Journal

مجلة التحولات الاقتصادية

مجلة التحولات الاقتصادية، دورية سداسية علمية دولية ، محكمة ومفهرسة متخصصة في العلوم الاقتصادية والتجارية ،علوم التسيير والعلوم المالية والمحاسبة، تصدرعن معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي مرسلي عبد اللهّ - تيبازة .الجز ائر.

ردمك : 3424 ـ 2773

الايداع القانوني : جانفي 2021

العدد:01- المجلد01- 2021

مجلة التحولات الاقتصادية

01

Journal of Economic Transitions

Journal of Economic Transitions, an international hexagonal scientific journal, court and indexer specializing in economic and commercial sciences, management sciences, finance sciences and accounting, published by the Institute of Economic, Commercial and Management Sciences, University Center Morsli Abdallah - Tipaza. Algeria.

ISSN: 2773 – 3424

Legal deposit: January 2021

N° :01 –VOL01- 2021

مجلة التحولات الاقـــــــتصادية
Journal of Economic Transitions

مجـــلة التحـولات الاقتصادية، دوريـة ســداسية علمـــية دولية ، محكمة ومفهرسة متخصصة في العلوم الاقتصادية والتجارية ،علوم التسيير والعلوم المالية والمحاسبـــة. تصدرعن معـــهد العلوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسيـــير، المركزالجامعي مرسلي عبد اللهّ ـ تيـبازة . الجزائر.

العدد :01 المجلد : 01 سنة 2021

رقم الايداع القانوني : جانفي 2021. رد مد : 3424 ـ 2773

"مجـلة التحـــولات الاقـتصادية"

ـ التعـــــــــريف:

مجلة التحولات الاقتصادية، دورية علمية دولية سداسية مفهرسة متخصصة في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،وعلوم المالية والمحاسبة ، محكمة في آلية قبول البحوث القابلة للنشر بها ، وتهدف إلى نشر الإنتاج العلمي للباحثين في تخصصات العلوم الاقتصادية ، وتعنى بالبحوث الأصيلة التي لم يسبق نشرها بالغة العربية، الفرنسية والانجليزية والتي تتسم بالمصداقية وإتباع المنهجية العلمية السليمة.

ـ أهمـــــية المـجلة:

المـــجلة إضافة مهمة في النشاط العلمي للمعهد والمركز الجامعي عامة، فهي فضاء لنشر الأبحاث والمقالات العلمية لأساتذة المعهد والمركز وكل الباحثين، بالإضافة إلى ذلك فهي تساهم في نشر بحوث طلبة الدكتوراه.

. إدارة المجـــــــلة :

. الرئيـس الشـــرفي:

الدكتور محمـــد يونســي، مدير المركـــــز الجامعي" مرسلـــي عبد اللهّ تيبـــــازة. الجزائر.

. مـدير المجـــــــلة :

الدكتور: سميـــر عزالـــــدين ، مدير معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
المركز الجامعي" مرسلي عبد اللهّ تيبازة

رئيس هيـئة التحـرير:

أ.د. بوعافية رشيد أستاذ بالمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
المركز الجامعي" مرسلي عبد اللهّ تيبازة

مـدير النشـــر:

الدكتورحدبي عبد القادر، المدير المساعد لما بعد التدرج والبحث العلمي
بمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مساعد التحرير :

د. خليفة بر ايس ، أســتاذ بالمركز الجامعي مرسلي عبد الله ـ تيبازة

ـ الهيـــئة الاستـــشارية و العلمـية:

بلحمير ابراهيم	أســتاذة
بن طلحة صليحة	أســتاذ
بوجميل أحمد	أســتاذ
قاشي خالد	أســتاذ
ديب كمال	أســتاذ
جليد نورالدين	أســتاذ
معوشي بوعلام	أســتاذ
بوعافية رشيد	أســتاذ
عرابة رابح	أســتاذ
يونسي محمـد	أستاذ محاضر قسم .أ.
عزالدين سمير	أستاذ محاضر قسم .أ.
مصطفى عثماني	أستاذ محاضر قسم .أ.
بركان أمينة	أستاذ محاضر قسم .أ.
بن سحنون سمير	أستاذ محاضر قسم .أ.
بلكحل نوال	أستاذ محاضر قسم .أ.
فرطاس فتيحة	أستاذة محاضرة قسم .أ.
كمال العقريب	أستاذ محاضر قسم .أ.
اعمر بوزيد امحمد	أستاذ محاضر قسم .أ.
بوعوينة سليمة	أستاذة محاضرة قسم .أ.
نعموني سمير	أستاذ محاضر قسم .أ.
لمـــــار رضوان	أستاذ محاضر قسم .أ.
جلال عبد القادر	أستاذ محاضرة قسم .أ.
رياض مريم	أستاذة محاضر قسم .أ.
ناسلي خديجة	أستاذة محاضر قسم .أ.
بوبعة عبد الوهاب	أستاذة محاضر قسم .أ.

المراســـــــلات:

ترسـل جميع المراسلات إلى رئيس هيئة تحرير المجلة : "مجلة التحولات الاقتصادية"

معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
المركز الجامعي" مرسلي عبد الله ـ تيبازة
البريد الالكتروني: pgrseco42@gmail.com

. قـواعد النـــشر : مجلة التحولات الاقتصادية هي مجلة علمية أكاديمية محكمة تعنى بنشر الدراسات والبحوث المتخصصة في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،وعلوم المالية والمحاسبة ،باللغات العربية والانجليزية والفرنسية على أن يلتزم أصحابها بالقواعد التالية:

1- أن تكون المادة المرسلة للنشر أصيلة ولم ترسل للنشر في أي جهة أخرى.

2- أن لا يتجاوز حجم البحث 20 صفحة بما في ذلك قائمة المراجع والجداول والأشكال والصور وأن لا تقل عن 10 صفحات.

3- أن يتبع كاتب المقال الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث وخاصة فيما يتعلق بإثبات مصادر المعلومات وتوثيق الاقتباس.

4- تتضمن الورقة الأولى العنوان الكامل للمقال واسم الباحث ورتبته العلمية، والمؤسسة التابع لها، الهاتف، والفاكس والبريد الالكتروني وملخصين، في حدود مائتي كلمة أحدهما بلغة المقال والثاني بإحدى اللغتين الأخريين على أن يكون أحد الملخصين باللغة العربية.

5- تكتب المادة العلمية العربية بخط نوع simplified Arabicمقاسه 14 بمسافة 21 نقطة بين الأسطر، العنوان الرئيسي simplified 16 Grasالعناوين الفرعية simplified Arabic مقاسه 14.

6- هوامش الصفحة أعلى 02 وأسفل 02 وأيمن 02 وأيسر 02 ، رأس الورقة 01، أسفل الورقة 1.25 حجم الورقة عادي (A4).

7- يرقم التهميش والإحالات بطريقة آلية Not de fin على أن تعرض في نهاية المقال.

8- المقالات المرسلة لا تعاد إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.

9- المقالات المنشورة في المجلة لا تعبر إلا على رأي أصحابها.

10- كل مقال لا تتوفر فيه الشروط لا ينشر مهما كانت قيمته العلمية.

11-يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع.

ـ فهـــــرس المحـــتوى :

العنـــــوان	الكاتـــب	الصفحة
نموذج التغير الهيكلي القطاعي و تنمية القطاعات الاقتصادية ألية جديدة للتنمية الاقتصادية الشاملة و المستدامة : محاولة لطرح المفاهيم	د. مراس محـــمد	08
مساهمة إدارة المعرفة التسويقية في تحسين الميزة التنافسية المستدامة للمؤسسات	د.برامقي رضية أ. بعيليش فايزة	24
ضـــــرورة الانتـــــقال نحو النقل المســـــتدام _ عرض التجربة النيوزلندية في مجال استدامة قطاع النقل _	أ.أحمد رحموني أ.أيوب صكري أ. رشيد خميلي	38
سياسة استهداف التضخم في الأسواق الناشئة - دراسة تحليلية لتجربة اندونيسيا-	أ.مراح حبيـبة	53
الثقافة السياحية لدى المجتمع المحلي الساحلي ودورها في ترقية السياحة بالجزائر	د.بعلة الطاهر أ.بعيليش فايزة	70
إستراتيجيات الجزائر لتحقيق تنمية زراعية وريفية مستدامة	أ.فاطمة الزهراء بلحسين	85
دور الصيرفة الالكترونية في زيادة كفاءة وأداء الخدمة المصرفية مع دراسة حالة وكالة بنك بدر بخميس مليانة	د.بوعوينة سليمة أ. بخيتي علي أ.أبن حركات مولود	116
التنويع الإقتصادي ضرورة حتمية لإقامة تنمية مستدامة "نماذج لبعض الدول"	د. الوافي خالد	132
دور تكنولوجيا المعلومات في تنمية اقتصاد المعرفة	د.عبد القادر خداوي مصطفى د.خلفاوي منية د.صدقاوي صورية	150
بنية التعليم وفق منظور المقاربة بالكفاءات	د. عثماني مصطفى د.خالف كاتبة	172

نموذج التغير الهيكلي القطاعي و تنمية القطاعات الاقتصادية ألية جديدة للتنمية الاقتصادية الشاملة و المستدامة : محاولة لطرح المفاهيم

د. مراس محمد
جامعة سعيدة
merras_med@hotmail.fr

ملخـص :

يعتبر النمو و التنويع الاقتصادي في الجزائر أولوية الأولويات التي تعتمدها الدولة الجزائرية خاصة ضمن البرامج التنموية التي أطلقتها في الفترة الممتدة من 2000-2015 , لاكن ما يلاحظ أن الجزائر تعتمد على نظرية الدفعة القوية في التنمية أي الاهتمام بكل القطاعات في ان واحد , أما عن نتائج الدراسة فبينت أن هناك نمو في بعض القطاعات كالقطاعات الخدماتية و ضعف في قطاعات اخرى كقطاع الفلاحة .

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد الجزائري. التنمية القطاعية. التنويع الاقتصادي. التنمية الاقتصادية.

Summary:

Economic growth and diversification in Algeria is a priority that the Algerian state adopts, especially within the development programs that it launched in the period from 2000-2015, but what is observed is that Algeria depends on the theory of strong impetus in development, i.e. interest in all sectors at the same time. From the results of the study, I showed that there is growth in some sectors, such as the service sectors, and weakness in other sectors, such as the agriculture sector.

Key words: Algerian economy. Sector development. Economic diversification. economical development.

مقدمة :

يرى "ماتسويامي" Matsuyama أن التغيير الهيكلي يمكن أن يحدث كعواقب للصدمات الكبيرة ، مثل الكوارث ، الحروب ، الثورات ، التقدم التقني .و لكن يرى الاقتصاديون أن التغيير الهيكلي هو ظاهرة معقدة تتمثل في النمو الاقتصادي الناجم عن التغيرات التكميلية في الجوانب المختلفة للاقتصاد مثل الهياكل القطاعية للإنتاج و العمالة و تنظيم الصناعة ، و النظام المالي ، و الدخل و توزيع الثروة و السكان و المؤسسات السياسية و يرى "دانينج" J.Dunning أنه لا زال لا يوجد تعريف واضح للتغيير الهيكلي على الرغم من أن تنمية القطاعات الاقتصادية يعتقد أنه مفتاح التغيير الهيكلي. و لقد ادعى كل من ويبستر Webster و دانينج Dunning أن التنمية الاقتصادية هي بالطبع تغيير في هيكل الإقتصاد و أصبح واضحا وجود علاقة قوية بين التغير الهيكلي و النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية .و طبقا لـ Dunning فإنه يوجد جانبين للهيكل الاقتصادي للدولة ، فالجانب الأول يرتبط بالسؤال " ماذا تنتج " ، أما الجانب الثاني فيتعلق بالسؤال " كيف تنتج " . أما حسب Ozama أوزاما فإن التغيير في هيكل الإنتاج يشير على التغيير في الأهمية النسبية لمجموعة من القطاعات الصناعية إلى مجموعة أخرى في فترة زمنية معينة أي الناتج المحلي الإجمالي في القطاعات الجديدة سوف ينمو بشكل كبير ، في حين أن الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي للقطاعات القديمة سوف تنخفض . و منه و من خلال هدا المنطلق نلاحظ أن التنمية القطاعية لها علاقة وطيدة بالتغير الهيكلي القطاعي , ومنه تم طرح الإشكالية الجوهرية التالية : **كيف يمكن تقييم التنمية القطاعية في الجزائر ؟ و ماهي طبيعة التغير الهيكلي القطاعي في الاقتصاد الجزائري ؟** حيث للإجابة على هده الإشكالية الجوهرية تم التطرق الى طرح التساؤلات الفرعية التالية :

1- ماهي نظريات التنمية القطاعية ؟
2- ماهي أهم نظريات التغير الهيكلي؟
3- ماهي طبيعة التغير الهيكلي القطاعي في الاقتصاد الجزائري ؟
4- كيف يمكن تقييم التنمية القطاعية في الجزائر ضمن البرامج التنموية ؟

ـ هدف و أهمية :

تهدف هده الورقة البحثية الى التطرق الى أهم النظريات التي عالجت التنمية الاقتصادية القطاعية و كدا النظريات التي عالجت قضايا التغير القطاعي الهيكلي . مع الإشارة الى حالة التنمية القطاعية في الجزائر , مع بناء نموذج للتغير القطاعي الهيكلي في الجزائر. كما تكمن أهميتها في كونها تقييم للتنمية القطاعية في الجزائر مند خمسين سنة من الاستقلال .

خطة الدراسة : حيث لمعالجة دلك تم التطرق الى المحاور التالية :

أولا: مفهوم الهيكل الاقتصادي و التغير الهيكلي

ثانيا: نظريات التنمية القطاعية و التغير الهيكلي القطاعي

ثالثا: تقييم التنمية القطاعية في الجزائر

رابعا: نموذج التغير الهيكلي القطاعي في الاقتصاد الجزائري

خامسا : نموذج الانفاق العام و النمو في الجزائر.

أولا: مفهوم الهيكل الاقتصادي و التغير الهيكلي :طبقا لتعريف جامعة واشنطن فإن تعبير الهيكل structure يشير إما إلى هيكل التركيب الداخلي للنظام الاقتصادي أو إلى العلاقات التفاعلية بين مكونات النظام .و طبقا لـ SAVIOTTI فإن الهيكل يتكون من مجموعة الأهداف و الأنشطة و الجهات المطلوبة لوصف النظام الاقتصادي في وقت معين .و حسب SAVIOTTI فإن الأهداف للهيكل تتمثل في السلع و الخدمات المطلوبة أما الأنشطة ، فهي عمليات إنتاج سلع و خدمات جديدة و عدد من الأنشطة التكميلية ، أما الجهات فتتمثل في المنظمات و المؤسسات . و حسب " عصام عمر مندور " فيرى أن الهيكل أنه قائمة لكل المنتجات و الأنشطة تلك المطلوبة لوصف النظام الاقتصادي في وقت معين .

1-محددات الهيكل الاقتصادي : إن للهيكل الاقتصادي عدة محددات هامة تتمثل في:

1. مدى وفرة و تخصيص الموارد الاقتصادية .
2. مستوى التنمية الاقتصادية المحقق .
3. النظام الاقتصادي و الاجتماعي السائد .
4. إستراتيجية التنمية و السياسات الاقتصادية ....
5. الاستثمارات الأجنبية .
6. هيكل الطلب النهائي .
7. المستوى التكنولوجي .
8. المستوى التكنولوجي للإنتاج .

حيث إذا توفرت هذه العوامل و المحددات في دولة ما فإنها تلعب دورا رئيسيا في رسم و تحديد شكل الهيكل الاقتصادي لهذه الدولة.

2-مفهوم التغيير الهيكلي :التغيير الهيكلي يقصد به التغير في هيكل النظام الاقتصادي و يحدث عندما تتغير الأعداد أو الأوزان النسبية للقطاعات الإنتاجية و التي تشكل هيكل النشاط الاقتصادي. و ذلك من خلال فترة زمنية طويلة نسبيا ، بما يترتب عليه الانخفاض في الأهمية

النسبية للقطاع الزراعي ، و الارتفاع السريع في أهمية القطاع الصناعي ، و الزيادة التدريجية في وزن و أهمية قطاع الخدمات في الاقتصاد ، و ذلك من خلال تغير هياكل الناتج و القيمة المضافة و التوظيف و التجارة و الأجور و الاستثمار و الطلب النهائي و تجدر الإشارة إلى أن هناك فرضيتين في مفهوم التغير الهيكلي و هما:

الفرضية الأولى: النمو التنوع شرط ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي الطويل الأجل.

الفرضية الثانية : النمو المتنوع يؤدي إلى خلق قطاعات جديدة و نمو الإنتاجية في القطاعات الموجودة من قبل.

3-مظاهر التغير الهيكلي : من بين هده المظاهر نذكر :

3-1-التغيير الهيكلي و التغيير النوعي : هناك فرق واضح بين التغيير الهيكلي و مفهوم التغيير النوعي فالتغيير الهيكلي يحدث لما تتغير الأوزان أو الأهمية النسبية للقطاعات التي تشكل النظام الاقتصادي أما التغيير النوعي فيحدث في القطاعات التي تعتمد على البحث و التعليم و التنظيم و التكنولوجيا .

3-2-التغيير الهيكلي المرتبط و التغيير الهيكلي غير المرتبط :إن المعيار الوحيد للتعبير عن التغيير الهيكلي المرتبط و التغيير الهيكلي الغير مرتبط هو أن الموارد المستخدمة في مجموعة القطاعات القديمة و الجديدة . فإذا كانت الموارد المستخدمة في مجموعة القطاعات الاقتصادية الجديدة هي نفسها الموارد المستخدمة في مجموعة القطاعات الاقتصادية القديمة نقول عن هذا التغيير الهيكلي ان تغيير هيكلي مرتبط بينما إذا كان الموارد المستخدمة في القطاعات الجديدة تختلف تماما عن تلك التي تستخدم في القطاعات القديمة فنقول أن هذا التغيير الهيكلي هو تغيير هيكلي غير مرتبط

3-3-التغيير الهيكلي الكلي و التغيير الهيكلي الجزئي :يعرف " وستر وداتبج" التغيير الهيكلي الكلي بأنه العملية التي سوف تؤدي إلى تغيير في طبيعة و هيكل الأنشطة الاقتصادية في الدولة . أما عن التغيير الهيكلي الجزئي يعني تغيير الأهمية النسبية لأجزاء المنتج التي تسعى لها المنشآت في قطاع اقتصادي معين من مجموعة أجزاء اخرى . و هذا المفهوم للتغيير الهيكلي الجزئي أتى به بورتر porter . و بعد ذكر أهم التطبيقات التي قدمت للتغيير الهيكلي و التي بدورها تعبر عن مظاهر التغيير الهيكلي ، نجد فرانسيسكو Fransisco يعطي ثلاثة مظاهر أخرى للتغيير الهيكلي و هي :

1.تحول الإنتاج عبر التعريف الواسع للقطاعات الاقتصادية

2.التحول في النشاط الإنتاجي بين المنزل و السوق

3.زيادة في حجم إنتاجية الوحدات

كما يرى فرانسيسكو Fransisco أن نطاق التكنولوجيا هو أصل التغيير الهيكلي .

4-عوامل النمو الاقتصادي القطاعي و التغيير الهيكلي :هناك عدة عوامل و محددات لا بد أن تكون لتربط حلقة النمو بالتغيير الهيكلي و التي سوف نشرحها بإيجاز بسيط

4-1-النمو الاقتصادي يقتضي التغيير الهيكلي : إن الفهم الأساسي للتنمية الاقتصادية الكلاسيكية يعني النمو الاقتصادي المرتبط في جوهره بالتغيرات في هيكل الانتاج .و من منظور أوسع للتغيير الهيكلي ، فأن التغيير الهيكلي الديناميكي يتضمن أكثر من مجرد نمو الصناعة و الخدمات الحديثة ، فهو يتعلق باستمرار القدرة على خلق أنشطة جديدة .

4-2-هيكل الاستثمار و التغيير الهيكلي: إن تراكم رأس المال عامل مهم للنمو الإقتصادي كما أن هيكل الاستثمار مهم أيضا . ليس فقط لأن التصنيع يتطلب المزيد من الاستثمارات في قطاع الصناعة التحويلية ، بل يرجع السبب على أن الاستثمار مهم في الأنشطة التمويلية و الخدمية . فانخفاض النمو يرتبط بالتغيرات السريعة للاستثمار و للتذكير فإن الصدمات الخارجية و السياسات الداخلية الشاذة تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يعرقل الاستثمارات المطلوبة لتحقيق ديناميكية التغيير الهيكلي .

4-3-أهمية التنمية الصناعية للتغيير الهيكلي :هناك اعتقاد بأن النمو الاقتصادي هو التغيير الهيكلي نحو القطاعات ذات الإنتاجية العالية و أن التصنيع يلعب دورا أساسيا في تلك العملية فحسب هذه النظرة فإن تنمية القطاع الصناعي يسهم بشكل ديناميكي في نمو الناتج الإجمالي .

4-4-نمو الإنتاجية يتسبب في التغيير الهيكلي :إن نمو الإنتاجية يمكن أن يتسبب في التغيير الهيكلي ، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى المزيد من النمو في الإنتاجية بسبب العلاقة الدائرية بين نمو الإنتاجية و التغيير الهيكلي

4-5-التغير التكنولوجي مهم للتغيير الهيكلي : التغيير في هيكل الإنتاج نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من الإنتاجية يمكن تحقيقه بتبني و تطويع التكنولوجيا المتطورة

4-6-البطالة تبطئ التغيير الهيكلي: إن الموارد الأولية إن لم تستغل استغلالا كاملا بسبب البطالة و نقص التوظيف يترتب عليها بطء النمو الاقتصادي ، و العكس صحيح فإن النمو الجيد لا يؤدي فقط إلى استخدام أفضل للموارد المتاحة ، و إنما أيضا نمو الإنتاجية . و بعبارة أدق إن لم تكن الموارد مستخدمة استخداما كاملا، فإن النتيجة هي إنتاجية ضعيفة الأداء و من تم انخفاض نمو الناتج .

ثانيا: نظريات التنمية القطاعية و التغير الهيكلي القطاعي: هناك عدة نظريات تفسر التغير الهيكلي :

1-النظرية الماركسية :يقوم مفهوم النظرية الماركسية على أن حجم القوى الإنتاجية يعتبر عنصر حاسما في تشكيل الهيكلين : الهيكل الاقتصادي و الهيكل الاجتماعي .

2-النظرية التاريخية :مضمونها أن المجتمع يمر بعدة مراحل و ذلك حسب المفكر " روسو " فيكون المجتمع التقليدي. ثم مرحلة الانطلاق فالنمو ثم النضج الاقتصادي

3-المدرسة الهيكلية :من رواد هذه المدرسة نجد : Engel و S.Kuznets و H,B.chenery ، فترى المدرسة الهيكلية أن التغيير الهيكلي يأتي كنتيجة لعدة مسببات منها : التقدم التكنولوجي ، التراكم الرأس مالي ، التقييم الدولي للعمل .

4-نظرية التجارة الدولية و التغيير الهيكلي: لب هذه النظرية هو : أن الوفرة النسبية لعنصر العمل و القدرة النسبية لرأس المال تقتضي وجود هيكل اقتصادي قائم على الاستخدام الكثيف لعنصر العمل ، و العكس صحيح . حتى و لو كان هناك مستوى متواضع من التقدم التكنولوجي.

5-نظرية دورة حياة المنتج :من روادها نجد Hirch و Vernon ، هدف هذه النظرية هو التمييز بين ثلاث مراحل لهيكل الانتاج و هي :

- الوفرة النسبية في الموارد
- حساسية إلى التقدم التكنولوجي و الانتاج
- حساسية كبيرة إلى البحث و التطوير .

ثالثا: تقييم التنمية القطاعية في الجزائر: شهدت التنمية القطاعية في الجزائر عدة مراحل و إجراءات و للتوسع و التعمق في هده المراحل و الإجراءات يتطلب وقت و مؤلف كبير و لأسباب منهجية تتطلبها الورقة أردنا عرض التنمية القطاعية التي انتهجتها الدولة الجزائرية مؤخرا في إطار البرامج التنموية 2001-2014 باعتبارها استوفت كل الشروط و الظروف الأمنية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

1- و اقع التنمية القطاعية ضمن المخطط الانفاقي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي: لقد عمدت الجزائر على بعث النمو منذ سنة 2001 وذلك من خلال إطلاق برنامج مكثف سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وفي بعض الأحيان يطلق عليه بمخطط دعم النمو الاقتصادي و الذي جاء في الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2004 . حيث عرف النمو الاقتصادي ما قبل 2001 بنسبه المتواضعة و المتدبدبة و التي لا تسمح بتنشيط الاقتصاد و خلق الديناميكية الإنتاجية

.وكدا انتشار البطالة و انخفاض القدرة الشرائية للمواطن لذلك تم إتباع خطة دعم النمو عن طريق التوسع في الإنفاق مستغلين تزايد سعر النفط الجزائري .

1-1- تعريف مخطط دعم النمو الاقتصادي2001-2004 :مخطط دعم الانتعاش الاقتصادي هو عبارة عن مخصصات مالية اقر في افريل 2001 من طرف الدولة الجزائرية بغية الانتقالية النوعية في معدلات النمو الاقتصادي ، حيث قدر المبلغ الإجمالي لهذا المخطط بحوالي 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 7 مليار دولار موزعة على الفترة الممتدة من 2001 الى 2004 .

1-2- أهداف مخطط دعم النمو الاقتصادي :

كان من وراء إطلاق البرنامج الانفاقي المكثف المسمى بمخطط دعم النمو الاقتصادي الأهداف التالية :

- زيادة الإنتاجية
- زيادة دخل الأفراد
- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة
- خلق مناصب عمل و الحد من البطالة
- دعم التوازن الجهوي و إعادة تنشيط الفضاءات الريفية .

حيث كل هذه الأهداف لا تتحقق إلا من خلال الاهتمام الفعلي بالقنوات التالية:

-تنشيط الطلب الكلي وذلك من خلال التحول من الفكر النيوكلاسيكي الذي جاءت به برامج صندوق النقد الدولي الى الفكر الكينزي الذي يرتكز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق السياسة المالية لتنشيط الاقتصاد .

-دعم المستثمرات الفلاحية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة انطلاقا من كونها منشآت منتجة بصفة مباشرة للقيمة المضافة و مناصب العمل

-تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي .

-تنمية الموارد البشرية.

1-3- مضمون مخطط دعم النمو الاقتصادي

جاء مخطط دعم النمو الاقتصادي برزنامة من المشاريع و المضامين ، حيث يتمحور مضمون هذا المخطط حول :

- أشغال كبرى وهياكل قاعدية بنسبة 40.1%
- تنمية محلية و بشرية بنسبة 38.8%

- دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري 12.4%
- دعم الإصلاحات بنسبة 8.6%

أما عدد المشاريع المدرجة في اطار مخطط دعم النمو فبلغت حوالي 15974 مشروعا مقسمة على النحو التالي:

- الري و الفلاحة و الصيد البحري : 6312
- السكن و العمران و الأشغال العمومية :4316
- التربية ، التكوين المهني و التعليم العالي و البحث العلمي :1369.
- هياكل قاعدية شبانيه و ثقافية 1296.
- أشغال المنفعة العمومية و الهياكل الإدارية 982
- اتصالات وصناعة : 623
- صحة ، بيئة ونقل :653
- حماية اجتماعية :223
- طاقة ودراسات ميدانية :200

2- و اقع التنمية القطاعية ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو: رأت الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2001 و 2004 ان النمو الاقتصادي شهد تحسن في العموم بسبب المبادرة التي انتهجتها من خلال مخطط دعم النمو الاقتصادي ، فعمدت على مواصلة هذا المشروع من خلال إطلاق برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي .

2-1- تعريف البرنامج التكميلي لدعم النمو: البرنامج التكميلي لدعم النمو هو مشروع اقتصادي هدفه تحريك عجلة الاقتصاد و خلق ديناميكية اقتصادية جديدة تسمح بانتعاش و ازدهار الاقتصاد الوطني الجزائري ، حيث جاء هذا البرنامج من خلال نتاج الوضعية المالية الحسنة للجزائر بعد الارتفاع المذهل الذي سجله سعر النفط الجزائري و الذي بلغ حوالي 38.5 دولار سنة 2004 ، و جاء هذا البرنامج ليغطي الفترة الممتدة ما بين 2005 و 2009 .

2-2- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو: جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق مجموعة من الأهداف منها :

- تحديث و توسيع الخدمات العامة.
- تحسين مستوى معيشة الأفراد .
- تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية.

- رفع معدلات النمو الاقتصادي.

2-3- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو[1]: لقد تضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو محاور رئيسية هامة و المتمثلة في :

- تحسين ظروف معيشة السكان بنسبة 45%
- تطوير المنشآت الأساسية بنسبة 40.5%
- دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8%
- تطوير تكنولوجيا الاتصال بنسبة 1.1 %

حيث المبلغ الاجمالي المخصص لهذا البرامج يقدر بحوالي 4202.7مليار دينار جزائري

رابعا: نموذج التغير الهيكلي القطاعي في الاقتصاد الجزائري:

1-تعريف نموذج التغير الهيكلي :نموذج عوامل النمو و التغير الهيكلي هو معادلة رياضية تتضمن عدة متغيرات هامة و أساسية في تفسير نمو الناتج المحلي الكلي للقطاعات الاقتصادية المشكلة للاقتصاد لدولة ما . فحسب الشكل المعياري لهذا النموذج فإنه يعتمد في التقدير على نماذج بيانات العينات المقطعية لأنه يعتمد على عينات التي تمثل القطاعات الاقتصادية و التي خصوصياتها المشتركة هي أنها تنتمي لنفس الدولة أي لنفس الاقتصاد .فقد تم صياغة هذا النموذج وفقا لنموذج ليونتيف المعدل المفتوح في دراسة Chenery 1960 و Chenery المطور في سنة 1962 . و الذي تم تطوير هذا النموذج في دراسة كل من Syrquin في سنة 1976 و Linand Saale في سنة 1999 و كذلك في دراسته Huand McAleer في سنة 2003. أما التعريف الرياضي لهذا النموذج فهو: $Xit - \Sigma aijtxj = Cit + git + Iit + lit$

حيث

Xit: الناتج المحلي الكلي للقطاع i في الفترة t

aijt: المعاملات الفنية للمدخلات من ناتج القطاع i إلى القطاع j في الفترة t

Cit:الطلب الاستهلاكي العائلي على ناتج القطاع i في الفترة t

git: الطلب الحكومي على ناتج القطاع i في الفترة t

lit: الطلب الاستثماري على ناتج القطاع i في الفترة t

Eit:الطلب الخارجي على الصادرات المحلية من ناتج القطاع i في الفترة t

2-صياغة نموذج التغير الهيكلي للدراسة: يمكن إعادة صياغة نموذج التوازن السابق في صورة جبر المصفوفات في الصيغة التالية :

$xt = (I - At)^{-1}(Ct + Gt + It + Et)$ حيث أن At تمثل مصفوفة ليونتيف للمعاملات الفنية المباشرة لقطاعات النشاط الاقتصادي و عناصرها هي : $aijt^{th}$ حيث $aijt^{thv}$ تمثل كمية الناتج (xi) للقطاع (i) و اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من (xj) للقطاع (j) . في حين تمثل $(I\text{-}At)^{-1}$ مقلوب مصفوفة ليونتيف للمعاملات الفنية المباشرة و الغير مباشرة لقطاع النشاط الاقتصادي و عناصرها تمثل بالقيم $vijt^{lh}$ و التي تمثل القطاع (i) و اللازم للوفاء بوحدة واحدة من الطلب النهائي على ناتج ذلك القطاع (j) و مجموع هذه القيم لكل عمود (قطاع) من أعمدة هذه المصفوفة $\Sigma vijt$ يمثل قيمة الأثر الكلي (المباشر و الغير المباشر) للزيادة في الناتج الكلي للقطاع (i) من قطاعات النشاط الاقتصادي ، نتيجة الزيادة في الطلب النهائي على ناتج القطاع (i) بوحدة واحدة ، حيث $(i = j = 1,2,3,...n)$ و تعرف قيمة هذا المجموع أي $\Sigma vijt$ بمضاعف الناتج الكلي لكل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي و تمثل مقلوب مصفوفة ليونتيف أداة هامة في التحليل ، حيث توضح قيمة الأثر الكلي للزيادة في ناتج قطاعات النشاط الاقتصادي نتيجة حدوث أي تغيير مفاجئ shocks في عناصر الطلب النهائي على السلع و الخدمات المنتجة محليا .في حين تمثل مل من : Et, It, Gt, Ct, Xt متجه عمود (1xn) الناتج الكلي لقطاعات النشاط الاقتصادي (n) و متجه عمود الطلب الاستهلاكي العائلي المحلي ، و متجه عمود الطلب الاستهلاكي الحكومي ، و متجه عمود الطلب الاستثماري ، و أخيرا متجه عمود الطلب الخارجي على الصادرات المحلية في الفترة (t) على الترتيب . و يتحدد النمو في قيمة الناتج الكلي xt لقطاعات النشاط الاقتصادي و الممثل في النموذج الثاني خلال أي نقطتين زمنيتين $(t+1=2, t=1)$ بعد إعادة تقييم قيم $X1$ في ظل أسعار الفترة اللاحقة $(t+1)$ أو قيم $X2$ في ظل أسعار الفترة السابقة $(t=1)$ كما يلي :[2]

$$Dx_{12} = X2 - X1 = (I - A2)^{-1}(C2 + G2 + I2 + E2) - (I - A2)^{-1}(C1 + G1 + I1 + E1)$$

و بإفتراض أن (R) تمثل مقلوب مصفوفة ليونتيف $(I - A)^{-1}$ و أن F تمثل مصفوفة عناصر الطلب النهائي $(C + G + I + E)$ على الناتج الكلي لقطاعات النشاط الاقتصادي و عناصرها ، و بافتراض ثابت التوزيع النسبي لمكونات كل عنصر من عناصر الطلب النهائي على الناتج الكلي لقطاعات النشاط الإقتصادي ، فإن مكونات كل عمود من أعمدة مصفوفة الطلب النهائي F قد تم الحصول عليها كمعاملات بالنسبة للمجموع الكلي لذلك العمود في الفترة (t) ، و من ثم فإن نموذج النمو في الناتج الكلي المحلي لقطاعات النشاط الاقتصادي ، و الممثلة بالصيغة الثالثة ، يمكن كتابتها كما يلي :

$Dx_{12} = R2F2 - R1F1$ و بالإضافة و طرح القيمة $R1F2$ من العلاقة السابقة نحصل على :

$$Dx_{12} = R2F2 - R1F1 + R1F1 + R1F2 - R1F2$$
$$= R1(F2 - F1) + F2(R2 - R1)$$

و منه نحصل على :

$$DX_{12} = R1\Delta F + F2DR$$

حيث يوضح هذا النموذج أن النمو في ناتج القطاعات الاقتصادية المحلية يحدث نتيجة التغير في عناصر الطلب النهائي (ΔD) في ظل فرضية ثبات المعاملات الفنية للإنتاج (R) ، كما يحدث التغير في المستوى التكنولوجي ، معبرا بالتغيير في المعاملات الفنية للإنتاج و من ثم بالتغير في (ΔR) في ظل فرضية ثبات الأسعار لسنة أساسا معينة و بإجراء بعض التغيرات و المعالجات الجبرية البسيطة يمكن إعادة صياغة نموذج النمو في الناتج المحلي الإجمالي بشكل يوضح العلاقة بين النمو في الناتج الكلي لقطاعات النشاط الاقتصادي ، و التغير في عناصر الطلب النهائي على ناتج تلك القطاعات و كذلك التغير في المستوى التكنولوجي [3]، خلال أي نقطتين من الزمن ، و ذلك من خلال الصيغة التالية:

$$Dx_{12} = R1DC_{12} + R1DG_{12} + R1DI_{12} + R1DF_{12} + F2DR$$

و عليه فإن هذا النموذج يوضح العناصر المختلفة التي تؤدي إلى إحداث التغيير الهيكلي في النشاط الاقتصادي ، و من تم التغير في الناتج المحلي الإجمالي (x) ، و تتمثل في عناصر الطلب النهائي و هي :

R1(DC): و تمثل أثر الزيادة في الاستهلاك العائلي

R1(DG): تمثل أثر التغير في الطلب الاستهلاكي الحكومي

R1(Di): تمثل أثر التغير في الطلب الاستهلاكي

R1(DE): تمثل أثر التغير في الطلب الخارجي على الصادرات المحلية

كما يحدث النمو في الناتج الكلي لقطاعات النشاط الاقتصادي نتيجة التغير في المستوى التكنولوجي المستخدم في الإنتاج $F2DR$: مقاسا بالتغير في المعاملات الفنية للإنتاج أي مقاسا

بالتغير في مقلوب مصفوفة ليونتيف DR من فترة زمنية لأخرى. و بافتراض وجود نمو تناسبي في كل عنصر من عناصر الطلب النهائي (Fi) في ظل وجود مصفوفة المعاملات الفنية ، فإن ذلك يتطلب ضرورة أن يتزايد الناتج الكلي لكل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي (xi) ، و بنفس النسبة و يكتب ذلك كما يلي: $\lambda Xit = (I - A)^{-1}(\lambda Cit + \lambda Iit + \lambda Eit)$

حيث λ : عنصر النمو التناسبي

و تتحدد قيمة العنصر التناسبي بالنسبة بين مجموع قيمة الطلب النهائي على السلع و الخدمات المنتجة محليا بين أي نقطتين من الزمن كما يلي : $\lambda_{12} = \Sigma iF_{i2} / \Sigma iFi1$.و تجدر الإشارة إلى أنه في حالة تعادل قيمة الصادرات مع قيمة الواردات، فن قيمة (λ) تمثل النمو التناسبي في قيمة الناتج المحلي الإجمالي GDP في الفترة $t = (2)$ بالنسبة لقيمته في الفترة $t = 1$

كما تجدر الإشارة إلى أنه في ظل حدوث تغير في المستوى التكنولوجي في عمليات الإنتاج، فإن الزيادة في الناتج الكلي لقطاعات النشاط الاقتصادي نتيجة الزيادة في عناصر الطلب النهائي على ناتج تلك القطاعات قد تكون أقل من الزيادة المناسبة.

و من تم فإن التغيير في قيم عناصر الطلب النهائي قد تخفف في تفسير الزيادة المحققة في مستويات الناتج الكلي لقطاعات النشاط الاقتصادي، و هو الأمر الذي يعني وجود انحراف عن النمو التناسبي في الناتج الكلي في الفترة $t = 2$ عنه في الفترة $t = 1$ بالقيمة λx .و بافتراض أن الانحراف عن النمو التناسبي في الناتج الكلي، و في عناصر الطلب النهائي للقطاع (i) يمثل كما يلي:

$$\alpha X_{i12} = X_{i2} - \lambda x_{1i}$$
$$\alpha C_{i12} = C_{i2} - \lambda C_{1i}$$
$$\alpha G_{i12} = G_{i2} - \lambda I_{1i}$$
$$\alpha I_{i12} = I_{i2} - \lambda E_{1i}$$
$$\alpha F_{i12} = F_{i2} - \lambda F_{i1} = \alpha x_{i12} + \alpha G_{i12} + \alpha I_{i12} + \alpha E_{112}$$

و من تم فإن معادلة التوازن المتمثلة بالصيغة السابقة يمكن إعادة صياغتها في ظل نموذج يأخذ في الإعتبار الانحرافات في قيمة كل من الناتج الكلي ، و عناصر الطلب النهائي لقطاعات النشاط الاقتصادي عن النمو التناسبي (α) و منه نحصل على نموذج للنمو غير

التناسبي في الناتج الكلي لقطاعات النشاط الاقتصادي كما يلي :

$$Xi2 = \lambda xi1 = R2F2 - \lambda R1F1$$

و بإضافة و طرح القيمة $R1F2$ نحصل على: $Xi2 - \lambda xi1 = R2F2 - \lambda R1F1$ و بإضافة و طرح القيمة $R1F2$ نحصل على:

$$\begin{aligned} Xi2 - \lambda Xi1 &= R2F2 - \lambda R1F1 - R1F2 - R1F2 \\ &= R1(F2 - \lambda F1) + F2(R2 - R1) \\ &= R1\alpha F + F2\Delta R \end{aligned}$$

و عليه يمكن إعادة صياغة معادلة التوازن في النموذج الخامس (5) لتوضيح المصادر المختلفة للتغيير الهيكلي في النشاط الاقتصادي وفقا للنمو غير التناسبي في الناتج الكلي لقطاعات النشاط الاقتصادي كما يلي :

$$\alpha Xi12 = R1\alpha Ci12 + R2\alpha Gi12 + R1\alpha Ii12 + R1\alpha Ei12 + \lambda R12F2$$

و من معادلة التوازن رقم (8) هذه يمكن صياغة العلاقة بين النمو الغير التناسبي في الناتج الكلي $\alpha Xi12$ لقطاع اقتصادي معين (λ) من قطاعات النشاط الاقتصادي و بين كل من النمو الغير التناسبي في عناصر الطلب النهائي لكل القطاعات الاقتصادية المختلفة في النشاط الاقتصادي $(\alpha Fi12)$ و التغير في المعاملات الفنية للإنتاج ، معبرا عنها بالتغير في عناصر مقلوب مصفوفة ليونتيف $(\gamma ij2 - \gamma ij1)$

$$\alpha xi12 = vij1\alpha Ci12 + vij1\alpha gi12 + vij1\alpha Ii12 + viji\alpha ei12 + (vij2 - rij1)Fij2$$

فمن خلال ملاحظة النموذج التاسع نلاحظ أنه تم استبدال قيمة الانحراف عن النمو التناسبي (α) بقيمة التغير المطلوب (Δ) في كل عنصر من عناصر الطلب النهائي و في الناتج الكلي لقطاعات النشاط الاقتصادي .و ترتيبا على ما تقدم فإن النموذج يوضح العناصر الهامة التي تفسر التغير الهيكلي في النشاط الاقتصادي ، وفقا لأدبيات النظرية الاقتصادية و وفقا للدراسات التطبيقية السابقة في هذا المجال ، و من تم يوضح مصادر النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال أي فترة زمنية .

3-تحليل وتقييم نتائج الدراسة:

من خلال دراسة و تحليل النتائج التي توصلنا إليها في دراستنا هده يمكن عرضها باختصار هنا, حيث كان النموذج المقدر بالنسبة للتغير الهيكلي حسب اجتهاداتنا و بالاستعانة ببرنامج eviews و بنوع من الاجتهاد في توفيق المعطيات التي كانت بحوزتنا اقترحنا هدا النموذج للتنمية القطاعية في الجزائر :

$$0.59xij = 0.575Cij + 0.4216gij + 0.8552Iij + 0.79eij$$

ـ دراسة معنوية المقدرات :

المتغير المقدر	معامل التحديد	معنوية النموذج	معنوية الميل
Ei	0,95	0,4932	0,488
Ii	0.73	0,421	0,523
gi	0,95	0,333	0,477

المتغير المقدر	معامل التحديد	معنوية النموذج	معنوية الميل
ci	0,85	0,290	0,78
xi	0.72	0,721	0,63

ـ التفسير الاقتصادي:

حيث من خلال النموذج التالي نلاحظ أن جميع المعاملات موجبة أي أن هناك أثر في النمو القطاعي , لاكن ما يمكن ملاحظته أيضا أن هناك تغير في النسبة المئوية للتحول الهيكلي للقطاعات, حيث نجد أن التنمية القطاعية في الجزائر ضئيلة و لا تظهر في النموذج المقدر و السبب في دلك يعود الى التوجهات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية للعمل بمبدأ الاهتمام بجميع القطاعات و ليس الاهتمام بقطاع معين على حساب القطاعات الأخرى, الأمر الذي يجعل معامل المعاملات الاقتصادية الإجمالية هو الأكبر و نجد معامل الاستثمارات يأتي في المرتبة الثانية و هدا إن دل فإنما يدل على أن إطلاق الاستثمارات في الجزائر لا يعتمد على مبدأ الأولوية و إنما يعتمد

على مبدأ الحاجة , و إدا أردنا أن نعطي نتيجة ما علينا أن نقول إلا أن التنمية القطاعية في الجزائر تعتمد على نظرية الدفعة القوية أي الاهتمام بشتى القطاعات الاقتصادية .

الخاتمة :

نجد أن التنمية القطاعية في الجزائر ضئيلة و لا تظهر في النموذج المقدر و السبب في دلك يعود الى التوجهات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية للعمل بمبدأ الاهتمام بجميع القطاعات و ليس الاهتمام بقطاع معين على حساب القطاعات الأخرى, الأمر الذي يجعل معامل المعاملات الاقتصادية الإجمالية هو الأكبر و نجد معامل الاستثمارات يأتي في المرتبة الثانية و هدا إن دل فإنما يدل على أن إطلاق الاستثمارات في الجزائر لا يعتمد على مبدأ الأولوية و إنما يعتمد على مبدأ الحاجة . حيث من خلال هده الدراسة تم التوصل إلى أن التنمية القطاعية في الجزائر اتخذت منحى التوجه الى الخدمات أكثر منه التوجه الى الزراعة و الصناعة و بالتالي ضعف الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الجزائري , أما عن السياسات التصحيحية المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية مند الاستقلال الى يومنا هدا فلم تأتي بالمراد . فيا ترى ما السبب في ذلك ؟

إن التنمية المستدامة اليوم أصبحت من أهم القضايا المطروحة على الساحة الدولية والمحلية و ذلك لما يحدث اليوم من تقلبات جد كارثية في الاقتصاديات العالمية الكبرى من أزمات اقتصادية و بيئية و اجتماعية و هذا ما يجعل الجزائر البلد الذي يلعب الدور المحوري في شمال إفريقيا و البحر الأبيض المتوسط و من خلال أن الجزائر البلد الغني بثرواته و شعبه و مميزاته الجيولوجيا و الموقعية , أصبح على الجزائر الاهتمام بميكانيزمات التنمية المستدامة و العمل على مبادئها , و يمكن أن يحدث ذلك من خلال التنمية القاعدية التي تخلقها في القطاعات الاقتصادية الحساسة و العمل على بعث النمو المتوازن . و المحاولة على استغلال ثرواتها الطبيعية من أجل إحداث تغير هيكلي قطاعي من القطاعات الاستخراجية إلى القطاعات الانتاجية .

الهوامش و المراجع:

[1] تجارة المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية باستخدام نماذج VAR . ARMA. ARCHمذكرة ماستر. من إعداد الطالب مراس محمد . جامعة تلمسان, السنة الجامعية 2011-2012.ص 44.

[2] Divid.N.Weil , **Fiscal Policy**, in the concise Encyclopedia of Economics , a variable en website **http://www.econolibe.org/library/enc/fiscal policy .html**.

[3] هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، ط1 عمان:دار الصفاء،2005 ،ص267 .

[4] Divid.N.Weil , **Fiscal Policy**, in the concise Encyclopedia of Economics , a variable en website **http://www.econolibe.org/library/enc/fiscal policy .html**.

[5] تجارة المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية باستخدام نماذج VAR . ARMA. ARCHمذكرة ماستر. من إعداد الطالب مراس محمد . جامعة تلمسان, السنة الجامعية 2011-2012.ص 44.

[6] David Begg,et les autres ,**Macroéconomie,**2èmeéd (Paris : DUNOD,2002) p.103.

[7] مراس محمد، مرجع سابق ص 81.

[8] السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، ط1 القاهرة : دار النهضة العربية ، 1993 ، ص23 .

[9] حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية ،الإسكندرية :الدار الجامعية، 2003 ،ص15 .

مساهمة إدارة المعرفة التسويقية في تحسين الميزة التنافسية المستدامة للمؤسسات

د. برامقي رضية ، المركز الجامعي مرسلي عبد الله -تيبازة-
bramguiradhia@yahoo.fr
أ. بعيليش فايزة، جامعة لونيسي علي-البليدة2-
Espoire.bailiche@gmail.com

الملخص:

يهدف البحث إلى كشف الارتباط المنطقي بين إدارة المعرفة التسويقية والميزة التنافسية المستدامة في المؤسسة، من خلال تحليل أهمية إدارة المعرفة التسويقية، وبحث مضمون الميزة التنافسية المستدامة وأبعادها في المؤسسة ودورها في تحقيق أهداف المؤسسة. □يث تمثلت إشكالية البحث في التعرف على أبعاد مساهمة إدارة المعرفة التسويقية في تحسين الميزة التنافسية للمؤسسة. وقد تبينأنَّ إدارة المعرفة التسويقية تعد كأ□د مصادر المؤسسة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة والتي تعتمد بالأساس على الزبون وخبرته الاستهلاكية.

Abstract:

La recherche vise à révéler le lien logique entre la gestion des connaissances en marketing et un avantage concurrentiel durable dans l'organisation en analysant l'importance de la gestion des connaissances en marketing, en examinant le contenu de l'avantage concurrentiel et ses dimensions dans l'institution et son rôle dans la réalisation de ses objectifs. D'où le problème de la recherche pour identifier les dimensions de la contribution de la gestion des connaissances en marketing à l'amélioration de l'avantage concurrentiel de l'institution. Il a été démontré que la gestion des connaissances en marketing est considérée comme l'une des sources permettant à l'institution d'obtenir un avantage concurrentiel concurrentiel, qui dépend principalement du client et de son.

مـقدمـة :

تعد وظيفة التسويق الشطر المهم في تفوق المؤسسة واستمرارها شأنه شأن الوظائف الأخرى فهي المرﷺلة الحرجة والقريبة من الزبون، إذ يجب الاهتمام بها وتثمين من خلالها العلاقة المزدوجة بين المؤسسة والعميل. كما أنَّ إدارة المعرفة هي من الاتِّجاهات الحديثة في تسيير المؤسسات، وتشمل المعرفة كل الوظائف في المؤسسة. فحاجة المؤسسة إلى معلومات تسويقية دفعها للتفكير في إدارة المعرفة التسويقية التي تنمي المنتجات وتسمح بزيادة الوعي التسويقي.وموضوع الميزة التنافسية لا يقل أهمية عن وظيفة التسويق وإدارة المعرفة التسويقية، فكان وليزال من الموضوعات التي تشغل المفكرين والبا ﷺثين والمؤسسات بشتى أنواعها، إذ تسعى كل المؤسسات خاصة الاقتصادية إلى تحقيق ميزة تنافسية تتيح لها الاستباق والاستمرار والبقاء في ظل المنافسة الشديدة المحلية والدولية.

إشكالية البحث:

في ظل تعاظم تنافسية المؤسسات المعاصرة، ومع بروز أساليب ﷺديثة في تسيير المؤسسات، أصبح وظيفة إدارة المعرفة التسويقية على غرار الوظائف الأخرى لها من الأهمية القصوى في المؤسسة. واتخذت المؤسسات الناجحة معايير لتنافسيتها وريادتها في محيطها، فكلما ا ﷺتدت المنافسة كان لزامًا على المؤسسة البحث عن معايير أخرى استباقية لتحقيق أهدافها وللبقاء في البيئة التنافسية. وعليه فإشكالية البحث تتضمن التساؤل التالي " كيف يمكن للمؤسسات من تحقيق ميزة تنافسية من خلال إدارة المعرفة التسويقية في ظل ا ﷺتدام المنافسة المحلية والدولية في العصر الحالي؟".

ومن خلال الإشكالية يمكننا استنطاق التساؤلات الآتية:

- ما المقصود بإدارة المعرفة التسويقية؟ وما هي ﷺاجة المؤسسات إلى إدارة المعرفة التسويقية؟
- هل تحقيق الميزة التنافسية وتحسينها في المؤسسة له علاقة بإدارة المعرفة التسويقية وإلى أي مدى يمكن من خلال هذه الأخيرة استدامة الميزة التنافسية.

ـ أهمية وأهداف البحث:

تتجلى أهمية البحث في السعي إلى إبراز مفهوم إدارة المعرفة التسويقية وتحديد العلاقة بينها وبين الميزة التنافسية للمؤسسة. كما يمثل البحث دراسة لأهم المواضيع الحديثة في أدبيات الإدارة من ⍰يث أهمية وظيفة التسويق في ظل تنافسية المؤسسات الحادة، وفي ظل سباق المؤسسات لترصد أي معلومات جديدة تمكنهم من اقتناص فرص الإنتاج وبذلك التسويق. فضلا عن ذلك فإنَّنا نسعى إلى تحديد الأبعاد الأساسية لإدارة المعرفة التسويقية ودرجة ارتباطها بالميزة التنافسية المستدامة.

ـ فرضيات البحث:

– تتمثل إدارة المعرفة التسويقية تلك العملية التي تعنى برصد المعلومات عن البيئة التسويقية للمؤسسة واستخدامها في تحقيق أهداف المؤسسة، ⍰اجة المؤسسات إلى إدارة المعرفة التسويقية.

– هل تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات له علاقة بإدارة المعرفة التسويقية وإلى أي مدى يمكن من خلال هذه الأخيرة استدامة الميزة التنافسية.

أولاً: مفاهيم عامة حول إدارة المعرفة التسويقية في المؤسسة

في هذا المحور سنحاول تسليط الضوء على مفهوم إدارة المعرفة التسويقية، ⍰يث سنتطرق إلى الإطار المفاهيمي لإدارة المعرفة التسويقية والتي هي جزء من إدارة المعرفة الكلية للمؤسسة.

1_ الإطار المفاهيمي لإدارة المعرفة التسويقية في المؤسسة:

تعرف إدارة المعرفة التسويقية بأنها " أ⍰د مهارات المؤسسة في الاكتساب والا⍰تفاظ والتشارك بالمعرفة المعتمدة على نظرة المؤسسة لبيئتها التسويقية".[1]

كما عرف Baker إدارة المعرفة التسويقية على أنها "إ⍰دى مهارات تعلم المؤسسة التسويقية، اكتساب المعرفة، خلقها، وتحويلها والا⍰تفاظ بها من أجل تطوير الإدارة أو الإبداع في المنتجات والخدمات[2]".

وتعرف كذلك إدارة المعرفة بشكل عام بأنَّها " أ د مهارات تعلم المؤسسة في الاكتساب والخلق والتحويل والاحتفاظ بالمعرفة في سبيل تطوير الأداء والإبداع في المنتجات والخدمات".[3]

انطلاقا من التعاريف السابقة يتضح أنَّ إدارة المعرفة تتمثل في كل العمليات والنشاطات المتعلقة بتجميع المعرفة وتوليدها وتوزيعها والاحتفاظ بها واستعمالها وقت الحاجة، وتولد المعرفة في المؤسسة من المصادر التالية:

– اكتساب المعرفة من المصادر الخارجية، سواء عن طريق القراءة أو ملاحظة الخبرات والتجارب أو الأنشطة المماثلة أو التعليم أو التدريب أو الاستماع إلى المحاضرات...الخ.

– توليد معرفة جديدة بتوسيع المعرفة السابقة بإخضاعها للتفكير والتحليل والتفسير في ضوء مشكلة قائمة أو أكثر، وما أحدثته من تغيرات وإدراك العلاقات القائمة بين هذا وذاك بصورة تؤدي إلى توسيع المعرفة من خلال إحداث تكامل بين المعرفة السابقة وبين الانعكاسات الجديدة الناشئة عن عملية التفكير في تلك المشكلة.

– توليد معرفة جديدة باستكشافها، أو بإبداعها لمواجهة قضايا معينة، ويعد الإبداع أكثر المصادر قيمة لتوليد معرفة جديدة.

– اكتساب المعرفة من مؤسسة أو شركة أخرى، شراء المعرفة أو استئجارها من جامعة ما، أو من أحد مراكز البحوث، أو من الباحثين أو العلماء.

– فريق أو جماعة بحث في المؤسسة، وهذا هو المصدر المألوف لتوليد المعرفة في مؤسسة ما.

– إدماج العاملين في المؤسسة مع بعضهم البعض كي يتبادلون وجهات النظر المختلفة من أجل العمل على حل مشكلة ما أو بناء مشروع.[4]

2_ أهمية المعرفة التسويقية في المؤسسة

للمعرفة التسويقية قيمة حقيقية في المؤسسة فتبرز أهميتها فيما يلي:

– إنَّ امتلاك المعرفة التسويقية سيؤدي الى زيادة قدرة المؤسسة على اتخاذ القرارات المناسبة؛

– تعد المعرفة التسويقية أساسًا لامتلاك المؤسسة الميزة التنافسية والمحافظة عليها، إذ انها المصدر الو يد المضمون للميزة التنافسية؛

– إنَّ المعرفة التسويقية هي مصدر مهم وأساسي لتحقيق وفرات اقتصادية كبيرة للمؤسسة؛

– من خلال المعرفة التسويقية يستطيع قسم البحث والتطوير في المؤسسة من تطوير منتجات جديدة ومتميزة قادرة على اسباع اجات الزبائن ورغباتهم مم يؤدي بالنهاية الى تحقيق اهداف المؤسسة.[5]

3_أبعاد إدارة المعرفة التسويقية في المؤسسة :

من خلال الدراسات يظهر أنَّ هناك عدة أبعاد لإدارة المعرفة التسويقية والتي منها:

– **معرفة الزبون:** تحاول كثير من المؤسسات جاهدة للحصول على هذه المعرفة. وتساعد معرفة الزبون على تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسات، من خلال السماح لها باستكشاف الفرص الناشئة عن طلبات وا تياجات الزبائن وتلبيتها بأسرع وقت ممكن، مما ينعكس بدوره على الأداء التسويقي للمؤسسات.

– **معرفة المنافس:** لكي تنجح المؤسسة يجب أن تعرف كل شيء فيما يخص المنافسين وما يتعلق بهم من يث طبيعة المنافسة وتشكيلة المنتجات، المواصفات والخدمات التي يقدمها قبل أو بعد البيع من خلال المخابرات التسويقية في عملية جمع المعلومات عن المنافسين، وكذلك المحافظة على المعلومات السرية وعدم تسريبها.وتعد المعلومات عن المنافسين ضرورية، إذ أنَّ المؤسسات يمكنها أن تدرك نقاط قوتها وضعفها من تحليل الاستراتيجيات التسويقية للمنافسين الرئيسين والمحتملين.

– **معرفة العملية:** تشكل هذه المعرفة موردًا مهمًا، إذ تقوم المؤسسة بنقل المعرفة الى الزبون أو تحويلها إليه لمساعدته في اتخاذ القرارات، كما تحول المعرفة الى العاملين من عملياتهم المختلفة، فضلاً عن قيامها بتحويل المعرفة بين العاملين أنفسهم ومن العاملين الى المؤسسة هيئة سياسات وإجراءات وقواعد وأدلة وإجراءات، كما تسعى المؤسسة الى نقل معرفة الموردين الى المؤسسة وبالعكس.

– **معرفة المنتج:** تتضمن وضوح خصائص المنتجات التي يرغب بها الزبائن وتلك الخصائص التي ترغب المؤسسة تقديمها، ليتسنى للمؤسسة إشباع ⍰اجات الزبائن والسوق. فيجب ان تمتلك أي مؤسسة معلومات كافية عن المنتجات التي تنتجها من خلال وصف تفصيلي عن منتج المؤسسة، معلومات متعلقة بدورة ⍰ياة المنتج، أنشطة البحث والتطوير.[6]

وفي دراسة أخرى ⍰ددت أبعاد المعرفة التسويقية في:

– المحتوى: وهي تعبير عن ذلك الاختيار والتميز الواضح للسمات المعرفية ذات العلاقة بالإستراتيجية التسويقية، والقائمة على التركيز الدقيق نحو المعلومات المؤثرة بالهدف المقصود وتجنب ما يفيض عن ذلك.

– الثقافة: يمثل البعد الأكثر تأثيرًا في نجاح إدارة المعرفة التسويقية على مستوى منظمة الأعمال.

– العملية: بقدر تعلق الأمر في إبعاد التسويقية فهناك خمسة خطوات في مجال العمليات من تحديد أهداف المعرفة التسويقية، التميز في المعرفة التسويقية والحفاظ عليها، نشر واستخدام المعرفة التسويقية.

– البناء التحتي: يتمثل في ⍰قيقة القاعدة الذهبية لدعم إدارة المعرفة، والتي تستوجب أن تكون متكيفة مع ⍰اجات المؤسسة وليس العكس.[7]

ثانيًا: مفاهيم أساسية حول الميزة التنافسية المستدامة في المؤسسة

للميزة التنافسية ضرورة ⍰تمية في ظل التنافسية الشديدة بين المؤسسات سواء المحلية أو الدولية، خاصة مع تزايد تعقيد بيئة المؤسسات من التقدم التكنولوجي والعولمة، والتي تستدعي تطوير الأساليب التقليدية المستعملة للمرونة المناسبة للاستجابة لمتغيرات البيئة التنافسية. وفي ظل ما سبق سوف نتطرق الى مفاهيم عامة ⍰ول الميزة التنافسية وأهم متطلباتها. وكذا ربط الميزة التنافسية بادارة المعرفة التسويقية.

2_ مفهوم الميزة التنافسية في المؤسسة

تمثل الميزة التنافسية "مجموع الخصائص أو الصفات التي يتصف بها المنتوج أو العلامة، وتعطي المؤسسة بعض التفوق على منافسيها المباشرين"[8]. ويعرفها بورتر (Porter) بأنَّها " النقطة

التي تصل إليها المؤسسة بمجرد اكتشافها لطرق جديدة أكثر فاعلية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، ويكون بمقدور المؤسسة تجسيد هذا الاكتشاف ميدانيًا، أي بمعنى إ□داث إبداع بمفهومها الواسع".[9]

وينظر للميزة التنافسية بأنَّها تلك المفهوم الاستراتيجي الذي يعكس الوضع التنافسي النسبي الجيد والمستمر لمؤسسة ما إزاء منافسيها، بحيث يتجلى في شكل تقديم منتجات ذات خصائص متفردة يكون معها العميل مستعدًا لدفع أكثر أو تقديم منتجات لا تقل قيمة عن منتجات المنافسين وبأسعار أقل.[10]

2_ مقومات الميزة التنافسية في المؤسسات

تتمثل أهم مقومات الميزة التنافسية في المؤسسة في العناصر التالية:

– عناصر الكلفة: وهي تحدد أساسًا بالاعتماد على التكنولوجيا المستعملة في الإنتاج وعلى أسعار مدخلات الانتاج من مواد أولية وخام وعلى القوى العاملة ومدى توفرها ومستوى تدريبها وتأهيلها واستيعابها للتكنولوجيا الجديدة، وكذلك تكلفة مستلزمات الإنتاج الأخرى....الخ. فالمؤسسات معنية بإتباع استراتيجيات تنافسية تستهدف تحقيق وكسب ميزة تنافسية دائمة ومستمرة في خفض تكاليف إنتاجها بل وإ□لال مكان الصدارة أو الريادة أو القيادة في خفض التكاليف في السوق.

– جودة المنتجات: يتعين على المؤسسة أن تتبع إستراتيجية تنافسية من شأنها تحقيق وكسب ميزة نسبية دائمة ومستمرة في رفع وتحسين مستوى جودة المنتجات وتنويعها بل والسعي دومًا لتقديم كل ما هو جديد و□فز روح الابداع والتطوير لديها على الدوام. ويمكن أن يتحقق عن طريق قيام المنظمة باختيار صفة أو خاصية أو أكثر يهتم بها المشتري أو المستهلك والعمل على توفيرها وتلبيتها وجعلها نافعة ومفيدة ومميزة في نظره.

– الادارة العامة والتنظيم الحكومي: ويتعلق الامر مباشرة بالسياسات الحكومية المتبعة والتنظيم الحكومي للنشاط المعني ولعل أبرز السياسات الحكومية ذات الصلة هي السياسات الضريبية والمالية المتبعة، والسياسات النقدية والاقتصادية بوجه عام ومدى تدخل الدولة في النشاط

الاقتصادي، وما تقدمه الدولة من تشجيع و□وافز للاستثمار وقطاع الاعمال، ومدى ما يتصف به الجهاز الحكومي من روتين وبيروقراطية، ومدى توفير الدولة لخدمات البنية التحتية من طرق وكهرباء وتعليم وتدريب للقوى العاملة....الخ. ومدى تأثير ذلك كله ومحصلته على توفير وخلق الاجواء الاستثمارية المناسبة وعلى مساعدة قطاع الاعمال والمؤسسات الانتاجية على خفض تكاليفها وتحقيق معدلات ربحية معقولة ومقبولة لبقائها واستمرارها ونموها.[11]

3_ مصادروأسباب إدامة الميزة التنافسيةفي المؤسسة

وفق دراسة ما فإنَّ للميزة التنافسية مصدرين داخلية وخارجية، ولكل منهما فروع تمثلت في:

✓ الموارد الداخلية: □ددت الموارد الداخلية في:

– الموارد الملموسة: وتشمل مختلف الموارد المادية والمالية في المؤسسة.

– الموارد غير الملموسة: وتشمل كل من الجودة، المعلومات، التكنولوجيا، طريقة العمل، المعرفة.

– الكفاءات: تعتبر أ□د موارد المؤسسة، وتتضمن المهارات العملية التي يتولد عنها قيمة مضافة.

✓ الموارد الخارجية: وهي استراتيجيات التنافس التي تطرق لها المفكر بورتر وتتمثل في:

– استراتيجية خفض التكاليف: والهدف منها هو تخفيض التكلفة والبيع بسعر أقل من أسعار المنافسين من خلال استخدام الموارد المتا□ة وتخفيض التكلفة.

– استراتيجية التمييز: وهي تمثل تميز المنتج عن طريق إضافة شيء ما تدركه الصناعة على أنه متميز. وتأخذ صيغ التميز عدة أشكال منها التصميم، الجودة، التعبئة أو التكنولوجيا، خدمات الزبائن، شبكة الموزعين والباعة، صورة نوع المنتج في أذهان المستهلك.

– استراتيجية التركيز: وتركز المؤسسة في هذه الإستراتيجية على قطاع محدد من المستهلكين من خلال تشكيلة محددة من المنتجات. □يث تهدف المؤسسة من خلالها بناء ميزة تنافسية من خلال التركيز على سوق جغرافي محدد أو على استخدامات معينة للمنتج بغية اشباع □اجات خاصة لمجموعة معينة من المستهلكين.[12]

وتضمن استدامة الميزة التنافسية للمؤسسة البقاء والاستمرار في نشاطها، وتحقيقًا لذلك يحتاج رؤية بعيدة المدى تتصف بالشمولية والديناميكية في □شد جميع الموارد اللازمة. ففي ظل

التحديات الراهنة التي تواجهها المؤسسات المعاصرة يمكن تلخيص اهم الاسباب التي تدفعها الى السعي من اجل بناء وتحقيق ميزة تنافسية مستدامة في النقاط التالية:

– تزايد ?دة المنافسة، وهي أ?د العوامل الاساسية الي تستوجب على المؤسسة ضرورة العمل على بناء ميزة تنافسية مستدامة.

– التغيرات التكنولوجية، يمكن ان توفر التطورات التكنولوجية الحاصلة للمؤسسة فرصًا جديدة وفي مجالات عديدة، كتصميم المنتج باستخدام الحاسوب، وطرق التسويق الالكتروني وهذا ما يستوجب على المؤسسة الاخذ بها.

– التغيرات في أذواق و?اجات المستهلكين، تعتبر التغيرات المستمرة في رغبات و?اجات المستهلكين سواء كانوا افرادًا أو مؤسسات من أبرز العوامل التي تدفع بالمؤسسة الى بناء ميزة تنافسية مستدامة.

– التغيرات في القيود الحكومية، على المؤسسة ان تستجيب لمختلف التغيرات الحاصلة في القوانين التي تصدرها الحكومة في مجالات مواصفات المنتج، ?ماية البيئة من التلوث، وقيود الدخول الى الاسواق.

– التغيرات في تكاليف المدخلات، إنَّ ?دوث تغيير جوهري في تكاليف المدخلات بارتفاع قيمتها يؤثر على الميزة التنافسية للمؤسسة، وهو ما يدفعها الى البحث عن ميزة تنافسية أخرى تضمن لها تخفيض التكاليف ومن ثم تحقيق ميزة أخرى.

– التغيرات الاجتماعية والثقافية والحضارية، تتطلب المستجدات الحاصلة في البنية التركيبية للعلاقات الاجتماعية والتطورات الثقافية والحضارية كالقيم والاعراف والتقاليد، بأن المؤسسة بالاستجابة الواعية والمستمرة لهذه المتغيرات وذلك بإجراء تعديلات في أعمالها بهدف الملائمة والانسجام والاستمرار في نشاطها.[13]

4_ دورإدارة المعرفة التسويقية في تنمية الميزة التنافسية المستدامة في المؤسسة:

إنَّ المعرفة التسويقية تعد كأ?د مصادر المؤسسة في تحقيق الميزة التنافسية ويوفر تطبيق المعرفة التركيز على استخدامات المؤسسة باتجاه تحسين وتطوير عملية صنع واتخاذ

القرار الاستراتيجي التسويقي المناسب في المؤسسة.[14] ويعتمد تحقيق الميزة التنافسية المتواصلة على كل من الاصول والمهارات التي تحوزها المؤسسة.[15] ومن مداخل بناء الميزة التنافسية المستدامة، المدخل المستند إلى المعرفة، فالميزة المستندة للمعرفة عادة ما تكون مستدامة لكونها قيمة ونادرة وغير قابلة للتقليد أو المناقلة أو الا□لال. وتعد هذه النظرة تحولاً استراتيجيًا في مداخل تحليل الميزة التنافسية المستدامة.[16]

ويمكن المحافظة على الميزة التنافسية عندما تتوفر الظروف التالية:[17]

– إذا كانت الميزة التنافسية للمؤسسة موجودة في سوق ضيق وصغير، وهذا ما يشير الى استراتيجية التركيز التي تناولها بورتر.

– إذا ما كانت الميزة التنافسية التي تتمتع بها المؤسسة تتطلب استثمارًا ضخما في رأس المال بالنسبة للمنافسين، مما يؤدي إلى صعوبة التقليد في هذه الحالة.

– إذا كانت الميزة التنافسية للمؤسسة مستندة الى تكنولوجيا متطورة ومحمية من التقليد ببراءات اختراع.

– إذا استطاعت المؤسسة تحقيق الولاء لسلعها لدى المستهلكين وذلك بتميزها عن سلع المنافسين سيؤدي ذلك بلا شك للمحافظة على ميزة سلعتها التنافسية.

كما يعد امتلاك المؤسسة للمعرفة السبب الرئيسي لبقائها في طليعة المنافسين، ومن خلال الادارة الجيدة لهذه المعرفة تستطيع المؤسسة أن تستوعب مجمل التغيرات التي تحيط بها، وأبعد من هذا تسعى هذه المؤسسات لاكتساب وتطوير المعرفة عن بيئتها الخارجية والداخلية. ويمكن تحسين من تنافسية المؤسسة من خلال:

– إدارة وتنظيم معرفة الزبون لتعزيز التنافسية: من خلال إدارة العلاقة مع الزبون تكسب المؤسسة المعرفة بالزبائن الحاليين والمحتملين وستتمكن من بناء موقعها في ذهن المستهلك من خلال تفاعلها الحقيقي معهم. مما يزيد من ولاء المستهلكين للمؤسسة وبالتالي ارتفاع معدلات المبيعات والارباح مقارنة بالمنافسين.

– الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة لإدارة معرفة الزبونفي تعزيز التنافسية، إذ يتم الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في ادارة معرفة الزبون عند جعلها الأداة الأساسية التي تمكن مصالح إدارة العلاقة مع الزبون في المؤسسة من العمل. فالاستخدام الامثل للتكنولوجيا الحديثة في ادارة العلاقة مع الزبون يجعل المؤسسة في منأى عن فقدان □صتها السوقية لصالح منافسيها.[18] فالتطور التكنولوجي في مجال الاتصالات وتحديدًا التوسع في الاستخدام لشبكة المعلومات الدولية، في التركيز على الكم الكبير من البيانات المتا□ة لها من الزبائن وفي الحصول على المعلومات التي تخص تعاملاتهم التسويقية، وعلاقاتهم مع الاسواق أو المنظمات التي تمثل تلك الاسواق. وهذا التوسع في جمع البيانات وتقديمها قد يتضمن الاتصال بخطوط الزبائن عندما تكون هنالك رغبة أكيدة بتوثيق الاتصالات معهم.[19]

إنَّ التفاعل الأساسي الذي يرتبط بتحقيق ميزة تنافسية مع استغلال القدرات الداخلية والخارجية المحددة بالمؤسسة لمواجهة البيئات المتغيرة، وهذا بالاعتماد على أنواع عديدة من الأنشطة التنظيمية والابداعية والتي هي:[20]

– القابلية للاستيعاب، قابلية المؤسسة على إدراك قيمة المعلومات الخارجية الجديدة، واستيعاب وتطبيق المعلومات الداخلية الموجودة. وهذا النشاط مهم في ا□ياء الميزة التنافسية الموجودة. وهذا النشاط مهم في ا□ياء الميزة التنافسية الموجودة، وتوفير قدرات جوهرية جديدة ومزايا تنافسية جديدة مستقبلاً.

– قابلية التحويل، والتي تشير إلى قابلية المؤسسة على جمع واستيعاب وتركيب وإعادة نشر المعرفة والتقنية، وهذه العملية الداخلية تساعد في إدامة المزايا التنافسية الموجودة، وتوفير منتجات وخدمات وعماليات جديدة وأكثر كفاءة وفعالية.

كما أنَّ المعرفة التسويقية وفق منطق إنشاء القيمة المشترك وتحقيق التميز التنافسي يجعل المؤسسة تحقق مكاسب على □ساب منافسيها من خلال استغلال كفاءات الزبائن عند انشاء القيمة. أين تكون كفاءات المؤسسة المادية والبشرية القاعدة الاساسية المتشاركة مع الزبون وخبرته الاستهلاكية في هذا الانشاء المشترك للقيمة والمحققة من ورائه هذا التميز التنافسي. ووفق

هذا المنطق كذلك تستطيع المؤسسة أن تتفرد بالتميز التنافسي على ⍰ساب المنافسين من خلال استغلال هذا النشاط التعاقدي والتعاوني مع العميل في تحقيق الابتكار التسويقي الذي يعتبر اليوم من الاسس المهمة عند بناء المزايا التنافسية.[21]

الخـاتمـة:

وفق ما تقدم في هذه الدراسة من مفاهيم عامة نظرية والتي بينت علاقة إدارة المعرفة التسويقية بالميزة التنافسية للمؤسسة، وبعد استعراض أهم أبعاد إدارة المعرفة التسويقية والتي تؤثر بشكل مباشر على اكتساب الميزة التنافسية للمؤسسة، يمكن تفصيل أهم النتائج التي توصلنا إليها على النحو التالي:

– إن امتلاك المعرفة التسويقية سيؤدي إلى زيادة قدرة المؤسسة على اتخاذ القرارات، وهي أساس لامتلاك المؤسسة الميزة التنافسية والمحافظة عليها، كما هي مصدر لتحقيق وفرات اقتصادية للمؤسسة.

– من خلال عملية إدارة المعرفة التسويقية يتبين ⍰اجة المؤسسة الى المعلومات والمعطيات التي تستطيع من خلالها تطوير منتجات جديدة ومتميزة قادرة على اشباع ⍰اجات الزبائن ورغباتهم.

أخيرًا يتضح أنَّ بناء الميزة التنافسية المستدامة يعتمد _بالإضافة إلى عوامل أخرى_ على المعرفة، فالميزة المستندة للمعرفة عادة ما تكون مستدامة لكونها قيمة ونادرة وغير قابلة للتقليد أو المناقلة أو الإ⍰لال،ومنه فإنَّ إدارة المعرفة التسويقية تعد كأ⍰د مصادر المؤسسة في تحقيق الميزة التنافسية.ويمكن تحسين من تنافسية المؤسسة من خلال إدارة وتنظيم معرفة الزبون، والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة لإدارة معرفة الزبون في تعزيز التنافسية، وكذا إنشاء قيمة مشتركة مع الزبون من خلال استغلال كفاءات الزبائن عند إنشاء القيمة وبذلك تتفرد المؤسسة بمزايا تنافسية.

[1] ثامر ياسر البكري، أ□مد هاشم سليمان، **إدارة المعرفة التسويقية و انعكاساتها على العلاقة مع الزبون لتحقيق الميزة التنافسية**، المؤتمر العلمي الثاني، جامعة العلوم التطبيقية الاردنية، نيسان 2006، ص 10.

[2] □سين الداوي، **دور إدارة المعرفة التسويقية في تحسين الأداء التسويقي للمؤسسة الخدمية: دراسة حالة المفوضية الجهوية موبيليس ورقلة**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص تسويق الخدمات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017/2016، ص 4.

[3] ثامر ياسر البكري، **إدارة المعرفة التسويقية باعتماد استراتيجية العلاقة مع الزبون**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع، جامعة الزيتونة الاردنية، 28/26 نيسان 2004، ص 8.

[4] أ□مد علي الحاج محمد، **إقتصاد المعرفة و اتجاهات تطويرية**، دار المسيرة للشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2014، ص ص 86_85.

[5] سعدون □مود جتير، □اتم علي رمضان، **المعرفة التسويقية و أثرها في أداء الشركة العامة لتوزيع المنتجات النفطية دراسة حالة استطلاعية لاراء عينة في الشركة العامة لتوزيع المنتجات النفطية: هيئة توزيع بغداد**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد 80، 2014، ص 112.

[6] □سين الداوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 7_9.

[7] ثامر ياسر البكري، مرجع سبق ذكره، ص ص 11_12.

[8] كباب منال، **دور استراتيجية الترويج في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة الوطنية: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة (AMC) العلمة سطيف**، رسالة ماجستير، تخصص علوم التسيير، فرع: استراتيجية السوق في ظل الاقتصاد التنافسي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2007، ص 143.

[9] ميادة □ياوي مهدي، رزاق مخور داود، **تأثير أخلاقيات الأعمال في تحقيق الميزة التنافسية أنموذج إسلامي مقترح للمنظمات المحلية المعاصرة**، السنة السابعة، العدد 21، ص132، متاح على الموقع:

[10] محمد فلاق، **المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2016، ص 256.

[11] المحاسب االول، الميزة التنافسية، متاح على الموقع: https://www.almohasb1.com/2010/07/competitive-advantage.html، تاريخ الاطلاع: 2018/10/08.

[12] حجاج عبد الرؤوف، حجاج عبد الرؤوف، **الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية: مصادرها ودور الابداع التكنولوجي في تنميتها: دراسة ميدانية في شركة روائح الورود لصناعة العطور بالوادي**، رسالة ماجستير، في علوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 20أوت 55 بسكيكدة، 2007/2006، ص ص 50_60.

[13] محمد فلاق، مرجع سبق ذكره، ص ص 261_262.

[14] سعدون □مود جثير، □اتم علي رمضان، مرجع سبق ذكره، ص111.

[15] مي □مد محمد الطهراوي،**أثر البيئة التنافسية واستراتيجيات المنافسة على الميزة التنافسية لشركات انتاج الادوية الاردنية**، رسالة ماجستير، تخصص الاعمال الدولية، الجامعة الاردنية، 2010، ص 48.

[16] محمد فلاق، مرجع سبق ذكره، ص 277.

[17] مي □مد محمد الطهراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 6.

[18] نطور بلال، **تطبيق المعرفة التسويقية الحديثة و أثرها على المركز التنافسي للمؤسسة: دراسة عينة من مؤسسات إنتاج الحليب ومشتقاته بالشرق الجزائري**، أطرو□ة دكتوراه علوم، تخصص تسويق، جامعة باتنة 1، 2016/2015، ص ص 121_123.

[19] ثامر ياسر البكري، مرجع سبق ذكره،ص18.

[20] محمد فلاق، مرجع سبق ذكره، ص ص 277_278.

[21] نطور بلال، مرجع سبق ذكره، ص ص 138_139.

ضـــــرورة الانتـــــقال نـــو النقل المســـــتدام
_ عرض التجربة النيوزلندية في مجال استدامة قطاع النقل _

أ. أحمد رحموني أ.أيوب ـكري
المركز الجامعي تيبازة الجزائر المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة
azdnech120@yahoo.fr Ayoub.sakri@cenrte-univ-mila.dz
أ.رشيد خميلي ،المعهد العالي للتكوين في السكك الحديدية، الرويبة، الجزائر
Khemili.rachid@yahoo.com

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء علي أحد القضايا المعاصرة في مجال النقل، وأحد الاتجاهات الحديثة لهذا القطاع والتي تندرج ضمن تحديات تحقيق التنمية المستدامة في العالم، وهو النقل المستدام، حيث يشير هذا النمط من النقل إلى استعمال وسائط نقل ذات تأثير منخفض على البيئة، على غرار المشي، الدراجات الهوائية، النقل الجماعي، السيارات الكهربائية وغيرها، وهذا بالنظر للآثار السلبية الوخيمة التي يتسبب فيها هذا القطاع على البيئة والطاقة وتغير المناخ جراء الاعتماد المفرط لمختلف وسائطه على الوقود الأحفوري، كما هدفت دراستنا إلى استعراض التجربة النيوزلندية في مجال النقل المستدام، وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها، أن الانتقال نحو النقل المستدام أصبح ضرورة ملحة تفرضها التطورات الراهنة، بالنظر للسلبيات العديدة التي أصبحت تتسم بها أنماط النقل التقليدية.

كلمات مفتاحية: النقل، التنمية المستدامة، النقل المستدام، دولة نيوزلندا.

Abstract : This study aimed to shed light on one of the contemporary issues in the field of transport, and one of the recent trends in the sector that is one of the challenges of achieving sustainable development in the world, namely sustainable transport, where this pattern of transport refers to the use of low-impact transport modes on the environment, Such as walking, bicycles, mass transportation, electric cars, etc., given the severe negative effects this sector has on the environment, energy and climate change due to the excessive dependence of its various media on fossil fuels, our study also aimed to review the experiment New Zealand's sustainable transport, the study has found a series of findings, the most important of which is that the transition to sustainable transport has become an urgent necessity imposed by current developments, given the many drawbacks of traditional modes of transport.

Keywords: Transport, sustainable development, sustainable transport, New Zealand.

مقدمة:

يعد النقل بمختلف وأنواعه ووسائطه سواء كانت برية، بحرية أو جوية، من أهم القطاعات الخدماتية، فهو أحد الدعائم الأساسية لتكامل النشاط الإقتصادي في مختلف المجالات، وهذه الأهمية المتزايدة لقطاع النقل لا يمكن إغفال ما يتسبب فيه هذا القطاع من آثار سلبية وخيمة على البيئة والطاقة وتغيير المناخ، إذ يتسبب قطاع النقل في تلوث البيئة أكثر من أي قطاع آخر، ناهيك عن استهلاكه المفرط للوقود الأحفوري السائل عالمياً.

وفي ظل هذه الظروف أصبح من الضروري أن يتحول هذا القطاع إلى أنماط أنظف ومنخفضة الكربون وأكثر مراعاة للبيئة، وسنحاول من خلال هذه لورقة البحثية التعرض بالتحليل للتجربة النيوزلندية في مجال استدامة قطاع النقل، وهذا من خلال خطة النقل المتكاملة التي تبنتها وكالة النقل النيوزلندية في مجال النقل المستدام.

ـ الإشكالية:

لقد جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على أحد الاتجاهات الحديثة لقطاع النقل، وهو النقل المستدام، وهذا ما يستدعي طرح التساؤل الجوهري التالي:

ما هو النقل المستدام، وما هي مختلف النتائج التي يمكن استخلا ها من التجربة النيوزلندية في مجال استدامة هذا القطاع ؟

ـ أهمية الدراسة:

تبرز أهمية بحثنا من خلال الدور الطلائعي الذي يلعبه قطاع النقل في اقتصاديات دول العالم، وكذا مختلف الآثار السلبية الوخيمة التي يتسبب فيها هذا القطاع على البيئة والطاقة وتغير المناخ، وهو ما يستدعي البحث عن أنماط أخرى أنظف وأكثر مراعاة للبيئة وتغير المناخ.

ـ هدف الدراسة:

على ضوء الإشكالية المطروحة، نهدف من خلال بحثنا بشكل رئيسي إلى استعراض وتحليل التجربة النيوزلندية في مجال استدامة قطاع النقل، كما نسعى لتحقيق جملة من الأهداف كما يلي:

- تقديم تأصيل نظري مختصر لموضوعي النقل والتنمية المستدامة ؛
- تقديم مفاهيم عامة حول النقل المستدام ؛
- عرض التجربة النيوزلندية في مجال استدامة قطاع النقل.

ـ منهجية الدراسة:

لقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في معالجة إشكالية هذا الموضوع من خلال تغطية المحاور التالية:

أولا: الإطار المفاهيمي للنقل؛

ثانياً: الإطار النظري للتنمية المستدامة؛

ثالثاً: مفاهيم حول النقل المستدام؛

رابعاً: عرض التجربة النيوزيلندية في مجال النقل المستدام.

أولاً: الإطار المفاهيمي للنقل

1. مفهوم النقل ووسيلة النقل:

1.1. تعريف النقل:

يُعرف النقل على أنّه: كل خدمة أو نشاط ينتج عنه منفعة مكانية وزمانية يضمن التحول الفيزيائي للأشخاص والسلع في فضاء معين من نقطة لأخرى بواسطة أشخاص طبيعيين أو معنويين باستعمال وسيلة معدة لهذا الغرض، كما تُشرف على إدارته و تنظيمه مؤسسات و هيئات مختصة.[1]

كما يُعرف النقل على أنّه: حمل الأشخاص، المتاع، الحيوانات، السلع، الثروات، والمعارف، من موضع أو مكان إلى آخر، بالوسائط المتباينة النوع والسعة والسرعة، عبر المسافات والأبعاد المتباينة، وفق أقصر وأيسر السبل الممكنة وأقلها تكلفة، بسرعة ومرونة وأمان وفي أقل وقت، وفق المقومات المتاحة والمحددات الداعمة أو المعوقات كتحديات.[2]

في حين عُرِّف النقل في إطار **القانون الجزائري** كما يلي: "يعد نقلا كل نشاط ينقل بواسطته شخص طبيعي أو معنوي أشخاصا أو بضائع من مكان إلى آخر على متن مركبته مهما كان نوعها" (المادة 16 - من القانون رقم 17 / 88 المؤرخ في 10 ماي 1988).[3]

انطلاقا من التعاريف السالفة الذكر، يمكن القول أن النقل عبارة عن كل نشاط ينجم عنه خلق منفعة مكانية وزمانية للسلع والأشخاص، بواسطة وسيلة معدة لهذا الغرض.

2.1. تعريف وسيلة النقل: تعرف وسيلة النقل على أنّها: وسائل تساعد مع اختلاف أنواعها على نقل وتوصيل مجموعة من السلع أو الأشخاص من مكان إلى آخر مقابل أجر مدفوع ومتفق عليه من أجل تحقيق هدف معين.[4]

وتأتي أهمية وسائل النقل في حياة الأفراد من خلال:[5]

تعتبر وسائل النقل عاملا محدداً له أهميته القصوى في تحديد اختيارات الأفراد وأسرهم للمكان الذي يقطنون فيه، والمكان الذي يعملون فيه، كما تؤثر وسائل النقل بدرجة أو بأخرى على القدرات الشخصية لأفراد في دفع أسعار السلع التي تنقلها هذه الوسائل حيث تدخل تكاليف نقل السلع في أسعار بيعها، ومن جهة أخرى تؤثر تكاليف نقل المواد الخام والسلع الوسيطية في أسعار بيع المنتجات النهائية.

3.1. أنواع النقل ووسائل:

هناك عدة أنواع للنقل، ونورد فيما يلي أشهر هذه التصنيفات، حيث تشمل النقل في اليابس، النقل البحري، النقل الجوي، النقل متعدد الوسائط:[6]

1.3.1. النقل في اليابس: ويتضمن هذا النوع من النقل الأصناف التالية:

– **النقل بالطرق البرية**: ينقسم هذا النوع من النقل إلى قسمين: النقل على اليابس دون وجود طريق ممهد (الطرق الطبيعية كما مهدتها الطبيعة)، والنقل على طرق مهدها الإنسان بوسائل مختلفة، ويتميز هذا النقل بإمكانياته الكبيرة في تقديم خدمة النقل من الباب إلى الباب إلاّ أنّه يُعابُ عليه تكاليفه العالية و ظهور مشكلة الازدحام في المدن.[7]

– **السك الحديدية**: يعد النقل بالسكك الحديدية أحد الثورات الشهيرة في تاريخ النقل، وخاصة النقل البري، حيث لعبت دوراً مهماً توطن الصناعة وتنوع الاستهلاك، وتعمير الأراضي الجديدة، واستغلال الموارد الطبيعية المتنوعة، وإعادة توزيع السكان في جميع أنحاء العالم، وهي حديثة العهد نسبيا مقارنة بالنقل بالطرق، والنقل المائي فلم يمض على استخدامها أكثر من قرن ونصف القرن، وقد بدأ عصر السكك الحديدية في العالم في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

– **النقل المعلق**: يتواجد خاصة في المناطق الجبلية ويكون بالخصوص للأشخاص، ومن ميزاته أنه يعبر أراضي وعرة وغابات وأودية مختلفة العمق وغير ذلك من العوائق التي تقف حائلا دون النقل الاقتصادي.[8]

– حيث تنقل الطاقة الكهربائية من مراكز توليدها إلى مناطق الاستهلاك، أو بين- مراكز الاستهلاك عن طريق خطوط اليابس، ويمكن نقل الطاقة الكهربائية وتوزيعها عن طريق: الخطوط الهوائية الكابلات الأرضية الكابلات البحرية.

– **النقل النهري**: يعتبر من أقدم أناع النقل وأرخصها بفضل حمولته الكبيرة.

– **النقل المعلق**: يتواجد خاصة في المناطق الجبلية ويكون بالخصوص للأشخاص، ومن ميزاته أنه يعبر أراضي وعرة وغابات وأودية مختلفة العمق وغير ذلك من العوائق التي تقف حائلا دون النقل الاقتصادي.[9]

– **الأنابيب كوسيلة نقل**: وتُستعمل لنقل المواد الغازية والصلبة، وتتبلور الفكرة الأساسية لظهور هذا النوع من النقل في البعد المكاني بين مكان الإنتاج والاستهلاك.[10]

2.3.1. النقل البـ ـري: يعتبر من أهم أنواع النقل من حيث الحمولة التي لا تضاهيها الأنواع الأخرى سواء للركاب أو البضائع و انخفاض تكلفته، و تتمثل منشته القاعدية الأساسية في الموانئ، ويُعاب عليه انخفاض سرعته والاقتصار على تقديم الخدمة في حدود المناطق التي تمر بها الطرق الملاحية.[11]

3.3.1. النقل الجوي: برزت مكانة هذا النوع من النقل خاصة بعد الحرب العالمية الثانية سواء للأشخاص أو البضائع، ويتم استعمال الطائرة في النقل عبر الجو، و يتميز هذا النوع بسرعته الهائلة و بطاقة حمولته المعقولة لكنها أقل من حمولة النقل البحري، ويتضمن هذا النوع من النقل خطوطا محلية داخل إقليم البلد و خطوطا دولية بين البلدان، و تتمثل هياكله الأساسية في المطارات، ويتميز كذلك بارتفاع تكاليفه سواء للأشخاص أو البضائع.

3.3.1. النقل متعدد الوسائط:

عرفته اتفاقية الأمم المتحدة للنقل الدولي متعدد الوسائط سنة 1980 بالمادة الأولى بأنه: " نقل بضائع بواسطتين على الأقل من وسائط النقل، وعلى أساس عقد نقل متعدد الوسائط من مكان في بلد ما يأخذ فيه متعهد النقل متعدد الوسائط البضائع في حراسته إلى المكان المحدد للتسليم في بلد آخر". لذا يجب أن يتضمن مفهوم النقل متعدد الوسائط العناصر التالية:

– ضرورة أن يشتمل عقد النقل على واسطتي نقل على الأقل لا يشترط أن يكون بين الواسطتين الواسطة البحرية؛

– أن يكون النقل دوليا أي يتجاوز الحدود السياسية لدولة ما إلى داخل الدولة الأخرى؛

– أن يعهد لجهة واحدة مسئولية تنظيم النقل خلال أنماط النقل المختلفة أمام أصحاب البضاعة في مقابل أجرة نقل لكافة مراحل النقل؛

– أن تصدر وثيقة نقل واحدة لكافة م ا رحل النقل تكون بديل لسند الشحن فيما لو تم الشحن بطريق البحر أو تذكرة نقل في الأحوال التي يتم فيها النقل بالجو.[12]

إن الاعتماد على هذا النظام له فوائد عديد بالنسبة لصاحب البضاعة والناقل والاقتصاد القومي، فاستخدام أكثر من وسيلة من وسائل النقل في صورة متكاملة في نقل البضائع يؤدى حتماً إلى الاستفادة من المزايا التي تتمتع بها كل وسيلة من حيث التكلفة والسرعة والأمان، ومن ثم فإن النتيجة النهائية هي الحصول على خدمة نقل بتكلفة أقل وبجودة أعلى مع الاستخدام الأمثل لوسائل النقل مقارنة بالحالة التي تنقل فيها البضائع خارج سلسلة النقل متعدد الوسائط مما يؤثر بالإيجاب على الاقتصاد القومي في صورة خفض في إجمالي تكلفة نقل البضائع علي المستوي القومي.[13]

ثانياً: الإطار النظري للتنمية المستدامة

1. **تعريف التنمية المستدامة:** تعرف التنمية المستدامة على أنها : "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".[14]

"التخفيف من وطأة الفقر على فقراء العالم خلال تقديم حياة آمنة ومستديمة والحد من تلاشي الموارد الطبيعية وتدهور البيئة والخلل الثقافي والاستقرار الاجتماعي".[15]

2. **متطلبات التنمية المستدامة:** يمكن حصر متطلبات التنمية المستدامة في النقاط التالية:[16]

– **القصد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية** : حصر الثروة الطبيعية والموارد المتاحة في الوقت الحاضر وتقدير ما قد يجد من موارد مستقبلية؛

– **سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك**: التعرف على الاحتياجات البشرية القائمة والمستقبلية في المنطقة وأولياتها؛

– **العناية بالتنمية البشرية في المجتمع**: العمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية، وتوفير المعرفة ومصادر المعلومات وسبل التعلم، وتشجيع الابتكار وتوظيف الملكات المحلية؛

– **التنمية الاقتصادية الرشيدة**: تبني برامج اقتصادية مبنية على المعرفة؛

– **الحفاظ على البيئة**: الاهتمام بالبيئة الخاصة والعامة وصيانتها بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس من المعرفة، مع الدراية بأن صلاح البيئة العامة يؤثر على البيئة الخاصة؛

– **الشراكة في العلاقات الخارجية والداخلية:** توطيد علاقات التعاون والشراكة في المعلومات داخل المنطقة والتبادل المعرفي مع الخارج بداية بالمناطق ذات الطبيعة المشابهة.

تلك المتطلبات العامة تمثل الإطار العام لعملية التنمية المستدامة، ويلزم تفسيرها وفق المنظومة الحضارية للمنطقة التي تجري فيها جهود التنمية، حيث تتأثر تلك المتطلبات بطبيعة المنطقة الحضارية والثقافية والفكرية.

3. **أبعاد التنمية المستدامة**: إن التنمية المستدامة هي تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط، بل تشمل أيضاً الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، أي أنها تنمية بأبعاد ثلاثة، مترابطة ومتداخلة فيما بينها، وكل بعد منها يتكون من مجموعة عناصر، كما في الشكل رقم (01) الموالي:[17]

الشكل رقم (01) : أبعاد التنمية المستدامة وعنا ـرها

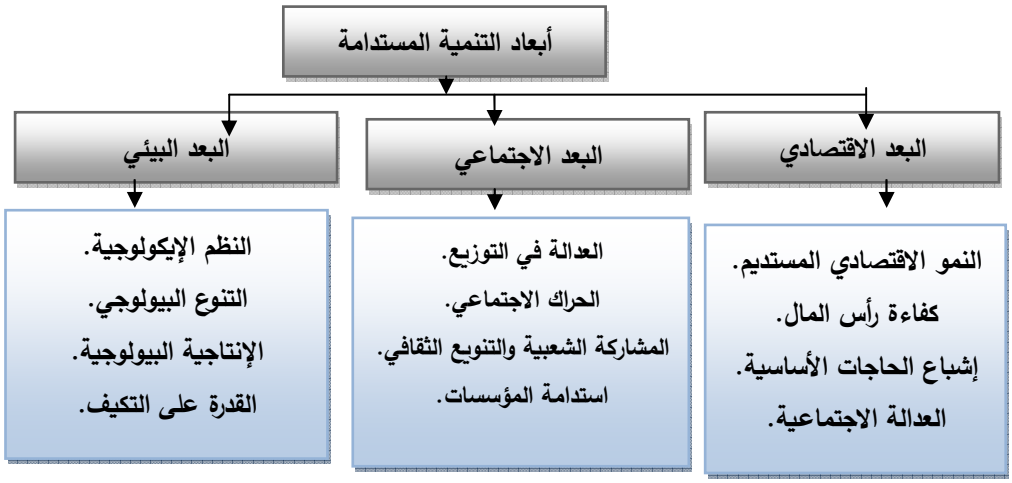

المصدر: مطانيوس مخول، عدنان غانم، **نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009، ص: 39.

ويمكن الإشارة إلى أن أبعاد التنمية المستدامة، هي أبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة، ويمكن التعامل معها على أنها منظومات فرعية لمنظومة التنمية المستدامة، ويتمثل هذا الترابط فيما بينها وفق أحد الباحثين المختصين في ما يلي:[18]

– **اقتصاديا**: النظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وأن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين العام، وان يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية؛

– **بيئيا**: النظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، تجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي والاتزان الجوي وإنتاجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية؛

– **اجتماعيا**: يكون النظام مستداما اجتماعيا في تحقيق العدالة في التوزيع، وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية.

ثالثاً: مفاهيم حول النقل المستدام:

1. تعريف النقل المستدام:

عرّف المعهد الأمريكي للنقل أن النقل المستدام على أنه: تحقيق التنقل والوصول الأساسي لتلبية احتياجات التنمية دون التأثير على نوعية الحياة للأجيال اللاحقة، بحيث يكون آمن، صحي وغير مكلف ومحدد في إنتاج التلوث واستخدام المصادر المتجددة وغير المتجددة، بحيث يلبي احتياجات الحاضر دون التأثير أو إتلاف التناغم البيئي وضرورة تحقيق اقتصاد وملائمة للمجتمع على المدى الطويل.[19]

2. مبادئ النقل المستدام:

والتي تمثلت في مبادرة من طرف المائدة المستديرة الوطنية للاقتصاد والبيئة في كندا (NTREE 1996)، وتمحور هدفها في تطوير أنظمة النقل، التي تحافظ وتحسن رفاه البشر والنظم الإيكولوجية معا، وبالنظر للاختلافات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين البلدان وداخلها، لا توجد طريقة واحدة لتحقيق نظم النقل المستدام، حيث يمكن وصف مجموعة من المبادئ التوجيهية، والتي ينبغي أن تبنى عليها استراتيجيات التغيير، والتي نوردها فيما يلي:[20]

1.2. تأمين الو ولـ: حيث أن الوصول إلى الأشخاص والأماكن والسلع والخدمات من الأهمية الاجتماعية والاقتصادية لرفاهية المجتمعات، والنقل يعتبر من الوسائل الأساسية لتحقيق هذا الهدف، في حين يجب أن يكون الوصول إلى الأشخاص والأماكن والسلع والخدمات بأقل تكلفة، ويتم ذلك من خلال تحسين فرص التواصل بين الأفراد من خلال تنويع خيارات النقل، وإعطاء الأفراد مزيدا من الخيارات لتلبية احتياجاتهم من النقل.

2.2. العدالة الاجتماعية: حيث تكتسي خدمات النقل أهمية بالغة في اقتصاديات الدول، وتساهم بشكل فعال في بناء المجتمع و تحسين نوعية الحياة، وبالتالي وجب على الدولة توفير نظم

نقل تحقق العدالة الاجتماعية والإنصاف بين الأجيال والأقاليم، وجميع السكان على اختلاف طبقاتهم خاصة المناطق النائية والفقراء منهم.

3.2. التخطيط المتكامل للنقل: وهنا يتم وضع خطة نقل شاملة عن طريق جمع معلومات عن مستوى خدمات النقل المتوفرة حالياً، وكذا الخدمات المتوقع تقديمها مستقبلاً، إضافة لزيادة الكثافة السكانية وانتشارها الجغرافي، هذا بهدف التمكن من تطوير وتوسيع شبكات النقل وتهيئة الوسائل المناسبة، وتقع عملية تخطيط النقل على عاتق صنّاع القرار في الدولة والذي يتضمن النظم والحلول المستدامة والمتكاملة فيما بينها، وليس مجرد حلول جزئية أو مؤقتة، و ذلك من خلال الخطوات التالية:

– ضمان عملية التنسيق بين جميع الأطراف والجهات الرئيسية في قطاع النقل، سواء بالنسبة للقطاع العام أو الخاص وأصحاب المصلحة (المستثمرون، الناقلون، المنتفعون بالخدمة)، كما ينبغي أن تتكامل القرارات المتعلقة بالنقل مع البيئة والصحة والطاقة واستعمالات الأراضي في المناطق الحضرية...الخ؛

– إطلاع الجمهور على كافة خيارات النقل المتوفرة ومختلف الآثار المترتبة عليها، وتشجيعهم على المشاركة في صنع القرار من أجل ضمان تلبية الاحتياجات المختلفة للمجتمع (القيام بمقابلات شخصية في المناطق الريفية والحضرية، مقابلات مع سائقي الدراجات النارية...الخ)؛

– إعداد دراسات حول التنبؤات المستقبلية الخاصة بالآثار الاجتماعية أو البيئية المتوقعة الحدوث جرّاء استخدام وسائل النقل، وإعداد إجراءات التصدي لها قبل حدوثها، مما يؤدي إلى آثار إيجابية في شكل توفير الكثير من التكاليف المادية؛

– النظر في كل الآثار العالمية والمحلية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المترتبة على القرارات المتعلقة بعملية تخطيط النقل، وذلك حسب مستوى عملية تخطيط النقل وغاياتها؛

– الحد من الزحف الحضري، وتوفير المزيد من التوزيع المتجانس لاستعمالات في المناطق الحضرية، مما يؤدي إلى تقليل الطلب على النقل خاصة بالنسبة لرحلات السيارات الخاصة، وذلك من خلال تخطيط نظم النقل التي تحقق الكفاءة في استخدام الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى؛

– تصميم أنظمة نقل تتوفر فيها طرق للمشاة والدراجات في المناطق الحضرية، إضافة إلى توفير بدائل للسيارات الخاصة للحد من استعمالها وتشجيع وإنعاش النقل العام بتوفير وسائل نقل عام

جذابة و آمنة، مما يؤدي إلى القضاء على الازدحام العام للبنية التحتية للنقل والذي يمثل تكلفة اجتماعية واقتصادية هامة من حيث توفير الوقت، تلوث الهواء، الاستهلاك المفرط للوقود؛

– دمج وسائط النقل، سواء للمسافرين أو البضائع، من أجل زيادة كفاءة حركة السلع، إضافة إلى توفير مجموعة واسعة من خيارات النقل؛

– الأخذ بعين الاعتبار المواقع التاريخية الأثرية، وكذا الحد من الضوضاء والاهتزازات، عند تصميم وبناء هياكل وشبكات النقل المختلفة؛

– إعطاء الألوية للاعتبارات البيئية في عملية تخطيط النقل للحد من التلوث البيئي استخدام وسائل نقل أكثر احتراماً للبيئة.

4.2. الصحة والسلامة: حيث يجب تصميم وتشغيل نظم النقل بطريقة غير مضرة بالصحة العامة (البدنية العقلية)، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والسلامة لجميع الأفراد وتحسين ونوعية الحياة في المجتمع.

5.2. جودة البيئة: حيث أن الأنشطة البشرية تساهم في تدمير الموارد الطبيعية أو استهلاكها بمعدلات تفوق قدرة الطبيعة على إعادة تجديدها أو استبدالها، كما تزيد الضغط على البيئة و قدرتها المحدودة على استيعاب النفايات، لهذا وجب بذل جهود نحو تطوير نظم نقل تتقيد بالاعتبارات البيئية التالية:

– التأكد من أن معدل استخدام الموارد المتجددة لا تتجاوز معدلات تجديدها، واستخدام الموارد المتجددة ضمن الحد الأدنى؛

– **منع التلوث**: وهذا عن طريق توفير احتياجات النقل دون توليد الانبعاثات التي تهدد الصحة العامة، والمناخ العالمي، والتنوع البيولوجي وسلامة العمليات الإيكولوجية الأساسية؛

– **الحد من النفايات**: وذلك عن طريق تقليل الانبعاثات والمخلفات والملوثات السطحية (المياه العذبة، المالحة والمياه الجوفية) خاصة المتعلقة بالنقل الجوي، إضافة إلى الحد من النفايات المتولدة من تغيير وسائل النقل والمركبات والسفن المنتهية الخدمة أو المتوقفة عن العمل واستبدالها بجيل جديد والبنى التحتية المتعلقة بها، وذلك عن طريق خفض عمليات التغيير وإعادة استخدامها أو إعادة تدويرها؛

– التأكيد على وجود إدارة طوارئ ضمن مكونات نظم النقل المعمول بها من أجل الاستجابة السريعة لأية حوادث ممكن أن تؤدي إلى كوارث بيئية (مثل تسرب النفط من إحدى الناقلات العملاقة في البحر) وغيرها من الحوادث ذات الصلة؛

– الحد من استهلاك الوقود الأحفوري والعمل على التقليل من الانبعاثات من خلال كفاءة إدارة الطلب؛

– يجب مواكبة التطور والبحث العلمي للتكنولوجيات البديلة المبتكرة التي تساعد على تحسين كفاءة النقل وحماية البيئة وتشجيع استخدام الطاقة البديلة والمتجددة؛

6.2. الجدوى الاقتصادية: يجب أن تكون نفقات نظم النقل المستدامة فعّالة من حيث التكلفة، وعلى صناع القرار إيجاد نظام حساب للتكاليف الإجمالية، بحث يعكس الحقيقة الاجتماعية الاقتصادية والبيئية لها، وذلك من اجل إيجاد معيار المساواة والعدالة في الدفع من قبل مستخدمي وسائل النقل مقارنة مع التكاليف الإجمالية، إضافة إلى النظر في الآثار الاقتصادية وفرص العمل والمنافع التي يمكن أن تتولد من إعادة تشكيل نظم النقل؛

7.2. استخدام الموارد والأراضي: نظم النقل يجب أن تكون ذات كفاءة في استخدام الأراضي، والموارد الطبيعية الأخرى، مع ضمان الحفاظ على التنوع البيولوجي.

رابعاً: عرض التجربة النيوزيلندية في مجال النقل المستدام:

1. التطورات المستقبلية في مجال النقل على مستوى العالم:

في الوقت الراهن، تبلغ حصة الطلب على الطاقة لأغراض النقل حوالي 20 % من استهلاك الطاقة على مستوى العالم، وتُعد عمليات النقل على مستوى العالم مسؤولة عن انبعاث 23 % من الغازات الدفيئة جراء استهلاك الطاقة على مستوى العالم، نتيجة حركة المرور على الطرق، والتي تمثل 74 % من هذا القطاع، ويشمل قطاع النقل الطائرات، والسفن، والقطارات، وكافة أنواع المركبات التي تسير في الشوارع(مثل الشاحنات، والحافلات، والسيارات، ووسائل النقل ذات العجلتين)، وتفترض الوكالة الدولية للطاقة زيادة عمليات النقل على مستوى العالم بنسبة % 100بحلول عام 2050، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة 70 % بالرغم من التحسينات التي يتم إدخالها على التكنولوجيا المستخدمة في وسائل النقل.[21]

2. خطة النقل المتكاملة الخا ـة بوكالة النقل النيوزيلندية:

هناك ضرورة ملحة لإعادة التفكير على نحو شامل في صياغة نظم نقل جديدة ذات توجه مستقبلي، ومستدامة لتلبية احتياجات النقل المتزايدة، وبالإضافة إلى إجراء تغيرات على إطار

السياسة الملائمة، هناك تعديلات ضرورية ينبغي إدخالها على سلوكيات المواطن أيضًا، وفيما يلي خطة النقل الخاصة بوكالة النقل النيوزيلندية، في إطار تحقيق النقل المستدام:[22]

والشكل الموالي رقم (01) يوضح خطة النقل المتكاملة الخاصة بوكالة النقل النيوزلندية:

الشكل رقم 01: خطة النقل الخا ة بوكالة النقل النيوزيلندية

المصدر: (Prof. Dr .Peter Heck)، كيف يمكن أن تنتقل المدن إلى مستقبل النقل المستدام، مجلة بيئة المدن الإلكترونية، العدد الحادي عشر، 2015، ص: 11.

ويمكن توضيح خطة النقل الخاصة بوكالة النقل النيوزلندية كما يلي:[23]

1.2. تخطيط استغلال الأرض: ويشمل التخطيط لاحتياجات وتطلعات استغلال الأرض الحالية والمستقبلية على كافة المستويات من المستوى القومي إلى مستوى الدول المجاورة ما يلي:

- التخطيط العمراني على المستويات القومية والدينية والمحلية؛
- التخطيط القائم على المكان والتصميم الحضري؛

- هندسة تنسيق المواقع؛
- تخطيط الموارد والتخطيط البيئي.

2.2. استثمارات النقل: وتشمل الاستثمارات في أنشطة النقل البري بواسطة وكالة النقل النيوزيلندية والوكالات الحكومية المركزية الأخرى، والقطاع المحلي والخاص ما يلي:

- برامج النقل القومي البري؛
- برامج النقل البري الإقليمي؛
- خطط المجالس المجتمعية طويلة المدى؛
- المساهمات المالية؛
- اتفاقيات اقتسام التكاليف مع جهات خارجية.

3.2. تخطيط النقل: تشمل عملية التخطيط المرتبطة بتطوير وتشغيل أنشطة النقل البري متعدد الجوانب، ولاسيما البنية التحتية، والخدمات ما يلي:

- استراتيجيات النقل البري الإقليمي؛
- دراسات النقل؛
- استراتيجيات وخطط النقل؛
- خطط النقل العام؛
- تخطيط المشروعات وتخطيطها.

ومن خلال ما سبق، نلاحظ أن خطة النقل الخاصة بوكالة النقل النيوزلندية هدفت إلى تحسين بنية قطاع النقل بشكل تفاعلي ومتكامل بين تخطيط استغلال الأرض و واستثمارات النقل وتخطيط النقل.

خاتمة:

لقد جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على أحد الاتجاهات الحديثة لخدمات النقل، ويتعلق الأمر بالنقل المستدام، وقد توصلنا من خلال المحاور التي عالجتها دراستنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، نوردها فيما يلي:

- أن النقل المستدام يعني الاعتماد على وسائط وأنماط ذات تأثير منخفض على البيئة وجودة الحياة وتغير المناخ؛

– من بين أنماط النقل المستدام نجد، المشي على الأقدام، الدراجات الهوائية، المركبات الكهربائية صديقة البيئة، الاعتماد على النقل الجماعي، وغيرها؛

– قطاع النقل له مسؤولية كبيرة عن تلوث البيئة محلياً وإقليمياً ودولياً، وهذا جراء اعتماده بشكل رئيسي على الوقود الأحفوري، وهو الأمر الذي يتطلب التحول نحو نمط آخر أكثر حفاظا على البيئة وجودة الحياة وتغير المناخ؛

– تشجيع النقل المستدام، له إيجابيات عديدة على رأسها اقتصاد الطاقة واستغلالها بكفاءة عالية، والتقليل من الآثار السلبية التي تنجم عن الاستخدام المفرط للوقود الأحفوري؛

– خطة النقل الخاصة بوكالة النقل النيوزلندية، هي من بين التجارب العالمية في مجال استدامة قطاع النقل، وهي تهدف أساساً إلى تحسين بنية قطاع النقل بشكل تفاعلي ومتكامل بين تخطيط استغلال الأرض و واستثمارات النقل وتخطيط النقل.

ـ الإحالات والهوامش:

[1] سياري نوارة، دراسة سوق النقل الحضري العمومي بالحافلات، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة منتوري – قسنطينة، الجزائر، 2013-2014، ص: 15.

[2] حمد سليمان المشوخي، إقتصاديات النقل والمواصلات، دار الفكر العربي، القاهرة: مصر، 2003، ص: 23.

[3] الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم: 17/88، (توجيه النقل البري وتنظيمه)، العدد: 1998، 19، ص: 485.

[4] مسعودة بوزيدي، سياسات تخطيط ا لنقل الحضري في إطار ضوابط التنمية المستدامة -دراسة حالة مدينة الجزائر -، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، الجزائر، 2010/2009، ص: 09.

[5] حمادة فريد منصور، مقدمة في اقتصاد لنقل، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 1998، ص: 12.

[6] شنبي صورية، استخدام إستراتيجية النقل الذكي كأداة لدعم أدوات النقل المستدام، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ص ص: 14-19

[7] بوقنة سليم، دراسة نوعية الخدمة لدى مستعملي النقل الحضري الجماعي: دراسة ميدانية في مدينة قسنطينة، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005، ص ص: 74-75.

[8] بوقنة سليم، دراسة نوعية الخدمة لدى مستعملي النقل الحضري الجماعي: دراسة ميدانية في مدينة قسنطينة، مرجع سابق، ص: 75.

[9] بوقنة سليم، دراسة نوعية الخدمة لدى مستعملي النقل الحضري الجماعي: دراسة ميدانية في مدينة قسنطينة، مرجع سابق، ص: 75.

[10] بوقنة سليم، دراسة نوعية الخدمة لدى مستعملي النقل الحضري الجماعي: دراسة ميدانية في مدينة قسنطينة، مرجع سابق، ص: 75.

[11] Pierre, Merlin. Géographie économique et planification des transports. France, puffondamental, 1991. p p 22-32.

[12] كاكي عبد الكريم، يحياوي عبد الحفيظ، مساهمة النقل متعدد الوسائط في تطوير التجارة العربية البينية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد الرابع، 2018، ص: 77.

[13] فتحي السيد التوني، النقل متعدد الوسائط :التطبيقات والفوائد والتحديات، ص: 3. مقال متاح على الرابط: http://www.abhatoo.net.ma/، تاريخ الزيارة: 2019/11/30.

[14] عبد الرحمن محمد الحسن، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، بحث مقدم لملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء علي البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011، ص: 04.

[15] مركز الإنتاج الإعلامي، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، جامعة الملك عبد العزيز، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، السعودية، 1427هـ. ص: 40.

[16] مركز الإنتاج الإعلامي، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، نفس المرجع، ص ص: 40-41.

[17] مطانيوس مخول، عدنان غانم، نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009، ص: 39.

[18] العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011/2010، ص ص: 25-26.

[19] Department of Transportation," Livability in Transportation", Guidebook, U.S. Federal Highway Administration Office of Planning, Environment and Federal Transit Administration, USA,2007, P: 16.

[20] تقرير المؤتمر الدولي لمنظمة التعاون والتنمية، وفانكوفر (كندا)، 24-27 مارس 1996، ص: 64. متاح على الرابط: www.gdrc.org/uem/ sustran، تاريخ الزيارة: 2019/12/05.

[21] (Prof. Dr .Peter Heck)، كيف يمكن أن تنتقل المدن إلى مستقبل النقل المستدام، مجلة بيئة المدن الإلكترونية، العدد الحادي عشر، 2015، ص: 10.

[22] (Prof. Dr .Peter Heck)، كيف يمكن أن تنتقل المدن إلى مستقبل النقل المستدام، مجلة بيئة المدن الإلكترونية، العدد الحادي عشر، 2015، ص: 11.

[23] (Prof. Dr .Peter Heck)، كيف يمكن أن تنتقل المدن إلى مستقبل النقل المستدام، مجلة بيئة المدن الإلكترونية، العدد الحادي عشر، 2015، ص: 11.

سياسة استهداف التضخم في الأسواق الناشئة - دراسة تحليلية لتجربة اندونيسيا-

أ.مراح حبيبة

merah.habiba09@gmail.com

المركز الجامعي مرسلي عبد الله . بتيبازة

الملخص:

يعتبر استهداف التضخم من النماذج والاستراتيجيات الحديثة التي تلقى قبولا لدى الدول التي تسعى لتخفيض معدلات تضخمها،ومع مرور عشرين عاما على اعتماد هذه السياسة زادت الدول التي اتجهت لتطبيق هذا النموذج الجديد.

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على سياسة استهداف التضخم كإستراتيجية جديدة وناجعة انتهجتها بعض الدول الناشئة بواسطة بنوكها المركزية لتحقيق استقرار الأسعار كهدف نهائي للوصول بالاقتصاد لحالة التشغيل الكامل، وتعد تجربة اندونيسيا في استهداف التضخم تجربة حسنة للنتائج الإيجابية التي حققتها.

في الأخير توصلنا لنتيجة مفادها أن سياسة استهداف التضخم بالفعل ناجعة في حال ما اقترن تطبيقها بجملة من المتطلبات والشروط، ويرجع نجاح هذه السياسة في اندونيسيا للالتزام العالي للبنك الاندونيسي من خلال نقل السياسة النقدية وهدف التضخم للجمهور بطريقة شفافة ،وهو ما يتجلى في منشوراتها و تقاريرها التي تصدرها لاطلاع العامة عليها.كما أن اندونيسيا باعتبارها سوق ناشئة تتأثر بالاقتصاد الكلي العالمي،اعتمادها لسياسة استهداف التضخم جعلها تقوى على امتصاص الصدمات الخارجية.

الكلمات المفتاحية: سياسة استهداف التضخم، اندونيسيا،السياسة النقدية، النطاق المستهدف.

Abstract:

Inflation targeting is one of the modern models and strategies that are accepted by countries seeking to reduce their inflation rates, and 20 years after the adoption of this policy, the countries that have come to apply this new model have increased.

With this paper, we aim to highlight inflation targeting policy as a new and viable strategy for some emerging countries, with their central banks, to achieve price stability as the ultimate goal of achieving full employment for the economy, and Indonesia's inflation targeting experience is a good experience of the positive results it has achieved.

Finally, we have concluded that inflation targeting is already effective in the event that its application is accompanied by a range of requirements and conditions. The success of this policy in Indonesia is due to the high commitment of the Indonesian bank by conveying monetary policy and inflation target to the public in a transparent manner, as reflected in its publications and reports for public information. Indonesia, as an emerging market affected by the global macroeconomic policy, adopted inflation-targeting policy that made it stronger to absorb external shocks.

The keywords: Policy of inflation targeting, Indonesia, Monetary policy, Target range.

مقدمـة:

تُعتبر سياسة استهداف التضخم(***InflationTargetingPolicy***)،كأسلوب جديد ظهر مع بداية التسعينيات من القرن الماضي،وعرفت نتائجًا حسنةً، تمثلت في تحقيق استقرار الأسعار، وبلوغ مُعدل التضخم المُستهدف، وهو ما جعل بعض الدول الناشئة مثل اندونيسيا تعمل على تجسيد هذه السياسة، كسبيل للحد من ارتفاع مُعدلات التضخم لديها.وعليه نطرح الإشكالية الرئيسية الآتية:

هل يُمكن أن تكون سياسة استهداف التضخم ناجعة للحد من ارتفاعات مُعدلات التضخم؟ وما واقع ذلك في اندونيسيا؟

وللإجابة على هذه الإشكالية،نضع الفرضية الرئيسية الآتية:

تُعتبر سياسة استهداف التضخم طريقة ناجعة للحد من الارتفاعات المُستمرة لمُعدلات التضخم،وهو ما تجسد في اندونيسيا.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى:

-الإحاطة بالمفاهيم المرتبطة بسياسة استهداف التضخم، كسياسة لها متطلباتها، وذلك من خلال تحديد مفهومها، وشروطها، والأطر التي تحكمها.

-دراسة سياسة استهداف التضخم، كسبيل لتخفيض مُعدلات التضخم المُرتفعة، والوصول إلى تحقيق مُعدل مُنخفض ومُستقر للتضخم.

-تسليط الضُوء على تجربة اندونيسيا في استهداف التضخم، كتجربة رائدة وحسنة حققت نتائج معتبرة على المديين المتوسط والبعيد،خصوصا وأنها تعتبر من الدول الناشئة التي تهدف للتحكم في مؤشرات استقرارها النقدي.

تكمن أهمية هذه الورقة البحثية في أن سياسة استهداف التضخم أسلوب جديد لإدارة السياسة النقدية بواسطة البنوك المركزية، تستهدف تخفيض معدلات التضخم وتحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل، ومن ثمّة الوصول لتحقيق استقرار اقتصادي على المُستوى الكلي.

وبُغية الإحاطة بجوانب هذا الموضوع،فقد اتبعنا المنهج الوصفي لوصف سياسة استهداف التضخم من حيث اعتمادها من قبل اندونيسيا وطريقة تطبيقها،مع الاستعانة بأداة التحليل، لتقييم النتائج التي توصلت لها اندونيسيا بعد تبنها لهذه السياسة.

سيتم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى محورين رئيسيين، إضافة إلى مقدمة وخاتمة، كالتالي:

مقدمة.

المحور 1: المقاربة النظرية لسياسة استهداف التضخم.

المحور 2: تجربة اندونيسيا في استهداف التضخم.

خاتمة.

المحور1: المقاربة النظرية لسياسة استهداف التضخم:

لقد ظهرت سياسة استهداف التضخم، وعرف تطبيقها رواجًا واستحسانًا كبيرين في بداية التسعينيات من القرن الماضي من طرف العديد من الدول، وللإلمام بالمفاهيم المرتبطة بها،سوف نقوم في هذا المحور بتحديد مفهومها،متطلبات تطبيقها، ومن ثمّة عرض مختلف منافع ومساوئ هذه السياسة.

1/ مفهوم سياسة استهداف التضخم:لقد وردت العديد من المفاهيم لسياسة استهداف التضخم، التي ظهرت في بداية التسعينيات، وبالضبط في نيوزيلندا عام 1990، والتي نُوجز البعض منها، فيما يلي:

-تُوصف سياسة استهداف التضخم في الكتابات الاقتصادية بأنّها عبارة عن:"إطار لانتهاج سياسة نقدية في ظل ظروف مُقيدة"[1]،وذلك وفق قواعد تعتمد على تبني أهداف صريحة، والتزام البنك المركزي بإتباع سياسة مُتسقة وثابتة في ظل حُرية اتخاذ القرار فيما يخص استخدامه للأدوات التي يمتلكها[2] ،وليسوا قلة من يرون بأن القبول الواسع لاستهداف التضخم ليس نتيجة تفكير اقتصادي جديد بل هو بمثابة استجابة عملية لفشل أنظمة السياسة النقدية الأخرى[3].

-إن استهداف التضخم كسياسة اقتصادية هو محاولة لتوجيه التضخم نحو معدل تضخم متوقع أو"مستهدف" باستخدام أدوات نقدية مثل تغيرات أسعار الفائدة في ظل السياسة المتبعة، تصبح تصرفات البنك المركزي أكثر شفافية[4].

–"هي إطار لانتهاج سياسة نقدية في ظل حُرّية مُقيّدة"، وعلى وفق ذلك، فإنّ البنوك المركزية تملك حُرّية اتخاذ القرار بشأن آلية استخدام أدواتها، مما يعطي الاقتصاد قدرًا من المُرونة لمُواجهة مُختلف الصدمات الداخلية والخارجية[5].

–كما يُعرف كل من:**Leiderman** و**Svensson** سياسة استهداف التضخم اعتمادًا على خبرات كل من: نيوزيلندا، وكندا،وفلندا، وانجلترا، بأنّها عبارة عن: نظام يتميز بتوافر هدف صريح كمي(رقمي) لمعدل التضخم، من خلال تحديد المُؤشر، والمُستوى المُستهدف، ومجال التغيّر، والأفق الزمني، وتعريف الحالات المُمكنة التي تسمح للسلطات النقدية بتغيّير الهدف... وعدم وجود أهداف وسيطة،كاستهداف المُجمعات النقدية، أو سعر الصرف[6].ويحدد **Svensson استهداف التضخم من حيث الخصائص الثلاث:**[7]

ـ النقطة المستهدفة للتضخم الرقمي (مع / بدون فاصل التسامح)، أو مؤشر سعر محدد للنطاق، وتحقيق التضخم المستهدف يعني الهدف الأساسي السياسة النقدية غير أن هناك أهداف أخرى تعتبر ثانوية للغاية.

ـ تنبؤات التضخم لدى البنك المركزي تلعب دورًا بارزًا، حيث يتم تعيين الأداة بحيث تكون هذه التوقعات متوافقة مع الهدف(مشروطة بوضع الأداة). لكن توقعات فجوات الإنتاج يمكن أن تؤثر على السياسة أيضًا.

ـ درجة عالية من الهدوء والمساءلة للبنك المركزي هي المسؤولة عن تحقيق هدف التضخم مع تقديم تقارير واضحة وصحيحة عن السياسة النقدية تشرح السياسة.

من خلال التعاريف السابقة، يُمكن القول بأنّ سياسة استهداف التضخم هي إستراتيجية لمُكافحة التضخم، وتتمثل في الإعلان الصريح من قبل السلطات النقدية بأنّ هدفها يكمن في تحقيق مُستوى مُحدد لمُعدل التضخم خلال مُدة زمنية مُعينة. أما هدفها النهائي هو استقرار الأسعار على المدى الطويل.

2/ الركائز الأساسية للسياسة النقدية لاستهداف التضخم: هُناك مجموعة من الركائز والمُتطلبات اللازمة لتجسيد ونجاح سياسة استهداف التضخم، نوجزها في الآتي:

أ.استقلالية البنك المركزي: من خلال منحه الحُرية الكاملة في التصرف والتحرك في تصميم وتنفيذ السياسة النقدية [8]، بحيث تتطلب سياسة استهداف التضخم أن يمنح البنك المركزي تفويضا واضحا لمتابعة هدف استقرار الأسعار و الأهم من ذلك هو الاستقلال في إدارة السياسة النقدية أي في اختبار الأدوات اللازمة لتحقيق معدل التضخم المستهدف، وهذا يعني على وجه الخصوص، القدرة على مقاومة الضغوط السياسية لتحفيز الاقتصاد على المدى القصير و غياب المالية العامة[9].

ب. البنية التـحتية والتقنية المُتطورة: من الخصائص الأساسية لاستهداف التضخم، هي التركيز على تحديد مُعدل للتضخم المُستقبلي بشكل دقيق،حيث يتعين على البنك المركزي وضع توقعات موثوق بها، ونشرها وإعلانها بشكل صريح، ولذلك فإنّه من اللازم أنّ تتوافر له بنية تحتية مُتطورة، تضمن له إنجاز التوقعات بكفاءة عالية[10].

ج. وجود علاقة مُستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومُعدل التضخم: يجب أن تكون هناك علاقة مُستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومُعدل التضخم، ويُمكن التنبؤ بها، كما يجب على السلطة النقدية أن تكون قادرة عل التنبؤ بالتضخم وتقديره عند مُستوى يُمكن تحقيقه والتحكم فيه وفقًا للمعلومات المُستقبلية المُتاحة، وذلك من خلال بناء النموذج ديناميكي قادر على تحديد حجم الانحرافات عن المسار المُحدد، والإيعاز للسياسة النقدية لاستخدام أدواتها المتاحة بفعالية، من أجل إعادته إلى مستواه أو مداه المحدد، ولابد أيضًا من أن تكون هناك أسواقًا ماليةً مُتطورة وسائدة للنشاط الاقتصادي، فإذا حدثت انحرافات للتضخم المُستهدف يُمكن تصحيحها في الوقت المُناسب[11].

د. الشفافية: تتجلى شفافية البنك المركزي في عاملان أولهما العلاقة بين شفافية و فعالية السياسة النقدية و الآخر بين شفافية و مساءلة البنك المركزي،بحيث تتطلب شفافية السياسة النقدية أن يكون البنك المركزي شفافا في تحديد هدف السياسة بدقة،في تشغيل آلية التحويل النقدي بين إجراءات سياسة البنوك المركزية و المتغيرات المستهدفة، في تقييم آفاق الأنشطة الاقتصادية و التضخم من وجهة نظر البنك المركزي و في تحديد سعر الفائدة للسياسة بشكل عام[12].

هـ. نظام مالي سليم وفهم آليات التـحويل: يحتاج البنك المركزي إلى تقييم تأثير قراراته فضلاً عن الوقت اللازم قبل أن يؤثر ذلك على الاقتصاد. وهذا أمر مهم بشكل خاص لاعتماد نظام استهداف التضخم، وهو سياسة نقدية تطلعية. وعلى وجه الدقة، من المهم أن يكون لدينا معرفة جيدة بكيفية انتقال التغيرات في معدل سياسات البنك المركزي عبر الاقتصاد، مما يؤثر على الطلب الكلي وتوقعات التضخم وأسعار المستهلك[13].

4/ منافع ومساوئ سياسة استهداف التضخم:إنّ أيّ سياسة يتم تطبيقها لها محاسن ومساوئ تعتريها، وسياسة استهداف التضخم هي الأخرى لها منافع ومساوئ، نُوجزها كما يلي:

1.4/ منافع سياسة استهداف التضخم:تُحقق سياسة استهداف التضخم عدة منافع، من بينها ما يلي[14]:

- تُساعد سياسة استهداف التضخم على تعزيز الكفاءة الاقتصادية والنُّمو الاقتصادي على المدى الطويل، باعتبار أن استقرار الأسعار هو الهدف الرئيسي للسياسة النقدية.

- التخفيف من معدلات التضخم العالية التي تجعل النظام المالي هشًا.

- تُعتبر سياسة استهداف التضخم المُحفز لإحداث تغيير مُؤسساتي، بإعطاء البنك المركزي استقلالية أكبر وتحريره من الضغوطات السياسية، مما يُمكنه من بلوغ أهدافه المُسطرة.

- يتميز نظام استهداف التضخم بعدم اعتماده على وجود علاقة بين النُقود والتضخم، وبالتالي فانّ تطبيقه لا يتأثر بالصدمات التي تحدث في سرعة دوران النُقود، مما يُدعم من جدوى تطبيقه في حالة الدول النامية، كما أنّ استهداف مُعدل مُعين للتضخم وليس مُستوى الأسعار، إنّما يعكس بدوره وعي صانعي السياسة بالأثر السلبي الذي تحدثه المُبالغة في تخفيض الأسعار على النشاط الحقيقي للاقتصاد[15].

- يكون تأثير سياسة استهداف التضخم في الأمد الطويل أكبر على التضخم من التأثير على نمو الناتج (النُمو الاقتصادي)[16].

2.4/ مساوئ سياسة استهداف التضخم: بالرغم من المزايا والمنافع التي تُميز سياسة استهداف التضخم، إلا أن هناك العديد من الانتقادات والعيُوب التي طالت هذه السياســـة، نذكر منها الآتي:[17]

- ينصب اهتمام البنك المركزي ضمن إطار سياسة استهداف التضخم على ارتفاع الأسعار بشكل جوهري، ويتجاهل كل التقلبات الطارئة والمؤقتة في الأسعار، مما يجعل جني الآثار الإيجابية لهذه السياسة على المستوى الجزئي بعيد المنال.
- تأخذ عملية تطبيق سياسة استهداف التضخم عادة في اعتبارها احتمالية حدوث تأخيرات زمنية، ممتدة نسبيًا بين تغيرات السياسة النقدية وتأثيراتها في التضخم، لذا يجب السماح بمرور فترة زمنية كافية، قبل التأكد من مدى تحقق الأهداف، أو إجراء التعديل اللازم حول السياسة المتبعة.
- أن سياسة استهداف التضخم تشترط في أن يكون معدل التضخم المستهدف، هو الهدف الوحيد للسياسة النقدية، باعتبار أن أغلب الدول تمتلك أكثر من هدف تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقه[18].
- إنّ التضخم في الكثير من الدول خاصة النامية منها، هو تضخم مُستورد، وبالتالي فإنّ هذا يحتاج إلى تضافر وإسناد مجموعة من سياسات الاقتصاد الكلي لاسيما سياسات سعر الصرف وليس اعتماد سياسات استهداف التضخم، كهدف وحيد للسياسة النقدية دون الأهداف الأخرى[19].

المحور2: تجربة اندونيسيا في استهداف التضخم

نقوم في هذا المحور بالحديث عن تجربة اندونيسيا، كنموذج مقبول في استهداف التضخم من خلال النتائج التي حققتها أثناء فترة تطبيقها وتبنيها، وذلك بإلقاء الضُوء على كيفية اعتمادها وتحت أيّ ظروف ومن ثمّة تقيّيمها.

1/ اعتماد سياسة استهداف التضخم:

إن الهدف الأساسي للعمل المصرفي المركزي هو تحقيق استقرار الأسعار على سبيل المثال ،وحسب قانون الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يحدد الحد الأقصى للعمالة، أسعار مستقرة، والفائدة طويلة الأجل المتوسطة المعدلات،لكن في التطبيق العملي لا يوجد بنك مركزي حديث يسعى لتحقيق استقرار الأسعار كهدف وحيد فقط، بحيث يرى آلان جرينسبان استقرار الأسعار على أنه بيئة اقتصادية كلية[20].

اختيار النظام النقدي الأمثل يشكل أحد القضايا التي تثقل كاهل البنوك المركزية بحيث بدأت أولى تجارب سياسة استهداف التضخم كنظام لإدارة السياسة النقدية في عدد متزايد من البلدان المتقدمة بدءً بنيوزلندا كأول دولة تبنت تلك السياسة سنة 1990، ثم كندا في عام 1991، ومن ثمّة المملكة المتحدة في 1992، تلتها الدول الصناعية الأخرى[21]. وبعد النتائج الإيجابية التي حققتها، راحت دول أخرى تعتمدها، والجدول المُوالي يُوضح لنا بعض البلدان التي اعتمدت هذه السياسة في بداياتها الأولى.

جدول رقم(1): البلدان المستهدفة لمعدلات التضخم خلال الفترة (1990-2002)

البلد:	نيوزلندا	كندا	المملكة المتحدة	السويد	أستراليا	فلسطين	بولونيا	البرازيل
تاريخ الاعتماد	مارس 1990	فيفري 1991	أكتوبر 1992	جانفي 1993	أفريل 1993	جوان 1997	أكتوبر 1998	جوان 1999
البلد:	الشيلي	كولمبيا	جنوب إفريقيا	تايلاندا	كوريا	المكسيك	البيرو	الفليبين
تاريخ الاعتماد	سبتمبر 1999	سبتمبر 1999	فيفري 2000	ماي 2000	جانفي 2001	جانفي 2001	جانفي 2002	جانفي 2002

Source : Prepared by the researcher, based on data from Scott Regerand Mark Stone , «**On Target?** the international expérience with achieving inflation targets », international monetary fund, WP/05/163, August,2005,p 8.

نلاحظ من الجدول أعلاه(الجدول رقم 1)، أنّ معظم البلدان التي تبعت نيوزلندا هي في أغلبها دول صناعية، مثل: كندا، المملكة المتحدة، السويد، وغيرها، ثم تلتها بعض الدول النامية ذات الاقتصاديات الناشئة، مثل: المكسيك، والبيرو، والفلبين، ويرجع السبب الأساسي في ذلك إلى النتائج الجيدة التي حققتها تلك الإستراتيجية الحديثة، وهو ما جعلها محل اهتمام في جميع أنحاء العالم، بحيث أصبحت الدول تنظر إليها على أنها سر تقوية بنوكها المركزية، وسياستها النقدية، وأداءها الاقتصادي الكلي.

تبنت الدول سياسة استهداف التضخم غير أن كل دولة وطريقتها في اعتمادها سواء من حيث الجهة التي تولتها أو من حيث نطاق التضخم المستهدف، ومن خلال الجدول الموالي نعرض معدلات ونطاق التضخم المستهدف

لبعض الدول ذات الاقتصاديات الناشئة.

جدول رقم(2): سياسة استهداف التضخم في بعض البلدان الناشئة الوحدة:%

البلد	تاريخ اعتماد سياسة استهداف التضخم	معدل التضخم في تاريخ اعتماد السياسة	متوسط معدل التضخم في 2009	معدل استهداف التضخم
المكسيك	2001	9,0	5,3	-1/+3
بيرو	2002	-0,1	2,9	-1/+2
الفلبين	2002	4,5	1,6	-1/4,5
تركيا	2006	7,7	6,3	-1/+6,5

المرجع: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات من: سكوت روجر،"استهداف التضخم يبلغ عامه العشرين"،مجلة التمويل و التنمية،مارس 2010،ص 47.

من خلال الجدول أعلاه(الجدول2) نلاحظ أن معظم البلدان المختارة حددت نسبة للتضخم المستهدف وفق مجال أو نطاق، وهذا نظرًا لصُعوبة تحقيق الهدف المُطلق تتجه العديد من البلدان إلى استخدام النطاق، لأنه يُبين مدى الانحراف الذي يُمكن التنبؤ به، فإذا كان واسعًا جدًا فهو أقل وضوحا للسياسة النقدية، أما إذا كان ضيقًا جدًا فانّ نتائج الاستهداف تفقد مصداقيتها.

كانت البنوك المركزية في العديد من بلدان الأسواق الناشئة تتحرك نحو المزيد من الأنظمة القائمة على قواعد ثابتة فيما يتصل باستهداف التضخم. بحيث تبنت المكسيك والفلبين استهداف التضخم مع بداية الألفينات،و التوجه نحو هذه السياسات أدى لخلق بيئة أكثر استقرارا على مستوى الاقتصاد الكلي خاصة في ظل الصدمات الكبيرة التي حدثت في الخارج(الأزمة المالية العالمية)[22].

بالنسبة لاندونيسيا تبنت سياسة استهداف التضخم بوضع نطاق للاستهداف من 4-6% وهذا النطاق هو مستوى التضخم الذي يجب أن يحققه مصرف إندونيسيا بالتنسيق مع الحكومة.

في مذكرة تفاهم بين الحكومة وبنك إندونيسيا، حدد هدف التضخم لفترة ثلاث سنوات بمرسوم من وزير المالية(KMK).رقم 011/2014/93PMK، تكون أهداف التضخم التي حددتها الحكومة في أعوام 2016 و2017 و2018 هي 4% و4% و3. 5% مع انحراف بنسبة ±1%.ومن المنتظر أن تكون أهداف التضخم هذه معيارا للأعمال التجارية والجمهور في إدارة أنشطتهم الاقتصادية في المستقبل،وبذلك تنخفض معدلات التضخم إلى مستوى منخفض ومستقر،وهو ما تعمل الحكومة والبنك الاندونيسي على تحقيقه.كما يتم نشر هدف التضخم على موقع البنك الاندونيسي والمواقع التي تملكها مؤسسات حكومية أخرى، مثل وزارة المالية، ووزارة تنسيق الاقتصاد، ووكالة التخطيط الإنمائي الوطني[23].

نوضح من خلال الجدول الآتي معدلات التضخم الفعلية التي تم تحققها في اندونيسيا و التي تسعى الحكومة والبنك الاندونيسي لاستهدافها من الفترة 2001-2018.

جدول رقم(3): مقارنة بين معدلات التضخم الفعلية والمستهدفة باندونيسيا(2001-2018) الوحدة:%

السنة	التضخم المستهدف	التضخم الفعلي
2001	4% - 6%	12,55
2002	9% - 10%	10,03
2003	9 ±1%	5,06
2004	5,5 ±1%	6,40
2005	6 ±1%	17,11
2006	8 ±1%	6,60
2007	6 ±1%	6,59

2008	5 ±1%	11,06
2009	4,5 ±1%	2,78
2010	5±1%	6,96
2011	5±1%	3,79
2012	4.5±1%	4,30
2013	4.5±1%	8,38
2014	4.5±1%	8,36
2015	4±1%	3,35
2016	4±1%	3,02
2017	4±1%	/
2018	3,5±1%	/

المرجع:من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات من:

The inflation target,https://www.bi.go.id/en/moneter/inflasi/bi-dan-inflasi/Contents/Penetapan.aspx, 15/12/2019.

من خلال الجدول أعلاه (الجدول رقم3) نلمس أن البنك الاندونيسي طيلة فترة تبنيه لسياسة استهداف التضخم وضع نطاق لهدف التضخم ولم يعتمد على رقم مطلق، وكانت معدلات التضخم الفعلية ليست بعيدة عن مجال النطاق.وسعت الحكومة الاندونيسية من خلال وزارة المالية والبنك الاندونيسي في كل مرة إلى تجديد هدف التضخم من خلال توسيع نطاق التضخم أو تضييقه بحسب ما تقتضيه الحالة.

بدأ تنفيذ استهداف التضخم في إندونيسيا في عام 2000، وهو العام الذي كانت تبعات الأزمة الاقتصادية والمالية تلقي بظلالها.الأزمة المالية التي ظهرت في نهاية عام 1997 والتي استمرت بعد ذلك إلى أن أصبحت أزمة اقتصادية حادة ،جعلت من الضروري إعادة تحديد تنفيذ السياسة النقدية وموقف البنك المركزي في الاقتصاد الإندونيسي،بحيث شهدت سمعة بنك إندونيسيا كالبنك المركزي انخفاضًا حادًا بعد قيام بنك إندونيسيا أثناء الأزمة ،باستخدام الحكومة كأداة لإنقاذ البنوك التجارية التي يتم إدارتها والتي عادة ما تكون مملوكة من قبل تكتلات قريبة من

السلطة،لقد تراجعت سمعة بنك إندونيسيا أكثر عندما لم يتم استخدام الأموال الموجهة إلى البنوك التجارية الكبيرة بشكل صحيح من قبل أصحابها. وتم إصدار قانون بنك إندونيسيا رقم 23 لعام 1999، كبديل للقانون رقم 1968/13 بشأن البنك المركزي. قانون رقم 1999/23 له آثار مهمة للغاية لأنها تمنح بنك إندونيسيا الاستقلال في تنفيذه السياسة النقدية،أي أن بنك اندونيسيا أصبح مؤسسة مستقلة لم يعد بإمكان الحكومة التدخل بها[24].

من خلال الجدول أعلاه(الجدول رقم3) نلاحظ أن الحكومة لم تلتزم بنطاق التضخم المستهدف في بداياتها الأولى إلى غاية 2006 أين بدأت بوادر سياسة استهداف التضخم تظهر في اندونيسيا،وهذا لكون إطار عمل التضخم المستهدف عرف شكله الكامل عام 2005.

عام 2008 تغيرت المعدلات ليرتفع معدل التضخم الفعلي من جديد بسبب الظروف الاقتصادية العالمية وهو ما شكل تحديات كبيرة للاقتصاد الإندونيسي خلال عام 2009،وظهرت هذه التحديات على السطح تمامًا في بداية العام ، كنتيجة للتأثير القوي المستمر للأزمة الاقتصادية العالمية التي بلغت ذروتها في الربع الرابع من عام 2008.ساد الشك وعدم اليقين المرتبط بمدى عمق الانكماش العالمي ومدى سرعة الانتعاش الاقتصادي العالمي،ولكن أيضا أثرت سلبا على النشاط الاقتصادي في القطاع الحقيقي،واستمر الضغط الشديد على استقرار النظام النقدي والمالي في الربع الأول من عام 2009،في حين ظل النمو الاقتصادي في الاتجاه الهبوطي بسبب الانكماش العميق في صادرات السلع والخدمات،أدت هذه التطورات إلى تقويض الثقة بين الجهات الاقتصادية الفاعلة في القطاع المالي والقطاع الحقيقي[25].

في عام2010 وضع بنك اندونيسيا نطاق التضخم ما بين 1%± 5،غير أن معدل التضخم الفعلي بلغ 6,96 % بحيث ارتفع الضغط التضخمي في الربع الثاني من عام 2010 بسبب التطورات في العوامل غير الأساسية.كما أدى ارتفاع أسعار التوابل والأرز طوال الربع الثاني إلى ضغط تصاعدي كبير على التضخم في مؤشر أسعار المستهلك[26].

يميل الضغط التضخمي إلى الانخفاض في الربع الثالث عام 2011 بحيث تم تسجيل معدل التضخم لمؤشر أسعار المستهلكين4.61 % (على أساس سنوي)، أي أقل من معدل التضخم في الربع الثالث من العام السابق. ويعزى الانخفاض في التضخم إلى تضخم أسعار الأغذية المتقلبة وتراجع الأسعار مع تحسن العرض ، وانخفاض أسعار السلع الغذائية الدولية ،مع العلم أنه لا توجد سياسة حكومية بشأن أسعار السلع الاستراتيجية. وفي الوقت نفسه ، توقع بنك اندونيسيا أن يظل التضخم تحت السيطرة ويتوقع أن يكون أقل من 5 % تمشيا مع انخفاض أسعار السلع العالمية وضعف الاقتصاد العالمي[27].

تم السيطرة على التضخم واستمر في إتباع الاتجاه الهبوطي، مما يعزز احتمال تحقيق هدف التضخم لعام 2014 البالغ 4.5 ± 1 %.كما واصل بنك إندونيسيا مراقبة مجموعة من مخاطر التضخم عن قرب ، بما في ذلك التعديل المخطط لأسعار الوقود المدعومة و هذا بالتعزيز والتنسيق مع الحكومات المركزية والمحلية[28].

في عام 2015 بلغ معدل التضخم الفعلي3,35% يعني انه داخل نطاق التضخم المستهدف 4 ± 1%وهذا راجع لتعرض مؤشر أسعار المستهلك (CPI) للانكماش في أكتوبر 2015 وسجل الانكماش بنسبة 6.25 % (على أساس سنوي) تمشيا مع الانكماش المتقلب للطعام بعد تصحيح أسعار المواد الغذائية بسبب زيادة العرض[29].

في عام 2016 وصل معدل التضخم الفعلي ل 3,02% وتزامنت النسبة مع قرارات اتخذها مجلس محافظي بنك اندونيسيا في الفترة من 16 إلى 17 نوفمبر 2016 على الحفاظ على سعر إعادة الشراء (عكس) لمدة 7 أيام لبنك اندونيسيا عند 4.75% ،مع الحفاظ على معدلات تسهيلات الودائع (DF) وتسهيلات الإقراض (LF) عند 4.00% و 5.50% على التوالي . تتماشى هذه السياسة مع حكمة بنك إندونيسيا في الاستجابة للأسواق المالية العالمية التي تتسم بعدم اليقين بشكل متزايد في أعقاب الانتخابات الأمريكية ضد خلفية الاقتصاد الكلي المحلية المستقرة ، والتي تنعكس في انخفاض معدل التضخم والعجز الضيق في الحساب الجاري. علاوة على ذلك، واصل بنك إندونيسيا تثبيت أسعار الصرف بما يتماشى مع القيمة الأساسية لروبية مع الحفاظ على آليات السوق. يعتبر بنك إندونيسيا أن السياسة النقدية والحوكمة الكلية الحالية تعتبر كافية للحفاظ على زخم النمو الاقتصادي الوطني. بالإضافة إلى ذلك ، واصل بنك إندونيسيا تعزيز تنسيق السياسات مع الحكومة للحفاظ على السيولة الكافية ،وتعزيز محفزات النمو ودعم الإصلاحات الهيكلية ، وبالتالي دعم النمو الاقتصادي المستدام[30].

كما نلمس من الجدول (جدول رقم 3) التضخم منخفض وثابت في الممر المستهدف بنسبة 3.5±1% لعام 2018 بحيث بلغ معدل تضخم مؤشر أسعار المستهلك 0.27% (MTM) في نوفمبر 2018، أو 3.23% (على أساس سنوي)، وهو معدل لم يتغير نسبيًا عن 0.28% (MTM) و3.16% (على أساس سنوي) الذي تم تسجيله في الشهر السابق(نوفمبر 2018).فقد ظل التضخم تحت السيطرة بفضل الحد الأدنى من ضغوط التضخم الأساسية، وكان مستقراً نسبياً عند مستوى 3. 03%(على أساس سنوي)[31].

2/ تقييم سياسة استهداف التضخم باندونيسيا:

تطورت السياسة النقدية في اندونيسيا وعرفت عدة مراحل،بحيث كانت مباشرة تسيطر على سقوف الائتمان وأسعار الفائدة وغير مباشرة مثل عمليات السوق المفتوحة(عام 2001).يدير

بنك إندونيسيا السياسة النقدية في إندونيسيا باعتباره البنك المركزي للبلاد وبموجب القانون لديه وضع مستقل (بموجب قانون 1999/23 والصيغة المعدلة للقانون رقم2004/03)،كانت أهداف البنك السابقة هو تخفيض التضخم وتحقيق استقرار ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي المرتفع والكافي.[32] غير انه بموجب القانون الجديد للبنك المركزي الصادر عام 2004 هدف البنك أصبح يتجه إلى الحفاظ على استقرار قيمة الروبية يجب أن يكون ينظر إليها على أنها استقرار من حيث أسعار السلع والخدمات وكذلك من حيث أسعار الصرف وهذا حسب التوضيح الرسمي للقانون في المادة 7[33].

بحسب الملاحظين فان الفترة التي سبقت الأزمة المالية العالمية تعتبر مساهمة معدل الاستثمار في التأثير على معدل التضخم في إندونيسيا هي السائدة إلى حد كبير، خصوصا وان تنفيذ إطار عمل استهداف التضخم الكامل كان في عام 2005، حيث يستخدم معدل استقصاء المعلومات كمرجع السياسة الوحيد ، ليحل محل المجاميع النقدية،ولعل بعض مزايا معدلBI* كمرجع للسياسة هو مساهمة معدل BI للتأثير على انخفاض معدل التضخم بشكل كبير. أحد الأسباب هو أن خصائص التضخم الإندونيسي تميل إلى أن تكون من جانب العرض[34].

بما أن الشفافية والمسائلة احد المتطلبات الأساسية للسياسة النقدية واستهداف التضخم بشكل خاص وعليه فان بنك إندونيسيا يعمل بشكل مستمر على ضمان نقل السياسة النقدية إلى عامة الناس بطريقة شفافة. وتمثل هذه الاتصالات أيضاً جزءاً من مساءلة السياسة النقدية وتؤدي دوراً في صياغة التوقعات العامة للتضخم في المستقبل.ويشجع البنك الإندونيسي الجمهور من خلال هذه الاتصالات على إدراك التضخم في المستقبل وتشكيله بما يتفق مع الموقف الذي اتخذ في الهدف المعلن، ومن ثم فإن السياسة النقدية يتم إبلاغها على أساس مستمر من خلال إعلانات وتفسيرات هدف التضخم في المستقبل، وتحليل البنك الاندونيسي للاقتصاد. أما المسائلة فنلمسها من خلال تقديم بنك إندونيسيا تقارير دورية إلى البرلمان الإندونيسي حول تنفيذ السياسة النقدية كجزء من مساءلة بنك إندونيسيا في أداء المهام والوظائف التي ينص عليها القانون،ويتم الإبلاغ عن السياسة النقدية من خلال التقديمات المكتوبة والتفسيرات الشفهية لتشغيل السياسة النقدية كل ثلاثة أشهر والجوانب المحددة للسياسة النقدية حسب الضرورة. بالإضافة إلى ذلك، يتم تقديم تقرير مساءلة السياسة إلى الحكومة وإتاحته للجمهور لأغراض الشفافية والتنسيق[35].

يجادل بعض المراقبين بأن أداء إندونيسيا الفائق فيما يتعلق بالتضخم خلال الأزمات يعزى إلى هذه الآلية على وجه التحديد، والتي بموجبها يصبح المال الأساسي داخلي المنشأ وليس خاضعًا

* BI نستخدم هذا المصطلح للإشارة لبنك اندونيسيا

لسيطرة BI،بحيث اضطر BI لزيادة الأموال الأساسية ردا على انخفاض قيمة العملة الناتجة عن الصدمات الخارجية الناتجة أحيانا عن تصورات المستثمرين، والتي كان لها تأثير في خفض الطلب لغير المتداولين، وبالتالي يمكن أن تسبب زيادة في البطالة[36].

الخاتمة:

ظهرت سياسة استهداف التضخم في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، وأخذت في الانتشار ما بين الدول الصناعية، ثم الاقتصاديات الناشئة، بحيث لقيت هذه السياسة الاستحسان بالنظر إلى النتائج الجيّدة التي حققتها من خفض للأسعار، وصولاً إلى مُعدلات التضخم المُستهدفة، غير أنّها نجحت أكثر في الدول المُتقدمة لتوفر البيئة المُناسبة والشروط الكافية، وأهم هذه الشروط هو استقلالية بنوكها المركزية، وتوفر درجة عالية من الشفافية، وعملت بعض البلدان الناشئة لمسايرة الركب للاستفادة من منافع ودور سياسة استهداف التضخم في التقليص من معدلات التضخم وبلوغ هدف التضخم ومن ثم تحقيق استقرار الأسعار.ومن هذه الدول نجد دولة اندونيسيا التي قامت بصياغة النموذج الصحيح وتطبيقه وفقًا للظروف الحقيقية التي تواجهها.

من جملة النتائج التي توصلنا إليها يُمكن ذكر ما يلي:

-تُمثل سياسة استهداف التضخم إطار حديث لإدارة السياسة النقدية بالتركيز على هدف استقرار الأسعار في المدى الطويل كهدف نهائي لهذه السياسة ،غير أن البنك المركزي مسؤول على موائمة أهداف السياسة النقدية مع تعزيز استقرار النظام المالي والمحافظة عليه.

-تتعلق فعالية سياسة استهداف التضخم بمدى إمكانية تحكم السلطات النقدية في المعدل أو المجال المستهدف كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل.

-تعرضت الدول الناشئة المستهدفة للتضخم لانخفاضات كبرى في معدلات التضخم و تحسينات في متوسط معدل النمو،وهذا يعني أن هده الدول شهدت تحسينات أكثر في الأداء بفعل هذه السياسة.

-تُعتبر سياسة استهداف التضخم سياسة ناجعة إذا ما توفرت لها الشروط اللازمة، وأولها استقلالية البنك المركزي،مدى تطور النظام المالي،استقرار الاقتصاد الكلي،وترسيخ المصداقية والشفافية العالية في التطبيق بإعلان نتائج الاستهداف الفعلية والمستهدفة.وسعت الحكومة والبنك الاندونيسي على نقل السياسة النقدية إلى عامة الجمهور بطريقة شفافة و يتجلى ذلك من خلال إصدارها للمنشورات التالية:

- مراجعة السياسة النقدية.
- التقرير الاقتصادي الاندونيسي.

- التقرير ربع السنوي المقدم إلى البرلمان الاندونيسي.
- بيانات صحفية عن السياسة النقدية.

-ضرورة تحديد نطاق للاستهداف، أو معدل مطلق على فترة زمنية معينة تستوجب الوصول إليه، وعادة ما تظهر نتائج هذه السياسة من سنتين فما فوق،والسياسة التي اتبعها بنك اندونيسيا هو تحديد نطاق للتضخم على طول المدة التي باشرت فيها الإستراتيجية،غير أن هذا النطاق كان في كل مرة يتغير بموجب ما تمليه الظروف و الأهداف الجديدة للسياسة النقدية.

-الدول المستهدفة للتضخم أبلت بلاء أفضل من غيرها في التقليل إلى أدنى حد من الوقع التضخمي الذي أحدثته أزمة 2008،ومن هذه الدول اندونيسيا التي التزمت بنطاقات التضخم المستهدفة بعد سنة 2008 وحققت معدلات تضخم منخفضة.

في ظل هذه الدراسة والنتائج التي تم الوصول إليها، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات بالنسبة للدول التي تستهدف تبني هذه السياسة، من خلال الاستفادة من تجربة المملكة المتحدة وغيرها، وهي كالآتي:

- لإنجاح سياسة استهداف التضخم فمن الضروري التنسيق بين السياسات الاقتصادية المختلفة، حتى لا تصبح متضاربة وغير مؤدية للغاية من هذه السياسة.
- يجب أن يقوم البنك المركزي بمراقبة أسعار الفائدة بالشكل الذي يُحقق الكفاءة في استخدام هذه الأداة، وإعطائه استقلالية أكبر بغرض مساءلته عن الأهداف التي رسمها.
- يجب اعتماد تنبؤات مستقبلية دقيقة ومدروسة للمعدلات المُحددة للاستهداف،والمبنية على تقارير جيدة مع الأخذ بعين الاعتبار الصدمات التي يُمكن أن يتعرض لها الاقتصاد(صدمات العرض والطلب).
- لكي تتبع وتجسد أي دولة سياسة استهداف التضخم فعليها تهيئة وتوفير مُتطلبات ولوازم تحقيقها على أرض الواقع، وهذا يتطلب القيام بالإصلاحات والتعديلات المُناسبة لأدوات السياسة النقدية.
- رفع الجدل القائم حول الدور الملائم لسعر الصرف في إطار استهداف التضخم،من خلال اتخاذ نظام الصرف الملائم و الذي يؤدي لتحقيق ونجاعة سياسة استهداف التضخم،خاصة لما يتعلق الأمر بالاقتصاديات المفتوحة التي تكون عرضة للصدمات الخارجية.

الهوامش والمراجع:

(1). أنزو كروتشي، ومحسن خان، **الأنظمة النقدية واستهداف تقيل التضخم**، مجلة التمويل والتنمية، العدد 37، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2000، ص 28.

(2). رجاء عزيز بندر، **استهداف التضخم-دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية-**، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، العراق، بدون تاريخ، ص 2.

(3).Adelina Georgiana Barbalau**, inflation targeting :dead or alive?** University of Bologna, Italy, p2.

(4). IKECHUKWU KELIKUME,OLANIYI EVANS, **inflation targeting as a possible monetary frame work for Nigeria**, the international journal of business and finance research, Vol 9, n°5, 2015, p71

(5). سعدون حسين فرحان، **دور ساسة التضخم المستهدف في تـقيق استقرار سعر الصرف**، مجلة بحوث مستقبلية، العدد 24، العراق،2008، ص 82.

(6). جباري شوقي، والعوادي حمزة، **سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الإشارة إل تجارب البرازيل والشيلي وتركيا**، مجلة رؤى إستراتيجية، الجزائر، أكتوبر 2014، ص 76.

(7). Jennifer Smith**, macroeconomic policy**, EC307 EPUK,University of Warwick, p2

(8). الحسيني أحمد خليل، وعلاء سعدون هاتف أبوهات، **تقييم تجربة استهداف التضخم في العراق دراسة قياسية للمدة2000-2015**، مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد للدراسات الاقتصادية و الإدارية و المالية,المجلد 10، العدد 02، العراق،2018، ص 185.

(9). Pierre Richard Agénor and Luiz A Pereira Da Silva, **Integrated inflation targeting, another perspective from the developing world**, CEMLA bank for international settlements, February 2019, pp 20,21

(10). جباري شوقي، العوادي حمزة، مرجع سابق، ص 78.

(11). عبد الجبار الموسوي صفاء، نجم الدين عدنان كريم، نوري حسين آلاء، **قياس وتقييم سياسة استهداف التضخم في أسواق مختارة**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 03، العدد 10، العراق، 2014، ص 33.

(12). To Thi Anh Duong,Bui Quanh Tuan.....and others**, inflation targeting and the implications for monetary policy framework in Vietnam**, research report Rs- 02, knowledge publishing,2012,p47

(13). Hoda Abdel-Ghaffar Youssef, **Towards Inflation Targeting in Egypt-Fiscal and institutional reforms to support disinflation efforts ,** economic and financial affairs, Brussels, number 288,2007

(14). مطاي عبد القادر وبن شنينة كريمة، **فعالية السياسة النقدية في مواجهة التضخم- دراسة تجارب دولية-**، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 03، الجزائر،2016، ص 14.

(15). الحسيني أحمد خليل، وعلاء سعدون هاتف أبوهات، مرجع سابق، ص188 .

(16).عباس عبد عون توفيق، وعبد الجبار علي صفاء، **تقييم سياسة استهداف التضخم في بلدان مختارة**، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 9، العدد 02، العراق،2011، ص 67.

(17). جباري شوقي والعوادي حمزة، مرجع سابق، ص 82.

(18). الحسيني أحمد خليل وعلاء سعدون هاتف أبوهات، مرجع سابق، ص189.

(21). المرجع نفسه, ص 189.

(22).رجاء عزيز بندر،مرجع سابق، ص4.

(20).GEORGE A .Kahn, **Beyond Inflation targeting: should central banks target the price level?,** federal reserve bank of Kansas city, Economic review, third quarter 2009,p36.

(22).John B.TAYLOR, **inflation targeting in emerging markets-the global experience-** ,keynote address, «fourteen years of inflation targeting in south Africa and the challenge of a changing mandate», south African reserve bank conference series,2015,p2

(23). **The inflation target**,https://www.bi.go.id/en/moneter/inflasi/bi-dan-inflasi/Contents/Penetapan.aspx, 15/12/2019

(24) .MUNAWAR Ismail, **INFLATION TARGETING DAN TANTANGAN IMPLEMENTASINYA DI INDONESIA**, Jurnal Ekonomi & Bisnis Indonesia, Vol 21,N° 2, April 2006,p 112

Annual report in Indonesia 2009, https://www.bi.go.id/en/publikasi/laporan- (25) .
tahunan/perekonomian/Pages/lpi_09.aspx , 14/12/2019.

(26) . **Monetary Policy Report Quartet II 2010**, https://www.bi.go.id/en/publikasi/kebijakan-
moneter/tinjauan/Pages/mpr_q210.aspx ,14/12/2019.

, https://www.bi.go.id/en/publikasi/kebijakan-**1Monetary Policy Report Quartet III 201** (27).
moneter/tinjauan/Pages/mpr_q311.aspx , 16/12/2019.

Monetary Policy Report Quartet III 2014, https://www.bi.go.id/en/publikasi/kebijakan- (28).
moneter/tinjauan/Pages/Monetary-Policy-Report-Quarter-III-2014.aspx , 16/12/2019.

Monetary Policy Report Quartet III 2015, https://www.bi.go.id/en/publikasi/kebijakan- (29).
moneter/tinjauan/Pages/Monetary-Policy-Report-Quarter-III-2015.aspx , 16/12/2019.

Monetary Policy Report Quartet III 2016, https://www.bi.go.id/en/publikasi/kebijakan- (30).
moneter/tinjauan/Pages/Laporan-Kebijakan-Moneter-Triwulan-III-2016.aspx, 16/12/2019.

(31).**Monetary Policy Review December 2018**, https://www.bi.go.id/en/publikasi/kebijakan-
moneter/tinjauan/Pages/Tinjauan-Kebijakan-Moneter-Desember-2018.aspx**,** 16/12/2019.

(32) . SYURKANI, **Inflation dynamics and monetary policy in Indonesia**, Victoria university a new school of thought, September 2010,p34.

(33) . ibid,p 35

(34). Lukmawati Nurhidayah, David Kaluge, and Devanto Shasta Pratomo, **The Role Of BI Rate And Exchange Rate Affect Inflation And Economic Growth In Indonesia (Before And After The Global Finansial Crisis)**, Journal of Basic and Applied Scientific Research, 4(6), June17 ,2014, p255.

(35). **Transparency and Accountability of Monetary Policy,**
https://www.bi.go.id/en/moneter/transparansi-akuntabilitas/Contents/Default.aspx, 16/12/2019.

(36) ROSS H .Mc leod, **Toward Improved Monetary Policy In Indonesia**, Indonesia project, Economics division, the Australian national university, p19.

الثقافة السياحية لدى المجتمع المحلي الساحلي ودورها في ترقية السياحة بالجزائر

د.بعلة الطاهر

المركز الجامعي مرسلي عبد الله _ تيبازة

أ.بعيليش فايزة

جامعة البليدة 02_علي لونيسي_

Espoire.bailiche@gmail.com

الملخص:

تعتبر السياحة في الجزائر من بين أحد الأنشطة المحورية للاقتصاد البديل، وفي سياق ذلك لا تقل الثقافة السياحية أهمية في تنمية السياحة، وفي جذب السياح باعتبار السياحة مجال للترويح عن النفس والتغيير والاستكشاف. فالثقافة السياحية بمثابة منطلق للمشاريع الاستثمارية في قطاع السياحة والتي تنعكس بدورها على برامج التنمية الاقتصادية. وفي هذه الدراسة نسعى إلى تحديد معالم السياحة الجزائرية والتعرف على أهم المقومات السياحية التي تعتمد عليها الدولة. كما نبين أهم الأطر القانونية التي تنظم تهيكل الثقافة السياحية ضمن التشريع السياحي الجزائري، وتضبط السلوك السياحي لأفراد المجتمع في المناطق السياحية. وقد تو لنا إلى وجود خروقات سلوكية تعيق التنمية السياحية وتعرقل التنمية الاقتصادية ومن بينها الثقافة السياحية الساحلية، فالسياحة الشاطئية لها لدى واسع في المجتمع المحلي وكذا لبعض السياح الأجانب.

Abstract: Tourism in Algeria is considered one of the pivotal activities of the alternative economy, and in the context of that, tourism culture is no less important in developing tourism, and in attracting tourists as tourism is an area for recreation, change and exploration. Tourism culture is a starting point for investment projects in the tourism sector, which in turn are reflected in economic development programs. In this study, we seek to define the features of Algerian tourism and to identify the most important tourism ingredients on which the state depends. We also show the most important legal frameworks that regulate the structure of tourism culture within the Algerian tourism legislation, and control the tourist behavior of members of society in tourist areas. We have found that there are behavioral violations that hinder tourism development and hinder economic development, including coastal tourism culture. Beach tourism has a wide resonance in the local community, as well as some foreign tourists.

المـقدمـة:

تزخر الجزائر بتراث سياحي تميز بمآثر عديدة حققت إنجازات هامة حضارية وتراثية وعلمية وكذا عمرانية، وازدهرت مؤخرًا السياحة في الوطن بشكل ملحوظ بعد الاستقرار الأمني الذي شهدته البلاد. وتعد حاليًا السياحة من القطاعات البديلة لقطاع المحروقات مما زاد الاهتمام الجاد بها من طرف الباحثين والأكاديميين بشتى الزوايا الاقتصاد والتجارة والصحة والثقافة والترفيه.

وتعد الثقافة السياحية عماد السياحة في الجزائر، فغياب هذا العنصر أو قصوره من شأنه أن يضعف السياحة في الوطن وينفر الأجانب وحتى المجتمع المحلي من السياحة بشتى أنواعها. وبذلك ينعكس سلبًا على التنمية الاقتصادية للدولة باعتبار القطاع السياحي من أهم القطاعات البديلة لقطاع المحروقات والذي يعول عليه كثيرًا في الوقت الحالي.

ـ الإشكالية: كيف تساهم الثقافة السياحية للمجتمع المحلي في ترقية وتنمية السياحة بالجزائر؟

– ما هي المنطلقات الثقافية السياحية التي تساهم بشكل آو بآخر في تنمية السياحة؟

– هل للمجتمع الجزائري ثقافة سياحية وهل له دور في تنميتها وتثمينها؟

– ما هو الدور المناط بالمجتمع المحلي في الجزائر لترقية الثقافة السياحية؟ وكيف تساهم الثقافة السياحية في تنمية الاستثمار السياحي وجلب السياح في الجزائر؟

– ما هي التشريعات القانونية التي تؤطر الثقافة السياحية وتحفز السياحة المحلية والأجنبية في الجزائر؟

ـ الفرضيات:

– تعد الثقافة السياحية بمختلف مجالاتها مصدر ومنطلق في التنمية السياحية.

– للمجتمع المحلي الجزائري بصفة عامة ثقافة سياحية غير مشجعة ولا تحفز على السياحة بشتى أنواعها.

– ليست هناك ضوابط تشريعية جزائرية للثقافة السياحية على الوجه المطلوب لإحكام التنمية السياحية ولترشيد الوعي السياحي لدى أفراد السكان المحليين للمناطق السياحية، خا ة ذات الكثافة السياحية المرتفعة كالسياحة الموسمية للشواطئ والحمامات وغيرها.

ـ أهمية الدراسة:

باعتبار السياحة واحدة من أكبر الصناعات نموًا في العالم، فقد أ بحت اليوم من أهم القطاعات المنتجة والمدرة للأرباح، ولها تأثيرات إيجابية على المتغيرات الاقتصادية. ومن أهمية

هذا القطاع تأتي أهمية الثقافة السياحية للمجتمع المحلي والتي بدورها تنشط الاستثمار السياحي وتعزز وتثمن السياحة في الجزائر بما تمتاز به من مقومات سياحية. فثقافة المجتمع المحلي لها علاقة بصناعة السياحة وتحسين مناخ الاستثمار في هذا القطاع. فالجزائر اليوم على غرار الدول العربية وفي ظل التذبذب الاقتصادي تحتاج إلى قطاعات بديلة عن قطاع المحروقات وتعتبر السياحة مجال خصب لاستثمار فيه بما يمكنها من كسب إيرادات تساعد في تنمية الاقتصاد الوطني. فمما لا شك فيه أنَّ المجتمع المحلي وسلوكيات الإيجابية ونظرته للسياحة، له دور كبير في الحفاظ على التراث الحضاري وتنميته، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد السياحية وتقبل السياح سواء الأجانب أو المحليين، وزيادة الوعي بمدى أهمية السياحة في البلد.

ـ أهداف الدراسة:

للدراسة الحالية أهمية ذلك لأنها تتطرق لموضوع جد حساس في الاقتصاد الوطني، كما أن هذه الدراسة تهدف بنظرة شمولية إلى تبيان واقع الثقافة السياحية في المجتمع الجزائري وانعكاسها على تنمية السياحة خا □لة المجتمع المحلي للساحل. وبشكل مفصل تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على مفهوم الثقافة السياحية باعتبارها العنصر الأساسي في القطاع السياحي.
- التعرف على المبادئ الرئيسية في الثقافة السياحية التي تحكم الاستثمار السياحي في الجزائر.
- إبراز الدور الذي يقوم به المجتمع المحلي الجزائري في تكوين الثقافة السياحية و □ناعة السياحة.
- تسليط الضوء على أهم المعيقات للسياحة في الجزائر المنبثقة من المجتمع المحلي في خضم ثقافته المحلية.
- البحث في دور الإجراءات الحكومية والتشريعية التي تؤطر الثقافة السياحية في تنمية السياحة المحلية والأجنبية في الجزائر.

المحور الأول: الثقافة السياحية كمؤشر الانفتاح على السياحة

تساهم الثقافة السياحية للدول المتقدمة والتي تعبر عن الحضارة السياحية المعا □رة في مجال تنمية السياحة وجذب السياح والمستثمرين في هذا القطاع الذي أ □بح بديلاً للقطاعات التي تعتمد على الطاقات الناضبة. ومن □ور المعالم الحضارية للدول ذات الكثافة السياحية العالية أحدث الإنجازات التي تو □ل اليها الإنسان الحالي، كالبنايات الشاهقة، حدائق حيوانات، والمدن والقرى السياحية وغيرها، حيث تلعب دورًا هامًا في زيادة حركة السياحة القادمة إليها.

أولاً: مدخل مفاهيمي للثقافة السياحية

1_مفهوم الثقافة السياحية: لكل مجتمع ثقافة تميزه عن غيره من المجتمعات، وتنبع الثقافة السياحية من ثقافة المجتمع المحلي العامة. ولكي يتم تحديد أبعادها يتطلب تحديد مفهومها.

فالثقافة السياحية تمثل "إدراك الفرد لمقومات الجذب السياحي سواء الطبيعية أو البشرية وفهمه لخصائص النشاط السياحي وأنواع السياحة، وتقييمه لفوائدها الاقتصادية وتقديره لمشروعات التنمية السياحية واحترامه للسائح وحسن معاملته وحفاظه على الثروات السياحية ومشاركته الايجابية في النشاط السياحي"[1]. وكذلك ينظر للثقافة السياحية على انها " امتلاك الفرد لقدر من المعلومات والمفاهيم والمهارات والإتجاهات والقيم التي تمثل في مجملها لغة مناسبة لكي يسلك سلوكًا سياحيًا رشيدًا نحو كل المظاهر السياحية، وكذلك العمليات اللازمة للتخطيط والتنظيم والتعامل مع المؤسسات والأماكن السياحية والسياح".[2]

كما عرفت الثقافة السياحية أو بما يسمى "الوعي السياحي "حسب المنظمة العالمية للسياحة" امتلاك الفرد لقدر من المعارف والمعلومات والمفاهيم والمهارات والاتجاهات والقيم التي تمثل في مجملها خلفية مناسبة لكي يسلك سلوكًا سياحيًا رشيدًا نحو كل المشتملات والمظاهر السياحية، وكذلك العمليات اللازمة للتخطيط والتنظيم والتعامل مع المؤسسات والأماكن السياحية والسيَّاح.[3]

وأخيرًا يمكن استخلاص مفهوم متكامل للثقافة السياحية فهي تلك "الثقافة السياحية هي ظاهرة اجتماعية، وتتعلق بالتفاعل بين أفراد المجتمع المحليين والسياح، وهي انعكاس لثقافة المجتمع المحلي". وتتمثل أهمية الثقافة السياحية في:

– فهم وتنمية التراث، إذ تعمل الثقافة السياحية على تنمية التراث الحضاري وتنميته والمحافظة عليه، من خلال تعريف المجتمع به وكيفية المحافظة عليه واستغلاله بطريقة مثلى، وزيادة الوعي لدى المجتمع بأهميته.

– عالمية الثقافة السياحية، فصارت الثقافة السياحية تقدم المعلومات والمفاهيم والمهارات والاتجاهات لجميع أفراد المجتمع محليًا ودوليًا، وذلك من خلال ما أ ﷺبح اليوم يسمى بظاهرة العولمة، وزوال الحدود السياسية للدول.

– احتياج المجتمع للتغيير، فالمجتمع بحاجة الى ضرورة التغيير في أنماط العلاقات الاجتماعية، والتي لا يمكن أن تحدث إلاَّ من خلال التغيير الاجتماعي الثقافي والاقتصادي.

– ضرورة الثقافة السياحية للتنمية، إذ تعمل على إحلال قيم وتقاليد جديدة تتماشى مع البيئة المحيطة بالفرد والتي هدفها التغيير ورفع مستوى المعيشة.

– الثقافة السياحية نشاط اجتماعية، فالثقافة السياحية ضرورة لإعداد وتنفيذ خطط التنمية السياحية ومشاركة الجماهير في إعداد برامج التنمية.[4]

وتؤدي ثقافة الاستثمار السياحي إلى التطور الاجتماعي بين أفراد المجتمع في الدول المستقبلة للسائحين نتيجة الاحتكاك المباشر بين السائحين وبين أفراد المجتمع، سواء في أماكن الإقامة كالفنادق، أو في المطاعم والمحلات التجارية وأثناء التسوق. ويتطلب هذا وجود ثقافة سياحية لدى المجتمع المستقبل. ويأخذ هذا التطور أشكالاً مختلفة مثل اكتساب أفراد المجتمع لعادات وقيم سليمة من السائحين كاحترام القوانين والنظام وآداب السلوك، وبصفة عامة الإحتكاك بثقافات وحضارات مختلفة تعزز التنمية الاجتماعية في المناطق المزدهرة سياحيًا.[5]

2_أبعاد الثقافة السياحية

إنَّ الثقافة بصفة عامة من نتاج الانسان وتمثل مجموعة خبراته، وعليه فالثقافة السياحية مسؤولية كل المؤسسات السياحية الموجودة في المجتمع، ما يمتاز به من قدرات تمكنه من الكشف والاختراع والابتكار وهي تنتقل من جيل الى اخر عن طريق الاتصال والاحتكاك، والثقافة السياحية لها دور في تبادل وانتقال ثقافات الشعوب. وتتمثل ابعاد الثقافة السياحية ما يلي:

- **البعد المعرفي:** تعتمد الثقافة السياحية على الجانب المعرفي لان المعلومات والمفاهيم هي أساس المعرفة والبحث، ويحتوي هذا الجانب على التعريف بالسياحة ومفهومها واهميتها بالنسبة للاقتصاد الوطني وعوامل الجذب السياحي، واهمية السياحة الداخلية، و صناعة السياحة والتخطيط السياحي ومستقبل السياحة في البلد؛
- **البعد المهاراتي:** ويركز الجانب المهاري للفرد على هذا الأداء من خلال الثقافة السياحية التي يجب ان تكون لدى الفرد، وقدرته على اعداد وتخطيط برنامج سياحي متكامل، وقدرته على التعامل مع السائحين، بالإضافة الى قدرته على قراءة الخريطة السياحية وحسن استخدامها.
- **البعد الوجداني:** وهي اكتساب الافراد سلوكيات إيجابية ومرغوب فيها نحو السياحة والسائحين، لكي يكون مساهم فعلى في التنمية السياحية وإيجاد حلول التطوير لصناعة السياحة، والتغلب على المشكلات التي تواجهها.[6]

3_ وسائل ترسيخ الثقافة السياحية: يستفيد السكان المحليون للأماكن السياحية من عدة مزايا، ويتطلب تنمية السياحة وجود ثقافة محلية سياحية تثمن الاستثمارات السياحية وتتقبل السياح. وكذلك تتطلب الثقافة السياحية وسائل لترسخ في أفراد المجتمع المحلي. ومن أهم وسائل ترسيخ الثقافة السياحية هي:

- وسائل الإعلام
- استخدام التقنية الحديثة من خلال استهداف جميع شرائح المجتمع بدءً بالتربية والتعليم ثم الجهات الحكومية الأخرى؛

- تدريب المجتمع على الثقافة السياحية من خلال دورات قصيرة للأسرة (الأب والأم).
- عمل ندوات في الأماكن العامة؛
- طباعة النشرات التوعوية والكتيبات والطرق التفاعلية مثل المسابقات والمواقع الالكترونية والألعاب المسلية.[7]

ثانيًا: و اقع السياحة الساحلية في الجز ائر

ترتكز السياحة في كل بلد على ما تتمتع به من مقومات، والجزائر تكاد تكون متفردة بما تمتلكه من مزايا سياحية نادرة التجمع في بلد واحد. ومن بين تلك المقومات السياحية والتي لها كثافة سياحية كبيرة السياحة الساحلية فللجزائر عدة شواطئ تمتد على طول 1200كلم من السواحل، منها شواطئ وهران، شواطئ الجزائر، شواطئ سكيكدة، وغيرها من شواطئ الولايات الساحلية التي تعتبر قطب سياحي بامتياز في فصل الصيف الجاذبة للسياح سواء المحليين أو الجانب ومن بينهم الجالية الجزائرية المقيمة بمختلف الدول العالمية.

1_المقومات السياحية في الجز ائر

تنفرد الجزائر بمقومات سياحية نادرًا ما تتجمع في دول أخرى، بحيث لها من الفضاءات السياحية الطبيعية والدينية والثقافية وغيرها. وفي هذا العنصر سوف ندرج ما تتمتع به الجزائر من مقومات تؤهلها لأن تكون في ترتيب مقدمة الدول المتقدمة حسب المؤشرات العالمية لجاذبية السياحة أن احسنت استغلال الموارد السياحية. ومن تلك المقومات ما يلي:

أ- **المقومات السياحية الطبيعية:** تتمثل في الشريط الساحلي الذي يمتد على طول 1200كم من السواحل، تتميز بمناخ متوسطي معتدل. وتتربع على أربع أنواع من التضاريس المتباينة من ناحية الامتداد وهي تتابع من الشمال الى الجنوب. ففي الشمال تمتد سهول التل الجزائري. ويأتي بعدها حزام جبلي يحتوي على سلاسل جبلية منها جبال "شيليا" بالاوراس (2328متر). والأطلس الصحراوي اذ يمتد على مساحة تشكل 80٪ من المساحة الكلية للبلاد، وبها عدد كبير من الواحات المتناثرة عبرها.

ب- **المقومات الحضارية والتاريخية:** إذ تمتلك الجزائر إرثًا تاريخيًا وحضاريًا تمتد جذوره إلى أعماق التاريخ مرورًا بمختلف المراحل التاريخية لهذا البلد الذي يتميز بتنوع حضاراته ومواقعه الأثرية التي تعكس الإرث الثمين. وأهم المواقع التاريخية التي تتوفر عليها الجزائر"موقع الطاسيلي"، "حي القصبة" في العا مة، وبغرداية "وادي ميزاب"، "قرية "بني حماد" بمدينة بجاية وغيرها.

ت- **التراث الحضاري والثقافي في الجز ائر:** ويشمل هذا التراث جزء هامًا من المتاحف منها: المتحف الوطني "سيرتا" بقسنطينة، "المتحف الوطني زبانة" بمدينة وهران، وبالعا مة "المتحف

الوطني للفنون الجميلة" و"المتحف الوطني للفنون الجميلة". بالإضافة الى تراث ثقافي شعبي متمثل في الإرث من العادات والتقاليد، ومنتجات متنوعة من الصناعات التقليدية.

ث- **المقومات السياحية المادية للجزائر:** وتتمثل في توفير طاقة فندقية باختلاف تصنيفاتها لتتماشى مع المستويات الاقتصادية للسائحين. إضافة إلى البنية التحتية كالطرقات، المطارات، الموانئ، وشبة الاتصالات التي تساهم في استقطاب المزيد من السياح واطالة مدة اقامتهم بالبلد السياحي المضيف.[8]

وللإشارة فإنَّ الجزائر تقع في الضفة الجنوبية الغربية لحوض المتوسط، تحتل مركزًا محوريًا في المغرب العربي وأفريقيا والبحر الأبيض المتوسط. وتتواجد أرض الجزائر بين 18 و30 من الخط العرض الشمالي وبين 9 من خط الطول الغربي و12 من خط الطول الشرقي، □يغت في قالب طبيعي متميزًا جدًا حيث أنَّ الجزء الأعظم من الشمال له مناخ متوسطي ويسوده الأطلسي التلي، بينما يسود الجنوب الصحراوي الاطلس الصحراوي.[9]

وفي ظل المعايير السياحية التي تقيس الكثافة السياحية وترتيب الدولة عالميًا من حيث جاذبية السياحة، مؤشر عدد الفنادق والمؤسسات المماثلة لها. وبذلك ندرج في الجدول أدناه عدد الليالي في الفنادق والمؤسسات المماثلة لها خلال الفترة الممتدة بين (2016/2013):

جدول رقم (01): عدد الليالي في الفنادق والمؤسسات المماثلة لها

الصفة / السنوات	2013	2014	2015	2016
مقيمين	5703550	5926960	6215932	6307411
غير مقيمين	936631	994274	837812	839161
المجموع	6640181	6921234	7053744	7146572

ملاحظة: الجزائريين المقيمين بالخارج هم معدودين مع غير المقيمين

المصدر: حاج محمد رابح، حلوان نريمان، الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2016/2014، رقم 47، نشرة 2017، ص 55.

من الجدول أعلاه يتبن زيادة السياحة الكثافة السياحية في الجزائر سواء من المقيمين داخل الوطن أو الأجانب منهم الجزائريين المقيمين بالدول الخارجية من سنة 2013 إلى سنة 2016. ومما يلاحظ كذلك زيادة نسب السياحة المحلية بوتيرة أكبر من تزايد السياحة الأجنبية. ذلك أن السياح المحليين في تزايد لتحسن ظروف السياحة لما تقوم به الدولة الجزائرية من برامج التنمية

السياحية وتوفير كل متطلبات السياحة رغم بعض النقائص والعراقيل التي تعيق ذلك. في حين تتزايد السياحة من الأجانب بوتيرة أقل لعدة أسباب منها النظرة السلبية للأجانب حول السياحة في الجزائر والصعوبات التي ممكن أن يصادفونها خلال إقامتهم بالجزائر. مما يتوجب الاهتمام أكثر بهذا القطاع والاستغلال الأمثل لموارد السياحة الجزائرية التي لم تصل إلى التشغيل الكامل.

2_البرامج السياحية من خلال الأقطاب للإمتياز في الجزائر:

القطب السياحي هو تركيبة من العرض السياحي للإمتياز في رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة، التسلية، الأنشطة السياحية والدورات السياحية، بالتعاون مع مشاريع التنمية المحلية، ويستجيب لطلب السوق ويتمتع بالاستقلالية ومتعدد الأقطاب يدمج المنطق الاجتماعي الثقافي، الإقليمي، التجاري، مع الأخذ بعين الإعتبار توقعات طلبات السوق. وقد حدد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة سبعة أقطاب سياحية بامتياز هي: القطب السياحي للإمتياز شمال شرق، القطب السياحي للامتياز شمال وسط، القطب السياحي للإمتياز شمال غرب، القطب السياحي للإمتياز جنوب شرق، القطب السياحي للإمتياز جنوب غرب، القطب السياحي للإمتياز الجنوب الكبير.[10]

3_تنمية السياحة الساحلية في الجزائر

من بين المجالات السياحية في الجزائر، توجد السياحة الساحلية التي تعرف إقبالاً كبيرًا في فصل الصيف سواء من المستفيدين المحليين أو الأجانب. ولقد حظي هذا النوع من السياحة بالإهتمام وجهزت بمركبات سياحية ما بين فنادق وبيوت الإ ⍰طياف، الفيلات الصيفية، وقد اختيرت مناطق كبرى من أجل التوسع السياحي وهي:

- غرب مدينة الجزائر: موريتي، نادي الصنوبر، سيدي فرج، زرالدة، تيبازة.
- في الغرب: الأندلسيات في وهران.
- في الشرق: بجاية، عنابة، سرايدي، القل، سكيكدة، والقالة.[11]

ويتطلب هذا النوع من السياحة عدة أساسيات ضرورية لتلعب السياحة الساحلية دورها بشكل جيد، ومن تلك المتطلبات:

- الحفاظ على نظافة الشواطئ وإشعار السواح بمراعاة ذلك عن طريق بث الوعي بواسطة النشريات المختصرة والواضحة وبلغات متعددة؛
- الحيلولة دون حدوث سلوكيات منافية للآداب العامة من السياح ومن عامة الناس؛
- إنشاء مساكن سياحية منفردة وعلى نسق مدروس، بحيث تتناسب مع السياحة الفردية والعائلية وبكيفية يمكن التحكم في تسييرها وتوفير الأمن فيها؛

- توفير وجبات غذائية خفيفة وكاملة وفق المقاييس المعمول بها دوليًا؛
- توفير محلات تجارية يعرض كل ما يحتاج إليه السائح؛
- إنشاء ملاعب للرياضات بهدف جذب السياح.[12]

وفي سياق الحديث على السياحة الساحلية ومتطلباتها نشير إلى أنه يوجد قانون يهتم بالسياحة الشاطئية وقد حدد بعض المفاهيم المتعلقة بالسياحة الشاطئية:

- **الشاطئ:** شريط إقليمي للساحل الطبيعي يضم المنطقة المغطاة بالأمواج في أعلى مستواها خلال السنة في الظروف الجوية العادية والملحقات المتاخمة لها والتي تضبط حدودها بحكم موقعها وقابليتها السياحية لاستقبال بعض التهيئات بغرض استغلالها السياحي.
- **موسم الإصطياف:** هو فترة في السنة تمتد من الفاتح جوان إلى 30 سبتمبر والتي يمكن السماح خلالها بالسباحة في الشواطئ.
- **التهيئة السياحية:** جملة التجهيزات والأشغال المنجزة من أجل السماح بالاستغلال السياحي للشواطئ.
- **المستغل:** هو كل شخص طبيعي أو معنوي، حائز على امتياز لحق الاستغلال السياحي للشاطئ يتمحور هذا القانون حول عنا ر منها تأسيس مخطط الذي يحدد مناطق النشاطات وتجهيزات الشواطئ، تحديد الكيفيات القانونية لاستغلال الشواطئ والعقوبات المقررة، تحديد كيفيات امتياز الشواطئ. كما يهدف هذا القانون إلى حماية وتثمين الشواطئ قصد إستفادة المصطافين منه، وتوفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة للشواطئ تستجيب لحاجيات المصطافين من حيث النظافة والأمن وحماية البيئة، وتحسين خدمات إقامة المصطافين، وتحديد نظام تسلية مدمجة ومتناسب مع نشاطات السياحة الشاطئية.

وحسب هذا القانون يجب أن تستجيب الشواطئ المفتوحة للاستحمام للشروط الآتية:

أن تكون قابلة للاستعمال ولا تشكل أي خطر على المصطافين، أن لا تكون ضمن الأملاك العمومية المحاذية مباشرة للأملاك العسكرية أو الأملاك العمومية المخصصة لغرض الدفاع الوطني. ويجب أن تتضمن ممر مهيئ ومبين للدخول إليها، موقف للسيارات مهيأ وبعيد عن أماكن الاستحمام، تجهيزات صحية ملائمة، مجموع أعوان الأمن والعلاج الاستعجالي وكذا التجهيزات المناسبة، مجموع التجهيزات المرتبطة باستغلال الشواطئ.[13]

ثالثًا: مساهمة الثقافة السياحية للمجتمع المحلي في تنمية السياحة الساحلية بالجزائر

من متطلبات التنمية السياحية توفر المناخ المناسب للسياحة والذي يتضمن الثقافة السياحية لدى المجتمع المحلي. ولا شك أنَّ الجزائر لها مجهودات كبيرة حاليًا في هذا القطاع الذي يعتبر بديلاً عن القطاع المستند إلى الطاقات الناضبة. وللثقافة السياحية سلبيات وايجابيات

تختلف باختلاف المناطق السياحية، وبتنوع الفكر المحلي للسكان المحليين. وتتعدد مظاهر الإخلال بالموارد السياحية وسوء الإستغلال للموارد السياحية والموروث الثقافي في الجزائر. وتواجه تحديات بناء الثقافة السياحية للمجتمع المحلي المرحبة للسياحة الأجنبية والمشجعة للاستثمار السياحي.

1_الجوانب السلبية والايجابية للثقافة السياحية للمجتمع المحلي

يؤثر البناء والنسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمعات السياحية على جلب السياح أو تنفيرهم، مما يدفع بضرورة التعرف على الآثار الاجتماعية والثقافية للسياحة حتى يمكن أخذ التدابير اللازمة للاستفادة منها. ومن الآثار الإيجابية والسلبية ما يلي:

– **الآثار الإيجابية للثقافة السياحية:** إنَّ معظم الدول السياحية استطاعت أن تكيف سياستها التنموية في المجال السياحي وفقًا لمتطلبات المجتمع دون أن توسع الهوة بين أفراده وتتمكن من أن تحقق منافع كثيرة تظهر من خلال:

– نشر الوعي الاجتماعي، حيث تتاح الفر ة أمام أفراد المجتمع المحلي للتعرف على الأفكار والاهتمامات والثقافات الأجنبية المغايرة؛

– التحول الطبقي، وهو انتقال بعض فئات المجتمع الذين يرتبط نشاطهم بالسياحة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طبقة اجتماعية معينة الى طبقة أعلى لما يحققونه من مكاسب وأرباح ناتجة عن العمل السياحي بمختلف مجالاته؛

– التحول الحضاري، تعمل السياحة على زيادة الاهتمام بالقيم والمعالم الحضارية والفنية في الدول التي تستقبل السائحين؛

– تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين مختلف المناطق؛

– توزيع الثروة على المستوى العالم، اذ تعتبر السياحة نشاطًا اجتماعيًا لذوي الدخل الفائض، الامر الذي يزيد من تدفق السياح الأجانب من الدول الغنية إلى ما دونها من الدول؛

– تأثير السياحة على النواحي الصحية، يمثل مستوى الخدمات الصحية في أقاليم العرض السياحي عامل جذب لا يمكن التقليل من شأنه خا ة أنَّ الأوروبيين والأمريكيين يشكلون العدد الأكبر من السياحة الدولية ويحر ون على الإلتزام بالضوابط الصحية في أسلوب حياتهم حتى خلال رحلاتهم السياحية؛

– مكافحة الفقر والتخفيف من حدة البطالة، ففئات كثيرة من شعوب الدول النامية تعتمد على المواسم السياحية لكي تستطيع العمل وتحسين مستويات دخلها؛

– الاهتمام بالتراث، إذ يؤدي الترويج للسياحة خا ة الدولية الى إعادة بعث التراث لأنَّ السياح يولون اهتماماً بالغًا للتعرف على ثقافات وعادات شعوب تختلف عنهم.

– **الآثار السلبية للثقافة السياحية:** زاد الاهتمام بدراسة الآثار الاجتماعية للسياحة عندما ظهرت آثار سلبية كثيرة في المجتمعات السياحية وبدأت الدول المضيفة للسياح تشهد مشاكل داخلية يمكن أن تؤثر سلبًا على نمو النشاط السياحي بها ويمكن أن نذكر ما يلي:

– شعور السكان المحليين بالضيق والاستياء، جراء ارتفاع الأسعار لارتفاع الطلب على الايجار والسلع، بالإضافة إلى الملابسات وأنماط السلوكيات المغايرة التي يأتي بها السياح الأجانب مما يدفع السكان المحليين الى التصرف بنوع من العدائية وسوء المعاملة مع الأجانب؛

– الخلل الاجتماعي، يمكن أن يترتب على تطوير النشاط السياحي في المناطق الضعيفة اقتصاديًا تحول مجتمعات سكنية في القرى من مركز للنشاطات المنتجة إلى مجرد قوة عاملة في نشاط خدمي يهمش الحياة الاجتماعية لتدور حول سعي السكان لإرضاء السائح الأجنبي حتى ولو كانت الأعمال غير أخلاقية كتجارة الخمور؛

– التصادم الثقافي، إنَّ شعوب العالم تختلف من حيث الثقافات السائدة وإنَّ التقارب بينها كثيرًا ما يولد أنواعًا من الصدمات خا ة بين شعوب تنتمي إلى حضارات مختلفة وديانات مختلفة ولا تجمعهم عادات وتقاليد متشابهة كما هو الحال بين الشعوب العربية المسلمة المحافظة وبين الشعوب الأوروبية والأمريكية؛

– شيوع وانتشار الجريمة في المناطق السياحية، عانت الدول السياحية كثيرة من زيادة مستوى الجرائم المرتكبة ضد السياح بسبب نظرة بعض الافراد الفقراء إلى الإمكانيات المادية للسياح اذ تسول لهم أنفسهم بالاعتداء عليهم والسطو على ممتلكاتهم. وبسبب الجماعات المتطرفة التي تدعو الى العنف ومحاربة الانفتاح والتعايش بين الناس؛

– الخلل في انتشار السكان وتوزيعهم بين المناطق السياحية، إذ أ بحت المناطق السياحية تعج بالسكان بينما المناطق المجاورة نزوحًا للأفراد لأسباب كثيرة.[14]

2_ مظاهر الإخلال بالموارد السياحية وسوء الاستغلال الموروث الثقافي في الجزائر:

رغم تمتع الجزائر بالعديد من الخصائص النسبية من موقع وتنوع ثقافي إلاَّ أنَّ مرتبتها في السياحة الدولية تبقى لحد الآن أقل بكثير من المميزات التي تتمتع بها، وبسبب سوء تسيير للمواقع السياحية وقلة الترويج من طرف السلطات وغياب الثقافة السياحية في المجتمع. وبالرغم من إ دار العديد من النصوص التشريعية والتنظيمية أهمها قوانين الاستثمار المتعاقبة، فإنَّ المعطيات تؤكد بقاء قطاع السياحة على هامش النشاطات، بحيث لم يساهم في التنمية الاقتصادية سوى بأقل من 1٪ في الناتج الوطني الإجمالي.[15]

تعرف الجزائر خروقات كثيرة في مجال الحفاظ على البيئة والموارد السياحية وسوء استغلال وتسيير الموروث الثقافي، فغياب الوعي لدى الجزائريين يدفعهم في بعض الأحيان إلى الأضرار بالطبيعة دون قصد وأحيانا عن قصد ومن بين المظاهر المنتشرة نجد:

– البناء الفوضوي في المناطق السياحية بدون ترخيص وانتشار النشاطات التجارية غير المرخصة.

– قنوات الصرف الصحي العشوائية المنتشرة في الأماكن السياحية والتي لا تراعي أدنى شروط النظافة وتم تهيئتها عشوائيًا؛

– الاستغلال السيء للشواطيء التي تعاني من الاكتظاظ والازدحام في مواسم الا ◻طياف بسبب نقص المرافق الضرورية مما ينعكس سلبًا على نظافة هذه الشواطئ؛

– سرقة رمال الشواطئ والصحراء للاستغلال في البناء؛

– تلوث مياه الشواطئ بسبب التخلص من النفايات فيها دون مراعاة الشروط العلمية في اتلاف النفايات والتخلص من النفايات فيها دون مراعاة الشروط العلمية في اتلاف النفايات والتخلص منها في البحر والبر؛

– تعرض الغابات للسرقة والاتلاف بسبب الحرائق التي تتعرض لها هذه الغابات في الصيف بسبب الإهمال من المواطنين؛

– الصيد العشوائي وغير المرخص الذي أدى إلى الاضرار ببعض الطيور والحيوانات.

– إنَّ من مظاهر تلوث البيئة في الجزائر هو الانتشار العشوائي للبنايات في المدن دون طابع عمراني مميز ودون التفكير في إقامة أماكن ومناطق خضراء مما أفقد المدن طابعهما العمراني والجمالي؛

– تزايد حجم الضجيج بسبب النمو الديمغرافي وتمركز أغلب الجزائري في المدن الكبرى؛

– تعرض التراث الثقافي والحضاري للإهمال حتى أن بعض المناطق الأثرية قامت فيها بنايات فوضوية فغابت المعالم بسبب عملية الهدم والبناء بالإضافة لعمليات السرقة للآثار التي تحدث من حين لآخر بسبب الإهمال؛

– عدم اهتمام الوزارة بترميم وحماية بعض المناطق التاريخية في الداخل وتعرض بعض المحميات الطبيعية إلى الإهمال أدى الى اتلاف أ ◻ناف كثيرة من النباتات وغيرها.[16]

3_ت◻ديات بناء الثقافة السياحية للمجتمع المحلي في الجز ائر

يعتبر البلد السياحي الذي تغيب لدى أفراده ثقافة سياحية مصدرًا لتحديات كبيرة تؤثر على مردودية السياحة في البلد، فالتصدي للممارسات التجارية التي تؤثر على المنافسة وتعيق تنمية قطاع السياحة بزيادة تكاليف مزاولة الاعمال التجارية في البلد والاضرار بنوعية السلع

والخدمات المحلية وعدم وجود أسواق تنافسية يمكن ان يعرقل بقدر كبير تنمية الروابط مع قطاع السياحة.[17] ورغم ما تمتع به الجزائر من الخصائص النسبية من موقع وتنوع ثقافي إلاَّ أنَّ مرتبتها في السياحة الدولية تبقى لحد الآن أقل بكثير من المميزات التي تتمتع بها، بحيث لم ترتق إلى مستوى كل من تونس والمغرب في استقطاب السياح. فبسبب سوء تسيير المواقع السياحية الجزائرية وقلة الترويج من طرف السلطات وغياب الثقافة السياحية في المجتمع، وبالرغم من إ ـدار العديد من النصوص التشريعية والتنظيمية، أهمها قوانين الاستثمار المتعاقبة، فإنَّ المعطيات تؤكد بقاء قطاع السياحة على هامش النشاطات.[1]

ومما سبق، يكون "أ ـعب تحدي بالنسبة لصناع السياحة في الجزائر هو نشر الوعي والثقافة السياحية لدى المواطنين المحليين والمقيمين في الخارج الذين مازالوا لا يؤمنون بقدرات الجزائر في بناء سياحة بسبب ارتفاع أسعار الخدمات السياحية في الداخل مقارنة بأسعار دول الجوار ومازالوا يفضلون قضاء عطلهم خا ـة الصيفية في الشواطئ التونسية بدل شواطئ بلادنا لأنها أقل تكلفة وأكثر رفاهية، زد على ذلك تفتح المجتمعات الأخرى مقارنة بمجتمعنا فيما يخص قبول السياحة كظاهرة لها إيجابياتها وسلبياتها ولكنها ـناعة لا بد منها لتنويع مداخيل الاقتصاد الوطني وكأي ـناعة أخرى".[18]

فقد يتعرض السكان المحليين إلى مجموعة واسعة من الآثار الإيجابية والسلبية المتأتية عن تنمية السياحة. إذ يمكن ان تسهم تنمية السياحة في زيادة العمالة ودخل الجماعة. وقد يستفيد السكان المحليون من الخدمات المحلية التي ما كانت مؤمنة لولا السياحة. كما قد تعني تنمية السياحة إيجاد مجموعة أوسع وأكثر تنوعًا من بائعي المفرق والمطاعم أو حتى مكتبة عامة أفضل. كما قد إلى إزدحام في السير وإرتفاع الأسعار وارتفاع في قيمة الأراضي والضرائب المحلية. وبفعل تنمية السياحة ورغبات السكان المحليين وما يفضلونه ومدى حسن التخطيط للسياحة وإدارتها.[19]

الخـاتمـــة :

في ختام هذا الموضوع تو ـلنا إلى أنَّ الثقافة السياحة أ ـبحت تشكل عامل أساسي في الاستثمار السياحي لكل بلد والبلد الجزائري بالخصوص الذي له مقومات سياحية ينفرد بها، وفي جذب السياح المحليين والأجنبيين وخا ـة السياحي، حيث يعمل المجتمع ذا الوعي السياحي على مساعدة الحكومة في إنجاح البرامج والخطط التنمية السياحية، في حين إذا تصدى المجتمع لمشاريع الاستثمار السياحي ولم يتقبل الأجانب كانت هناك ـعوبات لخوض التنمية المستدامة

[1] عبد المالك مهلل، يونس لغواطي، التنمية السياحية في الجزائر وأثرها على الاقتصاد الوطني، مجلة المناجير، المدرسة التحضيرية في العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، العدد 02، 2015، ص 129.

السياحية ويكون هناك نظرة سلبية لدى السياح عن المناطق السياحية للوطن، وهذا التخلف في الفكر السياحي من شأنه أن يجعل الدولة في ذيل الدول الجاذبة للسياحة وفق مؤشرات التصنيف الدولية ويؤخر التنمية الاقتصادية بشكل شامل.

ونستنتج في ظل الفقرة السابقة ما يلي:

- الثقافة السياحية هي جزء من ثقافة المجتمع المحلي ككل؛
- الثقافة السياحية هي ظاهرة اجتماعية، وتتعلق بأبعاد الثقافة المحلية للمجتمع؛
- استقرار السياحة في الجزائر مرهون بدرجة كبيرة بثقافة المجتمع المحلي لها في المجال السياحي، فالثقافة السياحية للمجتمع الجزائري تلعب دورًا كبيرًا في تنمية الاستثمارات السياحية المحلية والأجنبية وكذا جذب السياح المحليين والأجانب؛
- تعرف الجزائر خروقات كثيرة في مجال الحفاظ على البيئة والموارد السياحية وسوء استغلال وتسيير الموروث الثقافي، فغياب الوعي لدى الجزائريين يدفعهم في بعض الأحيان إلى الإضرار بالطبيعة دون قصد وأحيانا عن قصد.
- بالرغم من المجهودات التي تقوم بها الحكومة الجزائرية في القطاع السياحي لتنمية السياحة إلَّا أنه يوجد ضعف في الثقافة السياحية لدى المجتمع المحلي الجزائري، ويوجد قصور في ترسيخ الإطار القانوني وتنفيذه الذي من شأنه تنمية ثقافة سياحية للمجتمع المحلي وردع التجاوزات المحلية في المناطق السياحية وضد السياح.

ـ التوصيات:

- إعطاء ?ورة حسنة عن بلاد الجزائر وعن السياحة الجزائرية، وإنشاء مناخ سياحي يليق بمقومات الجزائر المتنوعة والثرية من كل النواحي واستغلالها أفضل استغلال، من خلال وسائل الإعلام والحملات التحسيسية وادراج الثقافة السياحية في البرامج التلفزيونية لتنمية الوعي الايجابي لدى أفراد المجتمع.
- يتعين على الحكومة الجزائرية مكافحة كل أشكال العنف ضد السياح وضد البيئة السياحية بتشديد العقوبات على الأفراد المخلِين ? بالسير الحسن للسياحة من خلال إلحاق الضرر بالسياح أو القيام بعمليات التخريب للموارد السياحية، وردع السلوكيات المشينة بالمجال السياحي.
- نشر ثقافة التعايش بين المجتمع المحلي والسياح الأجانب وترسيخ سلوك حسن الضيافة عند السكان المحليين. لكي يسلك أفراد المجتمع المحلي سلوكًا سياحيًا رشيدًا نحو كل مظاهر السياحة.
- إدراج أهمية الثقافة السياحية ضمن مخططات التنمية السياحية والبرامج السياحية كضرورة لتهيئة الأرضية الصلدة للسياحة الجزائرية في كل مناطق ولايات الوطن السياحية.

– وضع سياسات وبرامج تهيئ المناخ المناسب للسياحة وتعزز ثقافة الانفتاح الرشيد والواعي على السياحة العالمية.

المراجع والتهميشات:

[1] داليا محمد تيمور زكي، الوعي السياحي والتنمية السياحية:مفاهيم وقضايا، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008، ص111.

[2] شرفاوي عائشة، **السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية**، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص تسيير، جامعة الجزائر 3، 2015/2014، ص182.

[3] بن قديح سفيان، الاستثمار السياحي في البلدان العربية من منظور اسلامي، متاح على الموقع: http://giem.kantakji.com/article/details/ID/1150#.W9LMDJqNzIU، تاريخ الاطلاع: 2018/10/26.

[4] قاسم سعاد، **الثقافة السياحية ودورها في تفعيل الاستراتيجية السياحية**، متاح على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/12860، تاريخ الاطلاع: 2018/09/22، ص398.

[5] بن قديح سفيان، مرجع سبق ذكره، نفس الموقع.

[6] قاسم سعاد، مرجع سبق ذكره، ص 397.

[7] **ترسيخ الثقافة السياحية في المجتمع:** الصعوبات والتطلعات، متاح على الموقع: http://www.aleqt.com/2009/05/01/article_102503.html، تاريخ الاطلاع: 2018/09/24.

[8] الهذبة مناجلية، **الامكانيات والمقومات السياحية في الجزائرية**، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 26، 2017، ص ص 4_6.

[9] خالد كواش، **مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، ص 216.

[10] طيبي محمد أمين، **الضوابط القانونية للاستثمار السياحي في الجزائر**، مذكرة ماستر، تخصص قانون اقتصادي، قسم الحقوق، جامعة الطاهر مولاي _سعيدة_،2016/2015، ص 39.

[11] سماعيني نسيبة، مرجع سبق ذكره، ص62.

[12] عوينان عبد القادر، " **السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000_20125) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025**"، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2013/2012، ص 147.

[13] كواش خالد، **أهمية السياحة في ظل التـولات الاقتصادية: حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص ص 207_208.

[14] شرفاوي عائشة، مرجع سبق ذكره، ص ص 44_47.

[15] عبد المالك مهلل، يونس لغواطي، **التنمية السياحية في الجزائر و أثرها على الاقتصاد الوطني**، مجلة المناجير، العدد 02، جوان 2015، ص 129.

[16] شرفاوي عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 183.

[17] بن قديح سفيان، مرجع سبق ذكره، نفس الموقع.

[18] شرفاوي عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 216.

[19] وزارة البيئة للجمهورية اللبنانية وآخرون، خطة إدارة لتطوير قطاع السياحة: إدارة متكاملة للشاطئ الممتد من جبيل/عميشت (لبنان) الى اللاذقية (سوريا)، متاح على الموقع: ، تاريخ الاطلاع: ، ص 29.

إستراتيجيات الجزائر لتحقيق تنمية زراعية وريفية مستدامة

أ.فاطمة الزهراء بلحسين

جامعة طاهري محمد بشار – الجزائر-

belhoucine2015_fatimazohra@yahoo.com

الملخص :

تعد التنمية الزراعية أحد الأشكال المهمة في التنمية المستدامة، وتعني القدرة على استمرار الإنتاج مع المحافظة على الموارد الطبيعية، وتشير اللجنة الإرشادية للتنمية للمجموعة الاستشارية حول الأبحاث الزراعية على أن الزراعة المستدامة هي الزراعة القادرة على إدارة الموارد بشكل ناجح لتلبية الحاجات البشرية المتغيرة مع صياغة وتحسين البيئة والموارد الطبيعية والمحافظة على سلامتها.

لذلك أخذت قضية التنمية الزراعية والريفية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أبرز المواضيع التي تلقى إهتماماً واسعاً على كافة المستويات، وفي هذا الإطار فقد تصدر ملف التنمية الزراعية والريفية المستدامة أولوية خاصة بالغة الأهمية من طرف واضعي السياسات ومتخذي القرارات، باعتباره العنصر الحاسم المؤدي إلى تعبئة الطاقات والموارد بحثاً عن زيادة الإنتاج الغذائي، والرفع من معدلات التجارة الزراعية في ظل التنافسية الدولية.

وليست الجزائر بمنأى عن هذه التطورات الزراعية العالمية، فهي في سبيل تحقيق فكرة الإستدامة الزراعية تسعى جاهدة بفضل برامجها الزراعية والريفية الطموحة (خاصة برنامج التجديد الفلاحي والريفي) إلى أقلمة وأكيفة جميع الظروف لا سيما منها المادية والمالية المُساعدة في تحقيق الأهداف المرجوة خلال السنوات القليلة القادمة.

الكلمات المفتاحية : التنمية الزراعية، التنمية المستدامة، التجديد الريفي، الجزائر.

Abstract :

The agricultural development a forms task in sustainable development, which means the ability to continue production with conservation of natural resources, and suggest the guidelines for the development of the Consultative Group on Agricultural Research that sustainable agriculture is agriculture capable of managing the resources to successfully meet human needs changing with the formulation and improvement of the environment and natural resources and maintain their integrity.

So I took the issue of agricultural and rural development dimensions of political, economic and social development of the leading topics which received wide attention at all levels, and in this context, it may issue a file agricultural development and rural development priority especially critical of party policy-makers and decision-makers, as the decisive factor leading to mobilize energies and

resources search for increased food production, and increase the rates of agricultural trade in the light of international competitiveness.

But Algeria is not immune to these developments, global agricultural, they are in order to achieve the idea of agricultural sustainability strives thanks to their agricultural and rural ambitious (especially renewal program of agricultural and rural) to regionalization all circumstances, especially ones physical and financial help in achieving the desired objectives during the next few years.

Key Words : agricultural development, sustainable development, rural renewal, Algeria.

المقدمة:

تشمل التنمية جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية وأمور أخرى متعددة، أي أن التنمية عملية حضارية شاملة، والتنمية تختلف بمفهومها ومضمونها في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة، ففي الدول النامية تعتبر التنمية تغيرا جذريا في الأوضاع ومجالات الحياة المختلفة، أما في الدول المتقدمة فإن التنمية تعني تغير في الأوضاع القائمة، بـ□يث لا يمكن تـ□قيق أهداف التنمية بدون إحداث توازن بين الجانبين الاجتماعي والاقتصادي، فالأثر الحقيقي للتنمية يقاس بمقدار تـ□سين ظروف الحياة للمواطنين وتقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة، ومما لا شك فيه أن هناك أهدافا للتنمية تختلف من بلد إلى آخر، ولكن هناك أهدافا أساسية تسعى إليها الدول النامية لتـ□قيق خططها الإنمائية.

إن التنمية بالنسبة لمجموعة من السكان أو لبلد بأكمله تعني الطموح إلى وضع وإلى غد أفضل على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتنمية المستدامة هي إدارة وحفظ قاعدة الموارد الطبيعية، إذ عرف الإنسان الزراعة مع وجوده على الأرض منذ آلاف السنين، كما ابتكرت المجتمعات الزراعية طرقا لا حصر لها للحصول على الغذاء من خلال تطوير أنظمة زراعية مختلفة، يتكيف كل منها مع الأوضاع البيئية والثقافية المحلية وتميزت هذه الأنظمة بعدم الجمود والتطور عبر الزمن.

وتـ□اول حركة الاستدامة اليوم تطوير وسائل اقتصادية وزراعية جديدة تكون قادرة على تلبية احتياجات الحاضر وتتمتع باستدامة ذاتية على الأمد الطويل، خاصة بعدما أتضح أن الوسائل المستخدمة حاليا في برامج حماية البيئة القائمة على استثمار قدر كبير من المال والجهد لم تعد مجدية نظرا لأن المجتمع الإنساني ذاته ينفق مبالغا وجهودا أكبر في شركات ومشاريع تتسبب في إحداث مثل تلك الأضرار، وهذا التناقض القائم في المجتمع الحديث بين الرغبة في حماية البيئة واستدامتها وتمويل الشركات والبرامج المدمرة للبيئة في الوقت نفسه هو الذي يفسر سبب الحاجة الماسة لتطوير نسق جديد مستدام يتطلب إحداث تغييرات ثقافية واسعة فضلا عن إصلاحات زراعية واقتصادية.

إن أنظمة كهذه هي فقط التي بإمكانها أن تواجه تـديات المستقبل، وأن تـافظ على حق الأجيال القادمة في الموارد الزراعية المتاحة. وهذا ما تجسد في مصطلح التنمية الزراعية المستدامة. وفي هذا الإطار تصدرت قضية التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي اهتمامات قادة العالم في بداية الألفية الثالثة نظرا للدور المحوري الذي يلعبه الملف الزراعي في التفاعل مع التطورات الإقليمية والدولية المتلاحقة، وبرزت أهمية التصدي لكافة المعوقات البيئية والفنية والاقتصادية والتنظيمية التي تقف أمام مسيرة التنمية الزراعية والأمن الغذائي. وذلك بما يهيئ إمكانية تعبئة الطاقات والموارد لزيادة الإنتاج الغذائي والتـقق من سلامة الغذاء في ظل التنافسية الدولية تـقيقا لغايات التنمية الزراعية المستدامة. ومن هنا تبرز الإشكالية التالية: ما هي أهم الإستراتيجيات أو السياسات التي يجب أن تطبقها الجزائر لتـقيق تنمية زراعية وريفية مســـتدامة ؟ وللإجابة على التساؤل المطروح، يمكن أن نقسم الورقة البـثية إلى جزأين هما:

المحور الأول: التنمية الزراعية المستدامة؛

المحور الثاني: التنمية الزراعية والريفية المستدامة في الجزائر.

المحـــورالأول : التنميـــة الزراعيـــة المستدامـــة

بدأ استخدام مصطلح التنمية المستدامة كثيرا في الأدب التنموي المعاصر وتعتبر الاستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، وتتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي ترمي للنمو من جهة ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، وقد أصبـ العالم اليوم على قناعة بأن التنمية المستدامة التي تقضي على قضايا التخلف هي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل.

1-1 مفهوم التنمية الزراعية المستدامة:

إن تـديد مفهوم التنمية الزراعية المستدامة توقف على عدة معايير ايكولوجية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية والتي تتجسد أبعاد الاستدامة للتنمية. وعلى هذا الأساس هناك من يشير إلى أن مفهوم التنمية الزراعية المستدامة إلى إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بطريقة تضمن تـقيق المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية، ومن منظور أشمل فهي العملية التي يتم عبرها [1]:

– ضمان مقابلة المتطلبات الغذائية الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية مع إنتاج وتوفير منتجات زراعية أخرى؛

– توفير فرص عمل مستمر ودخل كاف بما يضمن بيئة عمل وحياة كريمة لكل المرتبطين بالإنتاج الزراعي؛

– حفظ وصيانة القدرات الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية والموارد المتجددة من غير الإخلال بالدورات الايكولوجية الأساسية والتوازن الطبيعي وتدمير الموروثات الاجتماعية والثقافية للمجتمعات الريفية والتلوث البيئي؛

– تقليل هشاشة القطاع الزراعي للعوامل الطبيعية والاقتصادية السيئة والمخاطر الأخرى وذلك لتقليل الآثار السالبة ومن ثم دعم وتنمية الاعتماد على الذات.

بينما نجد من جانب آخر هناك من يرى أن التنمية الزراعية المستدامة هي عبارة عن مجموعة السياسات والإجراءات التي تقدّم لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، بما يؤدي إلى تـ قيق الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية وتـ قيق زيادة في الإنتاج والإنتاجية، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل القومي وتـ قيق مستوى معيشة مرتفعة لأفراد المجتمع عبر الأجيال المختلفة دون الإضرار بالبيئة، بما يعني تـ قيق الكفاءة الاقتصادية في إطار العدالة بين الأجيال وداخل الجيل نفسه [2].

كما ارتبطت التنمية الزراعية والريفية المستدامة باستدامة السلسلة الغذائية بدءا من المنتجين حتى المستهلكين، مع جميع الخطوات والتفاعلات المتعلقة بالإمدادات، المدخلات والتسويق فضلا عن إنتاج المواد الأولية، واستدامة استخدام الأراضي والموارد المائية في الوقت والمكان المناسبين [3].

ضف إلى ذلك فالتنمية الزراعية الريفية المستدامة هي زيادة إنتاج الأغذية بطريقة مستدامة وتعزيز الأمن الغذائي، ويشمل ذلك مبادرات تثقيفية، واستخدام الحوافز الاقتصادية، واستـ داث تكنولوجيات ملائمة وجديدة، مما يضمن استقرار إمدادات الطعام الكافي تغذويا ووصول الفئات الضعيفة إلى تلك الإمدادات، والإنتاج للأسواق، وتوليد فرص العمل والدخل لتخفيف من حدة الفقر، وإدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة [4].

إن الاستدامة الزراعية هي المحافظة على قدرة الأرض الزراعية في إنتاج المحاصيل بالقدر الكافي أثناء الأزمات والصدمات سواء كانت هذه الأزمات طبيعية (انجراف التربة، فيضانات، جفاف، انخفاض كميات الأمطار المتساقطة) أو اقتصادية (زيادة ديون الفلاحين مثلاً) أو ناتجة عن النشاط البشري (التملح وانخفاض خصوبة التربة نتيجة تلوث المياه الجوفية المستخدمة في عملية الري) [5]، والاستدامة الزراعية لا ترتكز فقط على البعد الاقتصادي بل تتعداه من خلال السلامة الإيكولوجية من الاستعمال العقلاني للمياه والحفاظ على التنوع البيولوجي، إلى جانب

العدالة الاجتماعية عن طريق توفير دخل مناسب وكافي للمزارعين يستطيعون به توفير حاجياتهم الرئيسية مع المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي للبلدان والمنطقة التي يعيشون فيها.

لتحقيق الاستدامة الزراعية هناك عدة أساليب تحافظ على التربة وتنتج محاصيل غير مضرة بالصحة وتستهلك كميات قليلة من المياه نذكر منها:

- **الزراعة العضوية**: التي تعتمد على المدخلات البيئية والطبيعية بدلا عن استعمال المدخلات الخارجية والمصطنعة كالمبيدات والأسمدة الصناعية من أجل استدامة النشاط الزراعي في المدى الطويل وحماية التربة من التعرية والحفاظ على خصوبتها, إلى جانب التقليل من تلوث الهواء والمياه عن طريق التخفيض من انبعاثات غاز النـــيترات أحد المتسببين في ظاهرة التغيرات المناخية [6] .
- **الزراعية الصونية (المحافظة)**: تعمل على الحفاظ على نوعية التربة من خلال الاعتماد على ثلاثة مبادئ رئيسية هي العمل على ثبات التربة وعدم تحركها، الاعتماد على الغرس المباشر للحفاظ على غطاء دائم للتربة، الاختيار المستدام الذي يضمن ديمومة خصوبة التربة عند القيام بعملية تناوب المحاصيل, بحيث تستخدم الزراعة الصونية في المناطق الجافة نتيجة انخفاض معدلات سقوط الأمطار، حيث تتمكن التربة من تخزين كميات أكبر من المياه لإعادة استعمالها في الدورات الزراعية غير التقليدية كإنتاج الشعير والقمح والعدس والحمص وعباد الشمس, وقد نجح هذا الأسلوب في الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا الجنوبية بزراعة نحو 60 مليون هكتار كانت عرضة للتدهور. [7]

تأسيسا على ما تقدم فإن التنمية الزراعية والريفية تتسم بالاستدامة عندما تكون: سليمة من الناحية الايكولوجية وقابلة للتطبيق من الناحية الاقتصادية وعادلة من الناحية الاجتماعية ومناسبة من الناحية الثقافية، وأن تكون إنسانية تعتمد على نهج علمي شامل، ويعني ذلك أنه لابد أن تلبي الاحتياجات الغذائية بطريقة مستدامة للأجيال الحالية والقادمة وأن توفر فرص عمل مستدامة ولائقة وأن تحافظ على القدرات الإنتاجية التجديدية لقاعدة الموارد الطبيعية، وهي بذلك تعالج قطاعات متعددة لا تشمل الزراعة فحسب بل المياه والطاقة والصحة والتنوع البيولوجي.

2-1 معايير الفاو للاستدامة الزراعية:

وضعت منظمة الأغذية والزراعة FAO سبعة معايير للاستدامة الزراعية هي : [8]

- **العدالة**: مساعدة الدول والمجموعات الأكثر فقرا لتبني أساليب زراعية مستدامة لأن المزارعين في الدول الفقيرة ليس لهم الخيار سوى الاستخدام المكثف وغير العقلاني للأراضي من أجل تلبية احتياجاتهم الرئيسية من الغذاء مما يدخلهم في حلقة مفرغة من خلال الفقر والبيئة؛ [9]

- **المرونة**: قدرة النظام الزراعي في المحافظة على بنيته ونماذج سلوكه في مواجهة الاضطرابات الخارجية والغير متوقعة كالفيضانات وانجراف التربة والتصحر؛

- **الكفاءة في استخدام الموارد**: تحقيق أكبر قدر ممكن من القيمة والفوائد نتيجة استخدام أحد الموارد (الماء، التربة) باستعمال مجموعة من السياسات والآليات الهادفة لتحقيق الكفاءة كالأسعار والضرائب وآليات المراقبة المالية الأخرى كتقدير التكاليف؛ [10]

- **تحقيق متطلبات التغذية الأساسية للأجيال الحاضرة والمستقبلية من الناحية الكمية والنوعية وتوفير عدد من المنتجات الزراعية الأخرى**: يجب الاعتماد على طرق الزراعة المستدامة من استخدام طرق الري الفعالة والتي تزود النبات بما يحتاجه فقط من الماء دون إسراف كطريقة الري بالتنقيط [11]، والاعتماد على أساليب الزراعة العضوية والصونية وذلك من أجل نقل تربة وأرض قادرة على مواكبة حاجات الأجيال القادمة من منتجات زراعية لازمة لغذاء الإنسان؛ [12]

- **توفير فرص العمل الدائمة والدخل الكافي ومستوى المعيشة والعمل الملائم لجميع من يعمل بالإنتاج الزراعي**: لا يجب على الزراعة أن تبقى عمل موسمي ذات الدخل الضعيف الذي لا يلبي الحاجيات الأساسية للعاملين فيها بل يجب أن تتماثل مع نمو إنتاجها وارتفاع تجارتها في الأسواق الدولية، إذ أنها الآن أصبحت تعتمد على اليد العاملة الماهرة ذات الأجر العالي نتيجة استخدامها لتقنيات جديدة ومتطورة في الري والزراعة والرش والحصاد وحتى في التسويق الذي أصبح من الضروريات لنجاح العمل الزراعي؛

- **المحافظة على تعزيز القدرة الإنتاجية**: يجب المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية بشكل عام وأيضا طاقة التجدد والاستيعاب لدى الموارد المتجددة من خلال عدم الإخلال بالتوازنات البيئية أو التسبب في تلوثها؛

- **تخفيض حساسية القطاع الزراعي للعوامل الطبيعية والاجتماعية، الاقتصادية والمخاطر الأخرى وتعزيز الاعتماد على الذات**: يجب على القطاع الزراعي أن يصبح قادرا على الأقل تحييد المتغيرات الخارجية التي تؤثر على نموه واستمراره خاصة مع ظهور تحديات محلية وعالمية جديدة وأكثر خطورة كالنمو الديمغرافي الهائل وظاهرة التغيرات المناخية التي أصبحت تهدد مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، إضافة إلى انخفاض الموارد المائية نتيجة ارتفاع درجة حرارة الأرض.

3-1 أسباب الاهتمام بالتنمية الزراعية المستدامة:

هناك العديد من الأسباب والدوافع التي جعلت العالم يهتم بالتنمية الزراعية المستدامة التي كانت مـهددة بعدة تهديدات أهمها:

- **التهديدات البيئية** [13] :

- ندرة المياه: مثلا تقدر المياه في البلدان العربية بنـحو 277 مليار $م^3$ سنويا، منها 43% من مصادر داخلية و57 % مصادر خارجية وهو الأمر الذي يعرض بعض البلدان العربية إلى مخاطر كبيرة في المرحلة القادمة، وقد دفع هذا الواقع البعض إلى استنزاف مصادر المياه الجوفية؛

- التغيرات المناخية: وخاصة الاحتباس الحراري وانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون Co_2 والتي لها آثار وخيمة على التوازن البيئي؛

- تدهور الأراضي بسبب الزراعة غير المستدامة وتعود أسباب تفاقم هذا التدهور إلى تصميم المزارعين على تـحقيق أقصى قدر من الإنتاجية، والتي تشمل المحاصيل المزروعة في المناطق ذات مخاطر جفاف عالية، تقصير دورات المحاصيل والحد من فترات راحة الأراضي، وعدم استخدام الأسمدة بعد الحصاد استخداما كافيا، وعدم تناوب المحاصيل، الإفراط في التربية والرعي مع ضغط الماشية على التربة والغطاء النباتي؛

- ارتفاع نسبة التلوث الجوي والبري والبـحري؛

- الكوارث الطبيعية المختلفة مثل الزلازل والفيضانات والتصحر وتأثيرها على المنتجات الزراعية والكوارث الناتجة عن الصراعات السياسية.

- **التهديدات الاجتماعية** [14] :

- الضغوط السكانية حيث يقدر للبلدان العربية أن يصل عددها إلى نـحو 395 مليون نسمة في عام 2015 مقارنة ب 317 مليون نسمة عام 2007، يؤدي هذا إلى تقلص مساحات الأراضي الزراعية؛

- الهجرة السكانية من الريف إلى المدينة؛

- سوء التوزيع وعدم تـحقيق العدالة الاجتماعية؛

- استمرارية ضعف البنى المؤسسية وقصور التنمية البشرية؛

- ارتفاع مستوى ومعدلات البطالة والتوظيف غير المتكامل.

- **التهديدات الخارجية:**

- المتغيرات الناجمة عن العولمة وتدويل النشاط الاقتصادي؛

- التقنيات والتكنولوجيا الحديثة والمتطورة في المجال الزراعي؛

– الاستثمارات الأجنبية وخاصة شركات متعددة الجنسيات مما تسببه من نهب للموارد وتلويث في مختلف المستويات (المياه، الجو، التربة...)؛

– منظمة التجارة الدولية وما تقدمه من رخص واستثناءات في مختلف جولات التفاوض كالولايات المتـدة الأمريكية بالنسبة لأغلب السلع الزراعية، ولقد عززت أوروبا مبدأ التفضيل الأوروبي من خلال ما تسمـ به منظمة التجارة العالمي OMC خاصة بالنسبة للحبوب ومنتجات الألبان ولحوم البقر، إلا أن النزاع الأمريكي الأوروبي كان دائما يدور حول موضوع الدعم الزراعي، ولم يكن للدول النامية أي حظ في إثارة مشاكلها خلال جولات التفاوض المختلفة.

4-1 سياسات التنمية الزراعية المستدامة:

تـدد السياسات الزراعية بمضمونها الشامل أهداف اقتصادية واجتماعية لقطاع الزراعة والنشاط الزراعي يتعين تـقيقها خلال فترة زمنية معينة في ضوء المحددات الطبيعية والبشرية والمائية والبيئية، إذا السياسة الزراعية هي حزمة التوجهات والقرارات التي تنتهجها الدول بموجب القوانين والتشريعات والبرامج في سبيل توفير الغذاء وتـديد أنماط الحياة وسياسات الإنتاج وتركيب المحاصيل، وبالتالي هناك عدة سياسات في إطار الاستدامة تتمثل في:

4-1 -1 سياسة الدعم وحماية الزراعة:

من الأهداف الأساسية للدول المتقدمة هو الحفاظ على مصالح المزارعين، تطوير دخولهم وضمان عدم تذبذبها لتـقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء وتوفير استقرار نسبي في الأسعار لكل من المنتجين والمستهلكين، كبـ عملية الهجرة الريفية والحيلولة دون الإضرار بالبيئة، ولتـقيق تلك الأهداف يجب على الدول أن تتـكم في عوامل الإنتاج الزراعي وتفرض سيطرتها على الأسعار الزراعية وعلى التجارة الدولية وكذا المنتوجات والموارد الزراعية وهذا من خلال [15]:

– إجراءات داخلية: تتضمن حصص الإنتاج (أي حق المنتج في بيع كمية معينة من إنتاجه بسعر مـدد ومضمون من قبل الدولة) والتـكم في عوامل الإنتاج وأسعار التدخل (استعداد الدولة للشراء بهذا السعر) والأسعار المستهدفة ودعم المستهلك إضافة إلى القيود غير الكمية.

– إجراءات أو حواجز الحدود: وتتناول تنظيم أو تقنين الواردات والصادرات الزراعية من خلال التعريفة الجمركية الثابتة والمتغيرة وهذا لدعم الصادرات.

حيث أن دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OCDE تنفق 230 مليار دولار سنويا على الدعم الزراعي وفي مقدمة تلك الدول أمريكا والاتـاد الأوروبي واليابان، حيث تقدم هذه الأقاليم 82% من الدعم المالي، مع الإشارة أن هناك ضغوط ضخمة على الدول النامية لكي تخفض من دعمها الزراعي.

2-4-1 سياسة إدارة الموارد المائية:

الموارد المائية تعتبر بمثابة المورد الزراعي الأكثر أهمية والأكثر ندرة حيث تستهلك الزراعة ما يقارب 90% في بعض البلدان من استهلاك المياه الكلي، إن مختلف المشاكل المتعلقة بمورد المياه أدت إلى التفكير الجدي في إستراتيجية واضحة لإدارة الموارد المائية، وتعد التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية من أوليات الألفية الحالية على مختلف المستويات التي تتطلب بالدرجة الأولى تنمية زراعية مستدامة والتي تتطلب موارد مالية لتنفيذها بشكل مستدام، وبسبب مشاكل المياه لم يبقى سوى العمل على زيادة كفاءة استخدام الموارد المائية وترشيد استهلاكها وخاصة في مجال الزراعة، إذ لابد من البـ ث عن كل الأساليب الملائمة لزيادة إنتاجية المياه الزراعية وهذا لمواجهة زيادة السكان وزيادة الطلب على الغذاء وتعويض أضرار التربة من خلال: تـ سين إدارة وحماية وصيانة الموارد المائية من خلال تطوير كفاءة استخدام مياه الري عن طريق: سياسات تأكيد المنظور الاقتصادي لاستخدام المياه، بـ وث مشتركة لتطوير استخدامات المياه، تنمية التعاون العربي للتوسع في استخدام الطاقة المتجددة في تـ لية المياه وتطوير البـ وث في هذا المجال لتخفيض التكلفة، التوعية المائية من خلال نشر ثقافة ترشيد استخدام المياه في الزراعة العربية [16].

3-4-1 السياسة السعرية الزراعية:

تلعب السياسة السعرية الزراعية دورا هاما في تـ قيق الاستقرار السعري في أسواق السلع الزراعية وما يترتب عليها من تـ قيق الاستقرار في دخول المزارعين، فضلا عن دورها في توجيه الاستهلاك من السلع الزراعية وتوزيع الدخل وزيادة إيرادات الدولة وتوفير احتياجات التصدير.

ويعد تـ ديد أسعار السلع الزراعية من أهم المشكلات التي تواجه قطاع الزراعة، حيث تتعدد طرق وأساليب تسعير الحاصلات الزراعية ويمكن إجمال هذه الطرق فيما يلي [17] :

- **التسعير السوقي**: حيث تتـ دد أسعار السلع الزراعية وفقا لتفاعل قوى العرض والطلب في السوق المحلي وعلى اعتبار أن الإنتاج الزراعي موسمي والاستهلاك متواصل، فإن تخزين السلع الزراعية يلعب دورا في تكوين سعر السوق الحر، وتختلف أسعار السوق الحرة للسلع الزراعية من موسم لآخر، ففي ظل التسعير الحر يـ صل صغار المزارعين على سعر أقل لإنتاجهم لأنهم يميلون إلى بيعها في فترات الحصاد، مقارنة بكبار المزارعين الذين يفضلون بيع مـ اصيلهم في مواسم أخرى خارج موسم الحصاد من أجل تعظيم الأرباح.
- **التسعير الحكومي**: ويتم تـ ديد الأسعار من خلال التدخل الحكومي، فالدولة تهدف إلى تـ قيق استقرار الأسعار والدخول الزراعية وحماية المزارعين من الاحتكار وتـ قيق الاكتفاء الذاتي

من السلع الغذائية وتنظيم حركة التجارة الداخلية للسلع الزراعية، وتقسم وسائل التدخل الحكومي في التسعير إلى ما يلي:

- الوسائل ذات التأثير المباشر على الأسعار: وتتمثل هذه الوسائل في التسعير الجبري للسلعة حيث تحدد الدولة سعر معين للسلعة يختلف عن سعر السوق الحرة.

- الوسائل ذات التأثير غير المباشر على الأسعار: عن طريق التأثير في الطلب على المنتجات الزراعية حيث تتدخل الدولة كمشترية بطريقة اختيارية عند أسعار محددة تسمى أسعار الدعم، وهذا التدخل يكون في صالح صغار المزارعين لأنها تجنبهم نفقات التخزين وكذالك مخاطر انخفاض سعر البيع، إضافة إلى التأثير في جانب العرض من خلاله تقوم الدولة بفرض ضريبة على الإنتاج أو منح إعانات من خلال تقديم القروض المدعمة.

4-4-1 سياسة الائتمان والاستثمار الزراعي:

تعتبر السياسات التمويلية من أهم دعائم النمو الاقتصادي في قطاع الزراعة كما تعد أيضا من أهم السياسات المؤثرة في الإنتاجية والنمو والاستقرار في الإنتاج الزراعي، ولكي يتطور الاستثمار الزراعي يجب أن يتوفر مناخ استثماري ملائم ومستقر لجذب اهتمامات القطاع الخاص للأنشطة التنموية الزراعية، وإعداد خريطة للاستثمارات الزراعية الواعدة وتنفيذ برامج للترويج لفرص الاستثمار وتقديم المساعدة في إعداد هذه الفرص اقتصاديا وفنيا وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص، إضافة إلى تأمين مخاطر الاستثمار الزراعي المشترك [18].

5-4-1 السياسة التسويقية الزراعية:

تمثل السياسة التسويقية جزءاً هاما من السياسة الاقتصادية الاجتماعية، حيث يقصد بالسياسات التسويقية الزراعية مجموعة البرامج التسويقية الزراعية المتناسقة التي تُرسم لتحقيق هدف معين خلال فترة زمنية معينة، وتختلف طبيعة البرامج التسويقية باختلاف الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه.

يتفق العديد من الاقتصاديين على أن الحكومة يجب أن يكون لها دورا رئيسيا في السياسات التسويقية للسلع الزراعية وذلك لتحقيق مصلحة كل من المنتجين والمستهلكين على حد سواء، ولذلك يجب أن يكون للحكومات في الدول النامية دورا بارزا في حماية وتنظيم النظام التسويقي عن طريق إصدار التشريعات الكفيلة بحماية المنتجين والمستهلكين للسلع الزراعية ومنع الاحتكارات، وتسعير المنتجات الزراعية وضمان الحد الأدنى لأسعار السلع الزراعية الرئيسية وتقديم المساعدات اللازمة للخدمات التسويقية.

ولذلك فإن تدخل الدولة في السياسات التسويقية يتطلب أولا تحديد الأهداف التي ترمي إليها من وراء هذا التدخل، ثم اختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة.

1-4-6 سياسة الزراعة العضوية:

تشكل الزراعة المكثفة أو المركزة خطرا لا يستهان به على البيئة والتنوع الحيوي والتي تهدف للحصول على أعلى كمية من الإنتاج عن طريق استخدام نوع واحد أو أنواع محدودة من الحاصلات الزراعية، والتي تتربع على مساحات شاسعة مع استخدام واسع ومكثف للكيمياويات الزراعية وتجاهل تدهور البيئة وسلامة مكوناتها مما أثر على صحة الإنسان، ولهذا يجب أن يكون الإنتاج خاليا من أي مواد كيماوية ومن هذا المنطلق جاء مفهوم الزراعة العضوية " والتي تعني إنتاج الغذاء بطريقة لا تلحق الضرر بالبيئة وذلك بتجنب الكيماويات الزراعية كالأسمدة والمبيدات والعقاقير البيطرية والمواد الحافظة "، كما يعرف الاختصاصيون الزراعة العضوية " بأنها منهج أو مناهج زراعية تهدف إلى خلق نظم إنتاج مستدامة تعتمد بشكل رئيسي على الموارد القابلة للتجدد، وعلى إدارة العمليات الحيوية والبيئة، بهدف تحقيق مستويات مقبولة من الإنتاج الحيواني والنباتي والتغذية البشرية والحماية من الطفيليات والأمراض، وتحقيق العائد المناسب لليد العاملة والموارد الأخرى" [19]، كما تتجنب الزراعة العضوية بعض التطبيقات الحديثة للهندسة الوراثية [20] والمنتجات المعدلة وراثيا [21] OGM. وللزراعة العضوية دورا هاما في حماية الإنسان والبيئة وذلك باستخدام مخلفات المزرعة وفضلات الحيوانات كسماد، ومن ثم فهي تقلل من تلوث الماء والهواء، تحسن من التنوع الحيوي النباتي والحيواني، تقلل أيضا من ارتفاع درجة حرارة الأرض لأنها تحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون من المحصول.

وتتركز الزراعة العضوية على أسس ومبادئ [22]، فتظل تجربة رائدة تستحق الاهتمام والتطوير بغية تحقيق المعادلة الصعبة المتمثلة في توفير الغذاء بطريقة تضمن سلامة الإنسان والبيئة.

1-4-7 سياسة حماية التنوع الحيوي والغابات:

من خلال تشجيع دعم دولي ملموس لإقامة شركات للمحافظة على التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام لما في ذلك التنوع البيولوجي في النظام الايكولوجي وفي مواقع التراث العالمي وحماية الأنواع المهددة بالانقراض لاسيما من خلال التوفير الملائم للموارد المائية والتكنولوجيا في

البلدان النامية، والتفاوض في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي وكذا إنشاء نظام دولي لتشجيع المشاركة العادلة والمنصفة بشكل فعال في الفوائد المتاحة من استخدام الموارد الوراثية.

كذلك تعزيز الالتزام السياسي لبلوغ الإدارة المستدامة للغابات من خلال تأييدها بوصفها أولوية في جدول الأعمال العالمي مع المراعاة التامة للصلات بين قطاع الغابات وغيره من القطاعات عن طريق إتباع نهج متكامل.[23]

1-4-8 سياسة تعزيز دور المرأة في الإنتاج الزراعي:

للمرأة دور بارز في الإنتاج الزراعي حيث تقوم بمعظم الأعمال الزراعية، لذلك فإن التنمية الريفية الناجحة هي تلك التي تستهدف بالدرجة الأولى تعليم المرأة من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية، وكذلك من خلال توجيه ذلك القدر الكافي من التمويل وكذا امتلاك الأراضي من أجل تفعيل دور المرأة في التنمية الزراعية المستدامة وجعله أكثر كفاءة من خلال منحها نفس الامتيازات التي تمنح للرجل، ويتم تحقيق ذلك من خلال [24]:

– توفير المقومات الفنية والإدارية والتنظيمية والإرشادية والتدريبية اللازمة لإنجاح مشروعات تنمية المرأة الريفية؛

– تشجيع علاقات التعاون بين فروع المجالس والجمعيات الأهلية والنقابات من أجل جهد مشترك منسق للنهوض بالمرأة الريفية؛

– تخصيص رأسمال واضح في الميزانية العامة للدولة لتنمية المرأة الريفية.

المحـــور الثاني : التنميـــة الزراعيـــة والريفيـــة المستدامـــة في الجزائـــر

فالزراعة هي من المحاور الرئيسية في أي عملية تنمية لكن هناك عوامل كثيرة تحكم في هذا القطاع الهام وتسبب قصورا في مجال تنميتها إلى جانب الإضرار بالبيئة، كقلة المساحات الزراعية نتيجة للتوسيع العمراني والتصحر وغير ذلك، وكذا قلة موارد المياه والتزايد المستمر في عدد السكان، بالإضافة إلى الإكثار من استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية والتي أدت إلى إلحاق الضرر بالخضراوات والأطعمة، وإصابة الإنسان بكثير من الأمراض.

1-2 عرض لأهم البرامج الخاصة بالتنمية الزراعية في الجزائر:

تسمح دراسة خصائص الزراعة من إدراك المؤهلات التي يتمتع بها القطاع الزراعي، والمجهودات التي بذلت في سبيل حيازة القطاع الزراعي على مكانة لائقة في التنمية الاقتصادية،

وقد خصت هذه المجهودات الجانب الكمي لعوامل الإنتاج، مع أن مشكل الزراعة في الجزائر يعتمد على طبيعة التنمية الزراعية نفسها.

2-1-1 الملامح الأساسية للقطاع الزراعي في الجزائر: [25]

تحتل الأراضي المستعملة في الزراعة حوالي 21% من المساحة الإجمالية للبلاد والتي تقدر بـ: 49 مليون هكتار موزعة كما يلي: 8,4 مليون هكتار مزروعة من بينها 7,5 مليون هكتار مخصصة للمحاصيل السنوية وحوالي 1 مليون هكتار مخصصة للمحاصيل الدائمة، و33 مليون هكتار مستغلة كمعابر، 6,6 مليون هكتار من الغابات والسهوب والحلفاء، وتمثل مساحة 929.000 هكتار من الأراضي المسقية نسبة 11% من المساحة الصالحة للزراعة.

تمتلك الجزائر 8,4 مليون هكتار من المساحة الزراعية، أي ما يعادل 3,5% من المساحة الإجمالية للبلاد، وبالقياس إلى ضعف الاستهلاك الوطني فيما يخص الأراضي الزراعية، انخفضت نسبة "الوفرة/ساكن" بوضوح كبير بين سنة 1962 و2008 (0,75 هكتار/ساكن سنة 1962، 0,24 هكتار / ساكن سنة 2008).

هذا، وقد سجل القطاع الفلاحي خلال سنة 2008 انخفاضا في القيمة المضافة بنسبة (-5,6%)، وينسب هذا الانخفاض أساسا إلى المحصول الضعيف في حقل الحبوب سنتي 2008/2007، كما يخص هذا التراجع الدوري في الإنتاج الزراعي لمحصول السباخة والبطاطا ومشتقات الحليب.

ويعود المحصول الضعيف الذي تشهده الزراعة في بلادنا على حد سواء إلى نقص وتراجع في الوسائل التقنية أو إلى الظروف المناخية غير الملائمة.

أما إنتاج الحبوب للسنة 2008/2007 فقد حقق محصولا ضعيفا بقيمة 17,3 مليون قنطار، إذ تراجع بوضوح مقارنة بالسنة الماضية أين سجل المحصول الإجمالي 41 مليون قنطار/سنة.

وقد بلغ معدل إنتاج الحبوب خلال السنوات الأربع الأخيرة من سنة 2004 إلى 2008 بـ:38,4 مليون قنطار، 23,3 مليون قنطار منه قمح.

أما نسبة تغطية الإنتاج الوطني فلا تتعدى 30% من الطلب الوطني بحيث أكثر من 3/2 من حاجيات الحبوب مستوردة كما أن ما يقرب 50 مليون قنطار/سنة من الحبوب إضافية مستوردة من أجل سد عجز إنتاجنا الوطني. وتقدر حاجيات البلاد من الحبوب كونها إنتاجا ضروريا بحوالي 65 مليون قنطار/سنة وهي قيمة من المتوقع أن ترتفع باستمرار.

بعد أزمة سنة 2007، بلغ إنتاج البطاطا سنة 2008 رقماً قياسياً قدره 12 مليون قنطار، وحسب سلطات القطاع سيخزن 73% من هذا الحصاد في منشآت للتبريد متواجدة عبر التراب الوطني، ويعتمد نظام تسيير مخزون البطاطا الذي يسعى لضمان وفرتها في كل زمان ومكان على آلية تنظيم، SYRPALAC الذي يستوجب تعميمه على منتوجات إستراتيجية أخرى.

ويبلغ إنتاج الحليب، وفقاً للإحصاءات التي أصدرها القطاع، حوالي 2,2 مليار لتر من بينها 250 مليون لتر فقط يتم جمعها ومعالجتها من طرف ملبنات القطاع العام والخاص، ويفضل المربون بيع إنتاجهم للحليب الخاص بالاستهلاك المباشر بأنفسهم، ويشكل نظام الحد الأقصى لارتفاع الأسعار المحلية الذي يعتبره المربون ذو دخل ضعيف، عاملا رئيسيا يعرقل تطور الإنتاج المحلي للحليب.

من حيث الاستهلاك المحلي، بلغ تطور الحليب 3,5 مليار لتر سنويا وأدى إلى زيادة كبيرة في حجم الواردات بـ□والي 1,20 مليار دولار في عام 2008 مقابل 1,6 مليار دولار في عام 2007.

2-1-2 مكانة الزراعة في الاقتصاد الوطني:

اتجه وضع الزراعة في الاقتصاد الوطني منذ بداية تطبيق المخططات التنموية للعشرية 1967-1977 نـ□و احتلال مرتبة ثانوية، ويرجع ذلك لطبيعة السياسة الاقتصادية لهذه المرحلة التي همشت القطاع الزراعي، ونظرا للتعديلات الهيكلية التي أدخلت على القطاع الزراعي، وتدعيمها بالمخطط الوطني للتنمية الزراعية الذي يعد وسيلة هامة في دعم القطاع الزراعي من الناحية المالية، بدأت الزراعة تـ□تل مكانة أفضل مما كانت عليه في الاقتصاد الوطني، من خلال تـ□سن مساهمتها في الناتج الداخلي الخام وفي توظيف اليد العاملة وفي الميزان التجاري وفي تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان.

إن عنصر اليد العاملة متوفر ويمكن إستغلال هذه الميزة للنهوض بالقطاع، فضلا عن ذلك هناك بعض المزايا الأخرى التي تشجع على الدخول في مثل هذه الأنشطة:

- حجم الطلب على السلع الغذائية (كما يوضحه حجم هذا النوع من الواردات).
- الموارد المالية المتاحة والتي تمثل قوة شرائية للدولة يجب الإسراع في إستثمارها بشكل منتج لتفادي التناقص في قيمتها.

فيما يتعلق بالفرص الممكنة يمكن النظر إلى هذا الجانب بالتركيز على نوع الأنشطة الفلاحية والزراعية التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية، كأن يتم التركيز على المزروعات التي تناسب أنواع المناخ السائد، فمناخ الشمال رطب ومعتدل وممطر ويناسب أكثر زراعة الخضر والفواكه،

ومناطق الهضاب العليا يسودها مناخ يناسب زراعة الحبوب والزيتون، المناخ الصحراوي تسوده زراعة النخيل، ويجب الحفاظ على هذه الزراعة وتطويرها بكل الوسائل الممكنة.

بالنسبة لليد العاملة كعامل إنتاجي لهذا القطاع ذات وفرة كبيرة وخاصة في المناطق الريفية، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (01) : نسبة العمالة في القطاع الفلاحي إلى العمالة الكلية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة العمالة (%)	26,3	27,2	27	27,2	27	27	27,3	27,2

المصدر: تقارير بنك الجزائر.

يلاحظ أنه برغم التغيرات الكبيرة التي عرفها الإقتصاد الوطني فإن العمالة في القطاع الفلاحي بقيت تقريبا ثابتة كنسبة إلى العمالة الكلية. وهو ما يوضح أن هذا القطاع لم ينمو بالشكل الكافي لكي يمتص المزيد من اليد العاملة.

من جهة أخرى فإن ما يستدعي النهوض بهذا القطاع هو أن مداخيل الأسر لهذا القطاع تعتبر الأضعف من بين القطاعات الأخرى:

جدول رقم (02) : مداخيل الأسر في القطاع الفلاحي نسبة إلى إجمالي الرواتب والأجور (%)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مداخيل الأسر	4,2	4,39	4,2	4,1	5,3	5,32	5,33

المصدر: تقارير بنك الجزائر.

لقد إنعكس هذا التدهور في مداخيل الأسر في هذا القطاع في تفشي ظاهرة النزوح الريفي والتي تسببت في مشاكل عديدة أخرى كمشكلة السكن، بالإضافة إلى أن إنخفاض المداخيل لهذا القطاع والتخلي المتزايد عن الأنشطة الفلاحية ساهم في تراجع الإنتاج الفلاحي، يرجع هذا الضعف

أيضا إلى طبيعة الزراعة في الجزائر والتي تعتمد في معظمها على الأمطار، حيث أن هناك مناطق لا تعرف تساقط الأمطار سنويا وبالتالي وجب تدخل الدولة لتقديم دعم وتـ فيزات مغرية لهذا القطاع الإستراتيجي، والتـ ول إلى الإنفاق على هذا القطاع لتعظيم المحصول بدل الإعتماد على الظروف الطبيعية المتذبذبة في تـ لديد الإنتاج.

إن هذا التدهور في هذا القطاع من حيث الإنتاج والتوظيف يترجم في العجز الغذائي الذي يعانيه الإقتصاد الوطني، فهذا العجز يعتبر مؤشر خطير على حالة هذا القطاع والجدول الموالي يوضح مدى خطورة المشكلة.

جدول رقم (03) : مؤشرات حول التبعية الغذائية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة الصادرات الغذائية(%)	0,13	0,15	0,18	0,19	0,2	0,14	0,13	0,15	0,15	0,025
نسبة الواردات الغذائية(%)	25,2	24,7	21,4	19,96	19,74	17,62	17,71	17,93	16,43	14,92
الميزان التجاري الغذائي	-2,33	-2,32	-2,54	-2,47	-3,32	-3,52	-3,73	-4,86	-7,67	-5,75

المصدر: تقارير بنك الجزائر.

تعكس نسبة الصادرات الغذائية إلى إجمالي الصادرات عجز الإقتصاد الوطني عن توليد فائض في السلع الغذائية، كما أن السلع الغذائية المصدرة هي في الغالب سلع أولية منخفضة التكلفة في السوق العالمية وذات قيمة مضافة ضعيفة، من جهة أخرى فإن النسبة الكبيرة للواردات الغذائية مقارنة مع إجمالي الواردات تعكس مدى التبعية للخارج في المجال الغذائي، مع الإشارة أنه في بعض السنوات كان هناك عجز كبير في مادة غذائية إستراتيجية وهي الحبوب.

إن البيانات الواردة في الجدول تبرز تناقضا في الوضعية الغذائية، فمن جهة تعتبر الجزائر بلد ذو مساحة شاسعة وموارد زراعية ضخمة، ومن جهة أخرى هناك عجز غذائي ضخم مما يطرح التساؤل عن حول الإستراتيجية المناسبة للخروج من هذا الوضع خاصة مع توفر الموارد المالية والتي يعتبر الإستثمار الفلاحي أحد المنافذ لإستغلالها.

بالرجوع إلى البيانات المتعلقة بصادرات المحروقات ورصيد الميزان التجاري الغذائي للجزائر يلاحظ أنه مع التزايد المتواصل لإيرادات المحروقات هناك زيادة مرافقة للعجز الغذائي، أي أن العقلية الإستهلاكية مترسخة في الإقتصاد الجزائري، فبدل تـحويل جزء من الموارد المالية للإستثمار الفلاحي من أجل زيادة وتنويع الإنتاج وزيادة التوظيف يتم صرف هذه الإيرادات على سلع أجنبية.

3-1-2 حصة الزراعة في الناتج الداخلي الخام:

يتطلب التعامل مع هذه الوضعية المزرية التي يعيشها قطاع الزراعة في الجزائر، صياغة إستراتيجية وطنية في هذا المجال وتكون في المدى الطويل الهدف منها تـحقيق الأمن الغذائي ولو نسبيا، وينجر عن ذلك تـحقق أهداف إستراتيجية أخرى كتنويع مصادر الدخل الوطني وزيادة مساهمة القطاع الفلاحي، وإيجاد منفذ لإستغلال الموارد المالية المتاحة، بالإضافة إلى زيادة التوظيف وتـحسين المستوى المعيشي. مع الإشارة إلى أن تـحقيق هذه الإستراتيجية يستلزم تفادي الجدل الإيديولوجي حول القطاع الذي يقوم بالإنتاج فما دام الريع مملوك للدولة يجب على الدول أن تتصرف في هذا الريع بالشكل الذي يساعد على تـحسين المستوى المعيشي للأفراد ويضمن إستقلالية الإقتصاد الوطني.[26]

للوقوف أكثر على حجم المشكلة يعرض الجدول الموالي علاقة القطاع الفلاحي بالناتج المحلي الإجمالي:

جدول رقم (04) : علاقة القطاع الفلاحي بالناتج المحلي الإجمالي

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مساهمة الفلاحة في PIB (%)	8,4	9,7	9,2	9,8	9,4	7,7	7,7	7,5	6,4	9,1
التغير السنوي في الناتج الفلاحي (%)	22	19	1,2	23,5	12,3	0,1	10,7	9,8	-5,3	20
مساهمة قطاع الفلاحة في نمو الناتج (%)	-5,0	13,2	-1,3	19,7	3,1	1,9	4,9	5,0	2,6	

المصدر: تقارير بنك الجزائر.

كما سبق رغم الموارد النقدية المتراكمة منذ سنة 2000 لم يعرف هذا القطاع تـ□سنا كبيرا، كما يتضح من بيانات الجدول لم تتعدى نسبة مساهمة هذا القطاع إلى إجمالي الناتج: 10%، ويعبر ذلك عن حجم المشكلة الفلاحية في الجزائر وعدم وجود جدية لمعالجتها. فرغم أن كل الظروف الخارجية تسير في غير صالح الإقتصاد الوطني، وخاصة التضخم الكبير في أسعار المواد الغذائية الأساسية لم تتخذ الإجراءات المناسبة من أجل توظيف الموارد المتاحة لتـ□قيق تنمية فلاحية مستدامة.

وبالقيمة المطلقة نجد أن القطاع الزراعي عرف زيادة حقيقية إذ أنه خلال مدة عشرين سنة (19832003-)[27]، سجل معدل زيادة سنوية متوسطة 4.95%، وهي تعبر عن تـ□سن ملحوظ في أداء القطاع الزراعي مقارنة بأداء القطاعات الاقتصادية الأخرى، وعند مقارنة معدل النمو في الزراعة بمثيله في البلدان المجاورة، نجد أن الجمهورية التونسية حققت معدل نمو سنوي 4.04% أقل بقليل مما حقق في الجزائر، والمغرب 2.95%، أما جمهورية مصر العربية فبلغ معدل النمو السنوي 3.05% غير أن هذه المقارنة بـ□د ذاتها تعد غير كافية، لأن المهمة الأساسية للزراعة تتمثل في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، وبالتالي فإن نمو الإنتاج الزراعي لابد وأن يساير معدل النمو الديموغرافي، وهذا يدفعنا لإدخال القيمة المضافة للزراعة حسب الفرد في الحسبان، ففي سنة 1983 حققت الجزائر قيمة مضافة زراعية حسب الفرد الواحدة قدرت بما قيمته 183 دولار

وهي أعلى مما حقق في تونس (154 دولار) وللمغرب 102 دولار لنفس السنة، وبـلول سنة 2003 أصبـت الجزائر في المرتبة الأخيرة بقيمة 214 دولار للفرد، بينما حققت المغرب ما قيمته 271 دولار للفرد وتونس 306 دولار، وهذا يبين أن الجزائر حققت معدل نمو ضعيف جدا بين سنتي 2003/1983 (16.5%) بينما بلغت النسبة في المغرب 165%.

2-2 برنامج استدامة التنمية الزراعية لتـقيق الأمن الغذائي الوطني :

إن تـقيق التنمية الزراعية المستدامة لا يتوقف فقط على التـكم والسيطرة على العوامل والظروف المتعددة والمتشعبة، أو على توفير مـفزات تنظيمية وإدارية، ولكن لا بد من إدارة هذه الموارد وتوجيه أنشطتها في القنوات الصحيـة الكفيلة بإحداث وتـقيق أهداف التنمية الزراعية المتواصلة، والتي يطلق عليها بالإدارة الإستراتيجية، والتي تتضمن الأهداف الطويلة الأمد في ضوء جميع الظروف الداخلية والخارجية، فلا بد من أن تكون هناك إستراتيجية للزراعة أو التنمية الزراعية، منبثقة عن الإستراتيجية العامة للدولة، تنبثق عنها استراتيجيات للمؤسسات الرئيسية، التي تقوم بتنفيذ السياسات الزراعية، وفق برنامج وطني للتنمية الزراعية، الذي يرتكز على ثلاث ركائز:[28]

- برامج تنمية الإنتاج، وهي أساساً البرامج البـثية والإرشادية، أي برامج توليد ونقل التكنولوجيا التي تتهيأ لها الظروف المناسبة لأن تكون عاملاً فعالا في التنمية الزراعية؛

- تـديث أجهزة الخدمات المرتبطة بالعملية الزراعية؛

- السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة، والتي يمكن أن تلعب دوراً رئيسا في عملية التنمية الزراعية.

والشكل الموالي يلخص المراحل التفصيلية للبرنامج الوطني التنمية الزراعية:

الشكل رقم (01) : الإطار العام للبرنامج الوطني للتنمية الزراعية

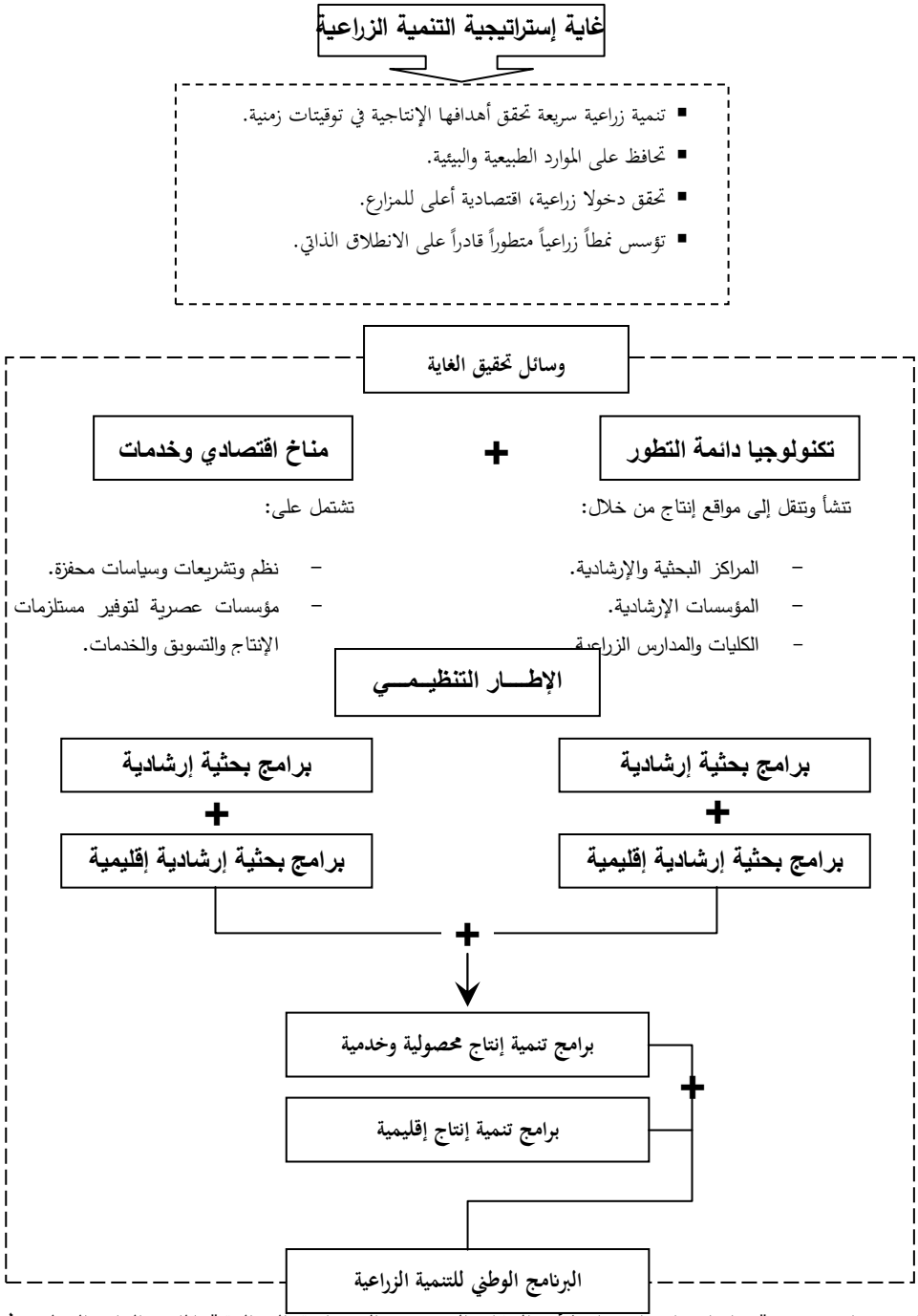

المصدر: باهي موسى، "سياسات واستراتيجيات الأمن الغذائي العربي- بين العشوائية والفعالية-"، الملتقى العلمي الدولي حول: الإنتاج الزراعي ورهان الأمن الغذائي، جامعة باجي مختار، عنابة: الجزائر، 24- 25 نوفمبر 2010، ص13.

1-2-2 عرض لأهم البرامج الخاصة بالتنمية الريفية في الجزائر:

تُعد التنمية الريفية من العمليات التي يمكن من خلالها تنسيق وتوحيد جهود الأفراد والهيئات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، وجعل هذه التجمعات جزءاً متكاملاً في الدولة، ومساعدتها على أن تسهم إسهاماً فعالاً في إشباع الحاجات المادية والاجتماعية لأفراد المجتمع لا سيما الحاجة إلى الغذاء، وهنا يُطرح السؤال حول كيفية عمل برنامج التجديد الريفي لاحتواء إشكالية التنمية الريفية المستدامة في الجزائر.

أ- سياسة التجديد الريفي كآلية لتحقيق التنمية الريفية المستدامة :

شرعت الجزائر في تجسيد سياسة التجديد الريفي بهدف ترقية التنمية الاقتصادية للبلاد ضمن إستراتيجية تشاركية تجمع كل العالم الريفي، وتستند هذه السياسة على إشكالية الحكم المحلي والتنمية المستديمة والإنصاف في الاستفادة من الخدمات القاعدية اللامركزية وتقوية الروابط الاجتماعية.

إن سياسة التجديد الريفي قد تم تبنيها في ندوة الحكومة والولاة المُنعقدة في شهر ديسمبر من سنة 2006، وهذا بعد فترة طويلة من التشخيص والتقييم، وتعاون عليها كل من المعنيين والخبراء الوطنيين والأجانب، والسلطات المحلية والوطنية، مما سمح ببعث برنامج دعم التجديد الريفي لفترة: 2007-2013 حيث تسمح هذه السياسة بفتح آفاق جديدة في عالم الريف، في إطار مواكبة العولمة وعن طريق تثمين أمثل للموارد المحلية، ضمن آفاق دعم شروط المنافسة والترغيب في الأقاليم الريفية. تتجسد هذه السياسة من خلال أربعة مواضيع جامعة وهي:[29]

- تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف (تطوير القرى والمداشر والمشاتي والقصور)؛
- تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لضمان تحسين المداخيل؛
- الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها؛
- حماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي.

كما ترتكز سياسة التجديد الريفي على: إستراتيجية عملية ألا وهي الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة SNDRD التي تستند على:

- ✓ تنفيذ لا مركزي للبرامج حسب الأهداف، والذي يستدعي تقوية القدرات والاندماج وعقلنة التدخلات والاستثمارات والدعم الحكومي.
- ✓ النظام الوطني للمساعدة على اتخاذ القرار من أجل التنمية المستديمة (الريفية والمحلية) SNADDR الذي يرتكز على تصنيف الأقاليم المنجز بواسطة المؤشر المركب المسمى بمؤشر التنمية المستدامة IDD الذي يسمح بمعرفة الوضعيات التنموية ومختلف الاحتياجات

والأولويات وكذا معرفة اتجاهات مستويات التنمية للبلديات، وتقوم هذه الأداة المشتركة بوظيفة متابعة الميزانيات وتقييم الأثر.

✓ مقاربة منهجية تهدف إلى جمع الفاعلين والمعارف والتمويلات داخل الإقليم.

تهدف أيضا إجراءات التنمية من خلال هذه السياسة إلى تعزيز القدرة الإدارية للإطارات المسؤولة عن تطبيق وتنفيذ مختلف البرامج، ولهذا الغرض تم تفصيل برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني (PRCHAT).

ب- المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة كأداة:

يُعرف المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة بأنه مشروع يشمل إجراءات مرافقة المواطنين والمنشآت في الوسط الريفي التي تعمل على:

- تحسين ظروف ونوعية معيشة السكان، وذلك بإعادة الاعتبار للقرى والقصور وترقية المنشآت والمرافق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- زيادة وتنويع مداخيل السكان من خلال ترقية المؤسسات الحرفية والصغيرة والمتوسطة والمنتجة للمنفعة والخدمات.
- الحث على الاستغلال العقلاني وتثمين أفضل للموارد الطبيعية والتراثية.

يتم تنفيذ المشروع الجواري من خلال ثلاثة مراحل أساسية:

- إعداد المشروع: البداية، التحضير، الصياغة، التأكيد، المصادقة والموافقة.
- تنفيذ المشروع: تسخير الموارد المالية، إنجاز الأشغال والاختتام.
- المتابعة والمراقبة والتقييم: تسيير المشروع والتعرف على الآثار والمراقبة والتقييم.

كما وتتحدد سياسة التجديد الريفي بناءًا على عدة اعتبارات منها:

- **باعتبارها سياسة إقليمية:** والتي ترمي إلى ضمان شروط القابلية للحياة الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الريفية، وإلى تقليص التفاوت بين المناطق المحرومة أو التي بها عوائق طبيعية أو غيرها، لقد أدت الحيوية الجغرافية التي عرفها العالم الريفي في العقود الخيرة إلى تركز السكان في بعض المناطق الأقطاب الحضرية من جهة، ومن جهة أخرى إلى تهميش الفضاءات الريفية، وإذا كان سكان الريف في تناقص (كنسبة من مجموع سكان البلاد)، فإنهم ما زالوا يمثلون عدداً معتبراً، ونجد هذه التوجهات نفسها في بلدان المنطقة، وإذا كانت هذه التوجهات تمس كل جهات الوطن فإنها لا تمس المناطق الريفية نفسها مع تطورات متميزة مثلا على مستوى تجمع سكاني في مقر مركز المنطقة الريفية أو غيرها من الأحياء الريفية فالاختلافات الديمغرافية والاقتصادية وغيرها، تؤدي إلى ركود بعض الأقاليم مع وجود وضعيات هشة وتهميش اجتماعي.

غير أن هناك استثمارات اجتماعية ضخمة ثم ضخها ولكنها موزعة يتفاوت على التراب الوطني، فتنوع الفضاءات الريفية بأنماط تعميرها المختلفة وأنواع مناخها وتضاريسها، وتنوعها البيئي، يشكل ثراء من جهة نظر التراب الطبيعي (الموارد الطبيعية، الحيوية والنباتية والمناظر الطبيعية)، والثقافي (المعارف العادات والتقاليد والتنظيم اجتماعي والموسيقي والحرف) والتراث المشيد (القصور والآثار والهندسة المعمارية المحلية،..) والتي لم يتم أخذها في الحسبان بشكل كاف أو بشكل سليم.[30]

- **باعتبارها سياسة اقتصادية واجتماعية:** هذه السياسة تأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من حيث التشغيل والدخل وتثبيت السكان، وتراعي الخطوط التوجيهية للمخطط الوطني للتهيئة الأقاليم 2025 تشمل السياسة الفلاحية التي تقوم على أساس اقتصادي، يتمثل في المستثمرات الفلاحية، ومؤسسات الصناعات الغذائية، ولأن سياسة التجديد الريفي أوسع في أهدافها وأبعد من حيث مداها، فإنها تستهدف الأسر الريفية التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي مع اهتمام خاص لتلك الأسر التي تعيش في المناطق الريفية فإن سياسة التجديد الريفي توسع مجال تطبيقها إلى قطاعات أخرى، وتستدعي مشاركة العديد من الفاعلين المحلين (الجماعات المحلية، الجمعيات والتنظيمات المهنية، المستثمرون الفلاحيون، المؤسسات غير الفلاحية، الحرفيون، المصالح، الإدارات، مؤسسات التكوين،..).[31]
- **باعتبارها تدمج مختلف التطورات التي عرفها قطاع الفلاحة والوسط الريفي:** تعمل سياسة التجديد الريفي على رسم حدود تنمية ريفية مندمجة، متوازنة ومستدامة لمختلف الأقاليم الريفية (الإقليم الريفية الراكدة، الأقاليم الريفية العميقة، الأقاليم الفلاحية ذات القدرات التنافسية والأقاليم الفلاحية المحاذية للفضاءات الحضرية).

بتـ ديد الشروط التي ينبغي توفيرها من أجل:

✓ ترقية فلاحة قائمة على مؤسسة مسؤلة بيئيا، وناجحة اقتصاديا، قائمة على المستثمرات الفلاحية ذات قابلية اقتصادية (حوالي 400000 مستثمرة تتوفر على أكثر من مساحة 5 هكتارات من بين المليون مستثمرة فلاحية الموجودة في البلاد). وعلى ضرورة اعتماد مقاربة شُعب الإنتاج من ناحية.

✓ تنمية ريفية مندمجة بتنظيم تضافر الجهود الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى مختلف الأقاليم من أجل تـفيز التشغيل بتنويع الأنشطة الاقتصادية، وترقية تكافؤ الفرص، ومكافـة الهشاشة والتهميش والإقصاء والمساهمة بفاعلية في سياسات تهيئة الأقاليم وتقلص التفاوت والإختلالات من جهة أخرى.

• **باعتبارها تساير السياسات الزراعية والريفية على المستوى العالمي:** تتجه كل البلدان بدرجات متفاوتة إلى الأعراف بالريف سواء بسبب أهمية عدد سكانه أو بسبب المساهمة الاقتصادية للنشاط في المناطق الريفية، أو بسبب الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأقاليم ومؤهلاتها، وقد تسارع هذا التوجه منذ سنة 1994 التي تم فيها توقيع الاتفاقيات المسماة (اتفاقيات مراكش)، والتي فيها تسجل المنتجات الفلاحة ضمن المواد السلعية وأخضعت لقواعد المنظمة العالمية للتجارة.[32]

وفي الجدول التالي عرض لأهم تطورات السياسات الزراعية والريفية على المستويين العالمي والوطني:

الجدول رقم (05) : تطور السياسات الزراعية والريفية على المستوى العالمي والوطني

السنوات	أوربا والعالم	الجزائر
1970/1960	1962: دخول السياسة الفلاحة للمجموعة الأوربية حيز التنفيذ.	1962: يوجد كلا من التسيير الذاتي، والثورة الزراعية.
1990/1980	- إدخال الإنتاج بالحصص (الحليب مثلاً) وظهور مفهوم وتعددية وظائف الفلاحة والتنمية الريفية في إطار السياسات الفلاحة والإقليمية.	- إعادة هيكلة المستثمرات الفلاحية. - تحرير الأسواق الفلاحية. - الخوصصة.
1992	- قمة ريوديجانيرو. - ظهور الفكرة التي تعطي أهمية خاصة للتنمية المتوازنة للموارد الطبيعية للأقاليم وبالنتيجة للتنمية الريفية. - إصلاحات السياسة الفلاحية المشتركة للإتحاد الأوروبي حسب مبدأ أساسي هو الإنتقال التدريجي من دعم الأسعار (نظام الأسعار المضمونة) نحو المساعدات المباشرة للمستثمرين.	- الإستشارات الوطنية حول الفلاحة، صدور التوصيات المتعلقة بمهام الفلاحة وآفاقها, وحول ضرورة ترقية أدوات تأطير جديدة. - مواصلة إعادة تنظيم النظام التعاوني.
1994	- المنظمة العالمية للتجارة : إتفاقيات مراكش – إنفتاح الفلاحة للأسواق الدولية.	- برنامج التعديل الهيكلي. - الشروع في تطبيق توصيات الإستشارة الوطنية حول الفلاحة.

		- القرض التعاضدي الفلاحي. - نظم الضبط المهنية المشتركة. - الغرف الفلاحية. - مراجعة دعم الأسعار. - تكييف نظم الإنتاج الفلاحي. - تسيير المخاطر. - فكرة المستثمر الفلاحي. - حلول دواوين التموين.
1995	- إعلان برشلونة.	- إعلان برشلونة. - ندوة حول العقار الفلاحي. - برامج الأعمال الكبرى.
1999/1996	- قمة الغذاء العالمية : مكافحة الجوع وتوفير الأمن الغذائي للأسرة. - إعلان كورك (الإتحاد الأوروبي): التفضيل الريفي، المنظور المتكامل، متعدد الإختصاصات ومتعدد القطاعات، تنويع الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية في الوسط الريفي، الإستدامة	- الندوة الوطنية حول الفلاحية. - برنامج الأعمال الكبرى. - إستصلاح الأراضي بواسطة التنازل. - برنامج التشجير الوطني. - سياسة فروع النشاط الفلاحي. - الإعتراف بالمستثمر الفلاحي. - برنامج التشغيل الريفي.
2001/1999	- برلين: إصلاح جديد للسياسة الفلاحية المشتركة للإتحاد الأوروبي. - ظهور تنظيمات التنمية الريفية	- تحضير وإنطلاق المخطط الوطني للتنمية الريفية سنة 2000 - إجراءات جديدة لدعم الأنشطة الفلاحية ومحاولة تنسيق البرامج الفرعية (الغابات، إستصلاح الأراضي، الري الفلاحي). - النيباد: بعث صنف جديد من الشراكة (جنوب – جنوب) (جنوب- شمال) لصالح

		التنمية المستدامة والإدارة الراشدة للأقاليم.
2002	- قمة جوهانسبورغ العالمية: التنمية المستدامة. - قمة الغذاء العالمية بعد 05 سنوات (مكافحة الجوع في العالم).	- توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ليشمل البعد الريفي: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية. - توقيع إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.
2003	- المنظمة العالمية للتجارة: دورة الدوحة. - إجراءات الخاصة لصالح التنمية الريفية في البلدان النامية. - سياسة مشتركة جديدة للإتحاد الأوروبي (تدخل حيز التنفيذ: 2006-2003): * الأساس الأول: الإنتاج الفلاحي وتنظيم الأسواق. * الأساس الثاني: التنمية الريفية والبيئة.	- تحضير الإستراتيجية الوطني للتنمية الريفية المستدامة: 2002-2004 وإنطلاق تنفيذ مرحلة نموذجية: 2003-2005.
2005	- فلاحة المؤسسة (الإتحاد الأوروبي): الهدف الرئيسي للسياسات الفلاحية، الإعلان عن نهاية المساعدات الفلاحية للصادرات (المنظمة العالمية للتجارة – هونج كونج) وإنطلاق سياسات تنمية ريفية مستدامة متميزة.	- تكييف أجهزة الدعم مع الأنشطة الفلاحية. - محاولة إحداث تلاحم بين الأنشطة الفلاحية غير الفلاحية.
2006		- صياغة سياسة التجديد الريفي وتدعيم تطبيق الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة: 2005-2015.

المصدر: سياسة التجديد الريفي، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، أوت 2006، ص34.

كما ترتكز سياسة التجديد الزراعي على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في شهر أوت 2008، ويـ□ـدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تـ□ـسين الأمن الغذائي للبلاد وتـ□ـقيق التنمية المستدامة.

إن الإطار القانوني والنظامي المعمول به في الجزائر يشجع الإستثمارات المنتجة، حيث تخضع الإستثمارات الفلاحية كغيرها من الإستثمارات إلى القرار الدستوري [33]. كما أن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 حدد الأحكام المتعلقة بالشراكة من خلال المادتين: 58 و62. هاتين الأخيرتين تنصان على أنه يمكن للإستثمارات الأجنبية أن تتـ□ـقق في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة 51% على الأقل من رأس المال الشركة، ويمكن أن تتكون المساهمة الوطنية من عدة شركاء.

إن برنامج التجديد الزراعي والريفي يعتبر برنامج واعد بالنظر إلى الأهداف التي يسعى لتـ□ـقيقها، كما أنه يأخذ بعين الإعتبار الإمكانات المتاحة، الطبيعية، والبشرية، والمادية. يبقى الجانب المالي الخاص بهذا البرنامج الذي يتطلب إمكانات مالية ضخمة والتي تعتبر متاحة في الوقت الحالي، يجب وضع آليات مهمتها تمويل الأنشطة المتضمنة في هذا البرنامج، وفي هذا المجال يجب أن تلعب الدولة دورا فاعلا للتأكد من عدم ضياع القدرة المالية المتوفرة.

إذا كان من الضروري تنويع الإقتصاد الوطني وتـ□ـقيق الإكتفاء الغذائي خاصة فهذه الضرورة تعتبر ملحة اليوم أكثر من أي وقت آخر، بالنظر إلى الفرص المتاحة والإمكانات المتوفرة. ويجب التأكيد على الدور المحوري للدولة لتـ□ـقيق هذه الإستراتيجية، فالدولة هي المالكة للريع النفطي وهي المسؤولة على إستثمار هذا الريع بالشكل الذي يساهم في تنويع الإقتصاد، بدلا من إنفاق هذا الريع في صورة تـ□ـويلات تزيد من الميل الإستهلاكي التضخمي كما أن هذه التـ□ـويلات لا تتسم بالعدالة، ويجب التأكيد أيضا على أن تقدم المجتمع لا يقاس بالموارد النقدية المتراكمة والمعطلة وإنما بالإنتاج الذي يؤمن للمجتمع أغلب إحتياجاته.

الخاتمة:

لا جرم أن التنمية الزراعية تحتل مركزا هاماً في اقتصادات الدول النامية، ويتعاظم دورها أكثر بالنسبة للبلدان العربية، ومن صميم مهامها تحقيق الأمن الغذائي لجميع السكان عن طريق التنمية المستدامة التي تمثل أحد الأهداف الرئيسية للعمل المشترك لجميع دول العالم، فهي تدل على مفهوم تلبية احتياجات الإنسان من خلال التقدم الاجتماعي والمحافظة على نظم وموارد الأرض الطبيعية وهذا يستدعي عدم هدرها واستغلالها استغلالا رشيدا.

كما تعتبر مصطلح يرتبط بتحقيق تقدم اقتصادي تقني يحافظ على الرأس المال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا يتطلب مؤسسات البنى التحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات والنقص والمعرفة للمعلومات لتؤكد المساواة في تقسيم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وذلك دعما لرأس المال البشري والمحافظة على قدرة الموارد الزراعية الطبيعية في خدمة استمرارية الحياة فيها.

ومن هنا فإن إتباع أسلوب التنمية الزراعية المستدامة في مجال السياسات الزراعية بما يكفل الاستخدام المنسق للأرض والتخطيط الدقيق لاستخدام المياه والاستغلال الأمثل التكنولوجيا الجديدة سيوفر فرصا قادرة على مواجهة تحدي المستقبل.

وبالنسبة لحال الجزائر، فلا يمكننا بأي حال من الأحوال أن نتجاهل مخططات الدولة الخاصة ببرامج التنمية الزراعية والتجديد الريفي والصحة النباتية ودعم مدخلات الإنتاج الزراعي من البذور والأسمدة ومشروع إعادة تنظيم الملكية الفلاحية في آفاق 2014، بالإضافة إلى حجم الاستثمار الفلاحي الذي ناهز الـ 5 ملايير دولار..، كل هذا في سبيل غاية قُصوى وأمنية عظمى لطالما راودتنا وتراودنا ألا وهي: تنمية زراعية وريفية شاملة تضمن أمناً غذائياً مستداماً لنا وللأجيال القادمة، وصدق من قال: " إن لم يكن إطعامك من غير فأسك، فإن تدبيرك في غير رأسك".

قائمة الإحالات والمراجع:

أ- الإحالات :

[1] : التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2007، ص38.

[2] : فورية غربي، " الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي -حالة الجزائر-"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2010، ص60.

[3] : منظمة الأغذية والزراعة، لجنة الزراعة الدورة 19، التنمية الزراعية والريفية المستدامة والتطبيقات الزراعية الجيدة، 2005.

[4] : مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، جدول أعمال القرن 21، الفصل 14، النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة، ريو دي جانيرو، 1992، ص 185.

[5] : بول آ. ساموليسون ووليام نوردهاس، ترجمة : هشام عبد الله، "الاقتصاد"، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة عشر، عمان، 2006، ص 372.

[6] : Antonio Da Cuncha, Développement durable et aménagement du territoire, presses polytechniques romandes, Lausanne, 2003, P16-17.

[7] : كلود دوفوسلر وبيتر جيمس، ترجمة: علاء أحمد صالح، "إدارة البيئة من أجل جودة الحياة"، مركز الخبرات المهنية للإدارة بميك، القاهرة، 2000، ص62.

[8] : شتوح وليد، "الزراعة المستدامة: الخيار الاستراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية "، ملتقى دولي حول الإنتاج الزراعي ورهان الأمن الغذائي، جامعة باجي مختار، عنابة، 24- 25 نوفمبر 2010، ص 15.

[9] : نجاة الجيش، "تكاليف التدهور البيئي وشح الموارد الطبيعية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1999، ص11.

[10] : نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[11] : الري بالتنقيط طريقة للسقي يتم فيها توزيع مياه الري بواسطة شبكة كثيفة من الأنابيب مباشرة إلى منطقة الجذور على شكل غزارات قليلة تخرج من ثقوب صغيرة، نقاط مثبتة على طوح الدرجات الدنيا من الأنابيب (أنابيب السقاية) بهدف الحفاظ على المستوى الأمثل لرطوبة التربة.

[12] : السيدة إبراهيم مصطفى وآخرون، "اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية"، الإسكندرية، 2007، ص225.

[13] : تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، كركي للنشر، بيروت، العدد5، ط1، 2009، ص 3-4.

[14] : تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، مرجع سابق، ص 2-3.

[15] : صلاح وزان، " تنمية الزراعة العربية –الواقع والممكن-"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1998، ص465-466.

[16] : الصادق عوض بشير،" تحديات الأمن الغذائي العربي"، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، الطبعة 1، 2009، ص144.

[17] : محمد فوزي أبو السعود وآخرون، "مقدمة في اقتصاديات الموارد البيئية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 157-170.

[18] : التقرير السنوي للتنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي عام 2007، مرجع سابق، ص 51.

[19] : محمود الأشرم، "التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2009، ص 284.

[20] : تعتبر الهندسة الوراثية إحدى التقنيات العلمية الحديثة لنقل الجينات الجيدة الصفات من النباتات أو الحيوانات إلى النباتات والحيوانات الأخرى عن طريق نقل وإضافة الـ ADN من المصدر الأول إلى المصدر الثاني.

[21] : سوقي أحمد الحليم، " التكنولوجيا الحيوية البيئية "، دار السحاب للنشر، القاهرة، 2009، ص137.

[22] : G ALLARD ET LES AUTRES, “ l’agriculture biologique face à son développement les enjeux futures”, édition INRA, Lyon, France, 1999, P42.

[23] : مجلة البيئة والتنمية، مقتطفات من النص الرسمي لمقررات قمة جوهانسبورغ، العدد 2، 2002، ص55.

[24] : فريدة لرقط، "ضرورة تنمية المناطق الريفية من أجل تنمية محلية متوازنة"، ملتقى وطني حول التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، المركز الجامعي برج بوعريريج، 2008، ص8-9.

[25] : أنظر كلا من:

- ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة لسنة 2008، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي قسم الدراسات الاقتصادية، ديسمبر 2009، ص:
www.cnes.dz/.../ETAT%20ECONOMIQUE%20ET%20SOCIAL2008.doc.35

- كمال روابنية، "الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في الجزائر"، الملتقى العلمي الدولي حول: الإنتاج الزراعي ورهان الأمن الغذائي، جامعة باجي مختار، عنابة،24- 25 نوفمبر 2010، ص6-7.

[26] : كمال رواينية، مرجع سبق ذكره، ص8.

[27] : O.N.S, Evolution de l'Agriculture, N°2, P50.

[28] : باهي موسى، "سياسات واستراتيجيات الأمن الغذائي العربي- بين العشوائية والفعالية-"، الملتقى العلمي الدولي حول: الإنتاج الزراعي ورهان الأمن الغذائي، جامعة باجي مختار، عنابة، 24- 25 نوفمبر 2010، ص12.

[29] : للإستزادة أنظر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الإستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر: التجديد الفلاحي والريفي. متوفر على الموقع: http://www.aoad.org/algeria-Inv.pdf.

[30] : مطوية التجديد الريفي، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، الطبعة الرسمية، الجزائر، 2006، ص30.

[31] : نفس المرجع السابق، ص33.

[32] : نفس المرجع السابق، ص35.

[33] : أنظر القرار الدستوري رقم: 01-03 المؤرخ في 01 جمادى الثانية الموافق ل 20 أوت 2001، المتعلق بتنمية الإستثمار، المعدل والمتمم بالقرار 06-08 المؤرخ في 05 جويلية 2006، والقرار 01-90 المؤرخ في 22 جويلية 2009.

ب- المراجع :

[1]- التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2007.

[2]- فورية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي -حالة الجزائر-**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت : لبنان، الطبعة الأولى، 2010.

[3]- منظمة الأغذية والزراعة، لجنة الزراعة الدورة 19، **التنمية الزراعية والريفية المستدامة والتطبيقات الزراعية الجيدة**، 2005.

[4]- مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، جدول أعمال القرن 21، الفصل 14، **النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة**، ريو دي جانيرو، 1992.

[5]- بول آ. ساموبلسون ووبليام نوردهاس، ترجمة : هشام عبد الله، **الاقتصاد**، دار الأهلية، عمان : الأردن، الطبعة الخامسة عشر، 2006.

[6]- Antonio Da Cuncha, **Développement durable et aménagement du territoire**, **presses polytechniques romandes**, Lausanne, 2003.

[7]- كلود دوفوسلر وبيتر جيمس، ترجمة: علاء أحمد صالح، **إدارة البيئة من أجل جودة الحياة**، مركز الخبرات المهنية للإدارة بميك، القاهرة : مصر، 2000.

[8]- شتوح وليد، **الزراعة المستدامة: الخيار الاستراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية**، ملتقى دولي حول الإنتاج الزراعي ورهان الأمن الغذائي، جامعة باجي مختار، عنابة، 24- 25 نوفمبر 2010.

[9]- نجاة الجيش، **تكاليف التدهور البيئي وشح الموارد الطبيعية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1999.

[10]- السيدة إبراهيم مصطفى وآخرون، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، الإسكندرية : مصر، 2007.

[11]- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، **تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، كركي للنشر، بيروت : لبنان، العدد 5، الطبعة الأولى، 2009.

[12]– صلاح وزان، **تنمية الزراعة العربية –الواقع والممكن–**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت : لبنان، الطبعة الأولى، 1998.

[13]– الصادق عوض بشير، **تحديات الأمن الغذائي العربي**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت : لبنان، الطبعة الأولى، 2009.

[14]– مُحَمَّد فوزي أبو السعود وآخرون، **مقدمة في اقتصاديات الموارد البيئية**، الدار الجامعية، الإسكندرية : مصر، 2006.

[15]– محمود الأشرم، **التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت : لبنان، الطبعة الأولى، 2009.

[16]– سوقي أحمد الحليم، **التكنولوجيا الحيوية البيئية**، دار السحاب للنشر، القاهرة : مصر، 2009.

[20]- ALLARD ET LES AUTRES, **l'agriculture biologique face à son développement les enjeux futures**, édition INRA, Lyon, France, 1999.

[21]– مجلة البيئة والتنمية، مقتطفات من النص الرسمي لمقررات قمة جوهانسبورغ، العدد 2، 2002.

[22]– فريدة لرقط، **ضرورة تنمية المناطق الريفية من أجل تنمية محلية متوازنة**، ملتقى وطني حول التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، المركز الجامعي برج بوعريريج، 2008.

[23]– ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة لسنة 2008، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي قسم الدراسات الاقتصادية، ديسمبر 2009

www.cnes.dz/.../ETAT%20ECONOMIQUE%20ET%20SOCIAL2008.doc.

[24]– كمال روابنية، **الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي حول: الإنتاج الزراعي ورهان الأمن الغذائي، جامعة باجي مختار، عنابة، 24- 25 نوفمبر 2010.

[25]- O.N.S, Evolution de l'Agriculture, N°2.

[26]– باهي موسى، **سياسات واستراتيجيات الأمن الغذائي العربي– بين العشوائية والفعالية –**، الملتقى العلمي الدولي حول الإنتاج الزراعي ورهان الأمن الغذائي، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010.

[27]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **الإستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر: التجديد الفلاحي والريفي**. متوفر على الموقع: http://www.aoad.org/algeria-Inv.pdf.

[28]– مطوية التجديد الريفي، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، الطبعة الرسمية، الجزائر، 2006.

[29]– سياسة التجديد الريفي، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، أوت 2006.

[30]– تقارير بنك الجزائر.

دور الصيرفة الالكترونية في زيادة كفاءة وأداء الخدمة المصرفية
مع دراسة حالة وكالة بنك بدر بخميس مليانة

د.بوعوينة سليمة أ.بخيتي علي أ.بن حركات مولود

المركز الجامعي تيبازة المركز الجامعي تيبازة المركز الجامعي تيبازة

Bekhiti.ali@gmail.com Benharkatmiloud2016@gmail.com
salimabouaouina.123@gmail.com

الملخص:

نهدف من خلال دراستنا التطرق إلى واقع الصيرفة الالكترونية في المصارف الجزائرية، وهذا من خلال التطورات الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المصارف الجزائرية، ومحاولة معرفة مواكبة هذه الأخيرة لهذه التطورات في مجال الخدمة المصرفية مع دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر بخميس مليانة.

في ظل التطورات الهائلة في مجال الصناعة المصرفية، وثورة تكنولوجيا المعلومات، كان لزاما على البنوك مسايرة التطورات الحاصلة في تقديم الخدمة للزبون بأحسن الطرق لأجل تعزيز الثقة بين الطرفين، وتقديم منتجات مصرفية متميزة.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الالكترونية، تكنولوجيا المعلومات، الخدمة المصرفية.

Abstract:

This study aimed to address the reality of electronic banking in the Algerian banks, through the tremendous developments in the field of information and communication technology in the Algerian banks, and trying to find out how to cope with these developments in the field of banking services with the study of the case of the Agency for Agriculture and Rural Development BADR of Khemis Meliana.

In view of the tremendous developments in the banking industry and the information technology revolution, banks have had to keep pace with developments in providing customer service in the best way to enhance trust between the parties and provide excellent banking products.

Key words :electronic banking , communication technology, banking services.

مقدمة:

إن تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني في البنوك يعتبر من الضمانات الأساسية و اللازمة لنموه واستمراريته وتطوير أدائه، خاصة أن الخدمات الالكترونية قد تطورت في السنوات الأخيرة، مما يستدعي استعمال وسائل دفع إلكترونية تواكب التطورات الحاصلة في التكنولوجيا ، ولعل أهم الخيارات المصرفية التي تبنتها المصارف ما يعرف بمصطلح الصيرفة الالكترونية، والذي يعتمد على تقديم الخدمة عن بعد دون انتقال العميل إلى البنك ،ولقد ساهمت الانترنت بشكل كبير في عصرنة هذه الأخيرة ،مما أدى إلى تطور خدمات الدفع الالكتروني، من تحويل، سحب، دفع ،تحصيل...الخ، فالعولمة المالية كانت نتاج لهذه التطورات في الساحة المالية ،من خلال حرية انتقال الأموال في الداخل ،وهذا لأجل زيادة القدرة التنافسية بين البنوك، والاقتصاد في التكاليف.

ولقد قامت الجزائر بعدة إصلاحات من أجل عصرنة وتطوير النظام المصرفي، وهذا من أجل تحديث وسائل الدفع سواء التقليدية أو الإلكترونية للارتقاء بالنظام المصرفي لمواكبة التطورات الحاصلة على المستوى الدولي.

من خلال ما سبق يمكن صياغة التساؤل الرئيسي للدراسة:

ما هو واقع وتحديات الصيرفة الالكترونية في المصارف الجزائرية؟

ومنه يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بالصيرفة الالكترونية؟
- ما هي أهم وسائل الدفع الالكترونية في البنوك؟
- ما هو واقع الصيرفة الالكترونية في وكالة بدر (وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية رقم 281 بخميس مليانة)؟

1- أهداف البحث:

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- توضيح المضامين الأساسية لمفهوم الصيرفة الإلكترونية؛
- إبراز واقع الصيرفة الالكترونية على الساحة المصرفية، ومدى تطابقها على أرض الواقع؛
- إسقاط الدراسة على إحدى الوكالات البنكية التي تتعامل في مجال الصيرفة الالكترونية.

2- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- ❖ أهمية موضوع الصيرفة الإلكترونية في تطوير القطاع المصرفي؛
- ❖ فعالية الصيرفة الإلكترونية التي أصبحت تبرز وجود هوية المؤسسات المالية؛

❖ دور الصيرفة الإلكترونية في تطوير القطاع المالي الجزائري؛

3- منهج البحث:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وهذا لأجل عرض وتحليل مختلف المعلومات حول الموضوع واستخلاص النتائج.

4- تقسيمات البحث:

للإجابة على إشكالية الدراسة والوصول إلى تحقيق الأهداف قسمنا الدراسة إلى العناصر التالية:

المحور الأول: ماهية الصيرفة الالكترونية.

المحور الثاني: وسائل الدفع الالكترونية في البنوك.

المحور الثالث: واقع الصيرفة الالكترونية في وكالة بدر (وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية رقم 281 بخميس مليانة).

المحور الأول:ماهية الصيرفة الالكترونية

1- الصيرفة الالكترونية:

قبل أن نذكر أهم المفاهيم المتعلقة بالصيرفة الالكترونية، يجب التمييز بين نوعين من المصارف التي تمارس الصيرفة الالكترونية فهناك المصارف التي ليست لها بيانات تأوي هياكلها وتسمى بالمصارف الالكترونية أو الافتراضية، وهناك مصارف عادية أو ما يعرف بالمصارف الأرضية وهي تقدم خدمات تقليدية بالإضافة إلى ممارسة الصيرفة الالكترونية.

كما أن هناك عدة تعاريف نذكر منها:

يقصد بمصطلح الصيرفة الالكترونية " كافة العمليات أو النشاطات المصرفية التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها بواسطة الوسائل الالكترونية أو الرقمية مثل الهاتف، الحاسب الصراف الآلي، الانترنت، التلفزيون الرقمي وغيرها، وذلك من قبل المصارف أو المؤسسات المالية، وكذلك العمليات التي يجريها مصدرو البطاقات الالكترونية، وأيضا المؤسسات التي تتعاطى التحويل النقدي الكترونيا".[1]

كما تعرف على أنها: «إجراء العمليات المصرفية بطرق الكترونية أي باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، سواء تعلق الأمر بالسحب أو الدفع أو الائتمان أو التحويل أو التعامل في الأوراق المالية أو الغير مالية أو غير ذلك من أعمال المصارف وفي ظل هذا النمط من الصيرفة الالكترونية لا يكون العميل مضطرا للتنقل إلى البنك إذ يمكنه القيام ببعض العمليات مع مصرفه وهو في منزله أو في مكتبه وهو ما يعني تجاوز بعدي المكان والزمان".[2]

وهي أيضا "عبارة عن خدمات مصرفية الكترونية متطورة تختصر الزمن وتقلل التكاليف يدخلها البنك بما يجعله مؤهلا للتعامل مع عملائه بسهولة ويسر عبر قنوات مؤمنة ".[3]

ومن هذه المفاهيم يمكن أن نستنتج أن الصيرفة الإلكترونية هي عبارة عن خدمات تقدمها المصارف عن بعد باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

2- مزايا الصيرفة الالكترونية:

سوف نتطرق إلى مزايا الصيرفة الإلكترونية بالنسبة للبنوك وبالنسبة إلى الزبائن كما يلي:

2-1 مزايا الصيرفة الإلكترونية بالنسبة للبنوك

تعتبر البنوك الأكثر استفادة من مزايا البنوك الالكترونية ومن أهمها :[4]

– إمكانية البنوك بواسطة التكنولوجيا الاستفادة من البيانات المتوفرة لديها من عملائها وتحويلها إلى معلومات كاملة عنهم باستخدام برامج الكمبيوتر الخاصة بقواعد البيانات؛

– زيادة المنافسة بين البنوك ويسمح لها بالتغلغل إلى أسواق جديدة ومن ثم انتشارها الجغرافي؛

– إيجاد الولاء المصرفي للعملاء الحاليين للحفاظ عليهم من جهة ن وجذب عملاء مرتقبين من جهة أخرى؛

– تقليص التكاليف الإجرائية كاستخدام الأوراق، الوقت والجهد في البنوك لإنهاء معاملات العملاء الأمر الذي يساعد على خفض التكلفة الكلية التي تقوي الميزة الإستراتيجية التي تعتبر متغيرا مهما في التمييز التنافسي؛

– تزيد من الميزات التنافسية التي يحاول كل بنك ناجح التميز بها في خدماته، فاتصال الزبون ببنكه عبر الانترنت يزيد حسب جودته وسرعته من التميز البنكي للجودة الشاملة التي تزيد من قوته التنافسية.

- **مزايا الصيرفة الالكترونية بالنسبة للزبائن**

– تتمثل هذه المزايا فيما يلي:[5]

– توفر خدمات الصيرفة الالكترونية في أوقات غير محدودة24/24 ساعة، وفي كل أيام الأسبوع 7/7 أيام، فالزبون يكون في غنى عن التنقل إلى البنك أوقات دوامه، كما أن الزبون قد تصادفه وتعترضه رغبات مفاجئة وفي ظرف زمني خارج أوقات عمل البنك ما يجعل الصيرفة الالكترونية حلا مناسبا لهذه الحالات الطارئة؛

– الوظائف المقترحة من خلال التطبيقات المحملة التي يوفرها البنك على موقعه للزبائن، تتيح للزبون عدة خيارات للحصول على خدمات البنك حسب تطلعاته وأذواقه كما أن هذه التطبيقات تطورت كثيرا لارتباطها بالتكنولوجيا الحديثة، ما تجعل الزبون أمام خدمات مصرفية عديدة ومتنوعة مقترحة على موقع البنك؛

– إن الصيرفة الالكترونية تقلل من أهمية العامل الجغرافي بالنسبة للصناعة المصرفية، فالزبون الذي يستفيد من منتجات الصيرفة الالكترونية يكون في غنى عن الانتقال إلى البنك، من خلال الشبكة التي تربطه بالبنك، وذلك بواسطة استعماله لجهاز الكمبيوتر المنزلي او جهاز التليفون المحمول بل الأمر يتعدى ذلك إلى الحصول على بعض الخدمات التي تقدمها بنوك عالمية عبر الانترنت.

3- الجهود المبذولة لتبني الصيرفة الالكترونية في الجزائر

إن عملية تطوير الخدمات المصرفية أصبحت ضرورة ملحة بالنسبة للمصارف الجزائرية، على ضوء ما تشهده الساحة المصرفية العالمية من خطوات متسارعة نحو التحديث والتطوير، فواقع الحال يشير إلى اعتماد المصارف الجزائرية بشكل رئيسي على الوظائف التقليدية المنحصرة أساسا على تلقي الودائع ومنح القروض.

إن الخدمة المصرفية التي يطرحها النظام المصرفي الجزائري، توصف بأنها خدمة تقليدية، ولا تتناسب مع ما هو حاصل في الدول المتقدمة، لذلك بدأ التفكير في تحديث الخدمة المصرفية في الجهاز المصرفي الجزائري وذلك بجعلها عصرية، ومن بين أهم عناصر التحديث للخدمة المصرفية هو تحديث وسائل الدفع بمختلف أنواعها وجعلها وسائل دفع إلكترونية.

وبالنظر إلى طبيعة الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصارف سواء تعلق الأمر بمدة التحويلات والتخليص أو مجالات التعاملات المصرفية، فالمصارف الجزائرية لا تزال تسير وفق الطرق التقليدية في كثير من المجالات، كما أن مدة التحويلات لا تزال بعيدة كل البعد عن المعايير الدولية.[6]

4- آثار الصيرفة الإلكترونية على النظام المصرفي الجزائري

إن اعتماد الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري سوف يتيح للنظام:[7]

– **تخفيض التكاليف:** من خلال تخفيض النفقات التي تتحملها المصارف في أداء الخدمات وإنشاء فروع جديدة في مناطق مختلفة، خاصة أن الجزائر مساحتها واسعة والتواجد على الإنترنت

قادر على التكفل بالوصول إلى عدد كبير من الزبائن وتقديم خدمات جيدة ومتنوعة وبتكلفة أقل، إضافة إلى إمكانية تسويق خدماتها المصرفية، فضلا عن التعاملات بين المصارف والمبادلات الإلكترونية.

– **تعزيز الشفافية:** إن استخدام الانترنت في المصارف الجزائرية يشكل نافذة إعلامية لتعزيز الشفافية وذلك من خلال التعريف بهذه المصارف وترويج لخدماتها والإعلام عن تطورات المؤشرات المالية لوضعها تحت تصرف الباحثين وسائر الأطراف الأخرى المعنية بالأمر.

– **تفعيل دور بورصة القيم المنقولة بالجزائر:** من خلال إقامة سوق مالية إلكترونية وإقامة أنظمة دفع إلكتروني تساهم في تطور أدائها وترقيتها.

– **مواكبة المصارف الجزائرية للتطورات العالمية:** خاصة في ميدان الخدمات المصرفية الإلكترونية، علمًا أنها تستعد للاندماج في الاقتصاد العالمي و تبحث عن جلب الاستثمار الأجنبي .[8]

5-تأثير الصيرفة الإلكترونية على المؤسسة الاقتصادية

تساهم الصيرفة الإلكترونية والخدمة المصرفية عن بعد، بالنسبة للمؤسسة عندما يرافق ذلك إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمؤسسة وإدخال تغيرات تنظيمية وإدارية مرافقة، فهي تزيد في تحسين الإدارة واقتصاد الوقت والتكلفة، ويمكنها من بناء استراتيجيات جديدة وهياكل جديدة وأعمال جديدة ، كما تساهم الصيرفة الإلكترونية في محاربة الاقتصاد الموازي (الاقتصاد غير الرسمي) ، إذ يعرف الاقتصاد غير الرسمي على أنه مجموعة أو سلسلة من النشاطات اللاشرعية التي تمارس على هامش الاقتصاد الرسمي من طرف أفراد أو جماعات محترفة في الميدان الأساسي للبحث عن الربح السهل ، الترهب من الضرائب ومن المراقبة ؛ ويفسر الاقتصاد غير الرسمي النشاطات اللاشرعية بأنها سلوكيات غير نظامية تعبر عن مدى إقبال الأفراد عن هذا النوع من النشاطات ورفضهم لاحترام القانون ، ويحتل الاقتصاد غير الرسمي بنسبة عالية جعلته يؤثر على أداء الاقتصاد الرسمي .[9]

6- آثار الصيرفة الإلكترونية على الاقتصاد الجزائري

إن مرور الاقتصاد الجزائري بفترة انتقالية نحو اقتصاد السوق جعله مستعدا لتبني كل الوسائل التي تؤدي به إلى الاستقرار، وعمومًا يكمن إبراز آثار الصيرفة الإلكترونية على الاقتصاد الجزائري في النقاط التالية:[10]

– **بناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر:** إن تبني نظام الصيرفة الإلكترونية يكون القاعدة نحو الانطلاق في مشاريع رقمية أخرى، تنقل الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد رقمي يقوم أساسا على التقنية المعلوماتية الرقمية، ويوظف المعلومات والمعرفة في إدارته، بوصفها المورد الجديد للثورة،

ومصدر إلهام للابتكارات الجديدة، وبذلك تساهم الصيرفة الإلكترونية بشكل كبير في تبني هذا النوع من الاقتصاد.

– **محاربة الاقتصاد الموازي :** لقد فرض تأخر وسائل الدفع في المنظومة المصرفية الجزائرية على المتعاملين التجاريين التعامل خارج الدائرة المصرفية ، هذا التعامل قد ساعد على تداول النقود خارج هذا الإطار والذي ساهم في بروز ظاهرة الاقتصاد الموازي و تفشي ثقافة الاكتناز، كلها عوامل ساعدت على ارتفاع السوق الموازية ، وهذا الأمر أصبح يهدد الاقتصاد الوطني الذي مازال هشا ، و بالتالي فإن اعتماد الصيرفة الإلكترونية و إقامة أنظمة دفع إلكترونية سوف يسهل دخول النقود المتداولة في السوق الموازي إلى دائرة السوق المصرفية و بالتالي المساهمة في التخفيف من حدة الاقتصاد غير الرسمي .

– **تطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر:** إن أساس ظهور التجارة الإلكترونية يعود في الأصل إلى مدى انتشار استخدام وسائل الدفع الإلكترونية والصيرفة الإلكترونية، وبالتالي على الجزائر تدعيم الصيرفة ووسائل الدفع الإلكترونية لإيجاد وسط مناسب لهذه التجارة.

المحور الثاني: وسائل الدفع الالكترونية في البنوك

يقصد بوسائل الدفع الإلكتروني " مجموعة من الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تصدره المصارف والمؤسسات كوسيلة دفعن وتتمثل في البطاقات البنكية، النقود الإلكترونية، الشيكات الإلكترونية والبطاقات البنكية"، وتتضمن عملية الدفع الإلكتروني أربعة أطراف: المتعامل (الدافع أو المشتري)، المصرف الذي أصدر وسيلة الدفع، المصرف الذي تحصل على المبلغ لحساب المستفيد من الدفع(البائع)، شبكة البطاقات.[11]

تطورت وسائل الدفع الالكتروني خاصة منذ انتشار عمليات التجارة الالكترونية وتطورها على الصعيد العالمي وتتمثل أهم تلك الوسائل فيما يلي:

1- البطاقة البنكية :يعتمد النظام المصرفي الجزائري بنسبة كبيرة على بطاقات السحب حيث تم إنشاء بطاقات السحب الخاصة بكل مصرف، فقد أنشأت شركة ما بين المصارف الثمانية وهي بنك الجزائر، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الخارجي الجزائري، صندوق التوفير والاحتياط، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، وبنك البركة الجزائري هذه الشركة أنشأت عام 1995م، وهي شركة ذات أسهم رأسمالها 267مليون دينار، وذلك من اجل أهداف الشركة:

أ- تحديث وسائل الدفع للنظام المصرفي الجزائري؛

ب- تطوير وتسيير التعاملات النقدية ما بين المصارف؛

ج- تحسين الخدمة المصرفية وزيادة حجم تداول النقود؛

د- وضع الموزعات الالية في المصارف والتي تشرف عليها الشركة.

وتقوم هذه الشركة بصنع البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب حسب المقياس المعمول به دوليا وطبع الإشارة السرية، وتنشأ هذه الخدمة عن طريق عقد يبرم المصرف مع شركة SATIM، إذ يجدد التزام الطرفيين خاصة فيما يتعلق بآجال وإجراءات التسليم، بالإضافة إلى عملية الربط ما بين الخدمات الآلية ومصالحها SATIM، بواسطة شبكة اتصال تسمح بالقيام بعمليات السحب سواء كانت داخلية محمولة إلى سجل متصل بهيئة المقاصة لتصفية الحسابات بين المصارف.

وقد قامت شركة SATIM بإصدار بطاقة السحب ابتداء من سنة 1997، والتي يتم استخدامها بوجود أجهزة الصرف الآلية المنتشرة في مختلف ربوع الوطن والتي وصل عددها بنهاية 2017حوالي 12500 صراف آلي، كما تمكن شركة SATIM كل البنوك الجزائرية من إصدار بطاقة سحب خاصة بها والتي تطور عددها من سنة إلى أخرى.[12]

ولهذا يمكن القول إن عملية السحب تتم في أسلوب نصف مباشر فتوجد شبكة بين المصارف وشبكة SATIM وهذا ما يخلق نوعا من المخاطر، إضافة إلى إحجام الناس على التعامل بهذه الوسائل مما يجعل الإقبال عليها ضعيفا لأسباب عديدة منها كثرة الأعطاب والأخطاء والميول للحرية والإحجام عن إظهار أية معلومات أمام الناس، إضافة إلى التوزيع غير الجيد للموزعات الآلية.[13]

2- **الشيك الالكتروني**: الشيك الإلكتروني هو المكافئ للشيكات الورقية التقليدية التي اعتدنا التعامل بها وهو رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يصدرها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك ويقوم بمهمة كوثيقة تعهد بالدفع ويحمل توقيعا رقميا، يمكن التأكد من صحته إلكترونيا إذ يتضمن ملفا إلكترونيا آمنا يحتوي على معلومات خاصة بمحرر الشيك، وجهة صرف هذا الشيك بالإضافة إلى معلومات أخرى، تاريخ صرف الشيك وقيمته والمستفيد منه ورقم حساب المحمول إليه.[14]

3- **التـــويل المالي الالكتروني**: يقصد بنظام التحويلات المالية الالكترونية مجموعة القواعد والإجراءات المعتمدة في تحويل الأموال عبر مصارف إلكترونية أو مصارف انترنت مرخص لها للقيام بهذه العملية ويتم إصدار أمر التحويل عن طريق الكمبيوتر أو الهاتف المحمول.

وبفضل تعزيز أنظمة الأمن أصبحت التحويلات المالية الالكترونية تحظى أكثر فأكثر بالمصداقية والأمان لدى المتعاملين، هذا فضلا عما يتيحه هذا النظام من اختصار للزمن ووفر في الجهد والتكلفة ويسر في التعامل، فمن خصائص هذا التحويل قابليته للتجزئةdivisibilité، إذ يمكن توزيع مبلغ مستند التحويل على أكثر من مستفيد، وهو مالا يتوفر في الشيك.

بالإضافة لهذا لابد أن يتوفر لدى الزبون في حاسوبه الشخصي برنامج يسمح له بإجراء العملية، وإلا سيضطر إلى الاتصال بوسيط متخصص، والذي يتولى بدوره تحويل الأمر إلى غرفة المقاصة الآلية (وهي شبكة تابعة لمجموعة بنوك)، والتي بدورها أيضا تقوم بتبليغ البنك المعني حتى يتأكد من كفاية الرصيد لاقتطاع المبلغ المراد تحويله، ويمكن للزبون إرفاق شيك مصادق عليه حتى يتم تحويل المبلغ دون مراجعة الرصيد لدى البنك، إذ أن مصادقة البنك على الشيك تجعله ضامنا لمبلغ الشيك.[15]

المحور الثالث: و اقع الصيرفة الالكترونية في وكالة بدر بخميس مليانة

1- نشأة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية رقم 281:

وكالة " **بنك الفلاحة والتنمية الريفية رقم 281 بخميس مليانة** " ، كغيرها من الوكالات المنتشرة عبر التراب الوطني، ظهرت بعد ولادة البنك الأم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وقد تم إنشاء هذه الوكالة سنة 1995، وذلك نظرا للطبيعة الفلاحية للمنطقة المحيطة ببلدية خميس مليانة رغم وجود وكالات أخرى في نفس هذا المكان، وهو ما يبين الحاجة لهذه الوكالة في هذه المنطقة، وتقع هذه الوكالة في وسط مدينة خميس مليانة، بالضبط في شارع العقيد بوقرة رقم 92، حيث بدأت نشاطها سنة 1995م برأس مال قدره 500 مليون دج، كما تقوم هذه الوكالة بتغطية ستة مناطق داخل ولاية عين الدفلى (وهي خميس مليانة، سيدي لخضر، بئر ولد خليفة، برج الأمير خالد، طارق بن زياد وعين السلطان)،تساهم الوكالة في تطوير القطاع الفلاحي وترقية نشاطات الصناعة التقليدية والفلاحية، بالإضافة إلى خدمات مصرفية أخرى متنوعة مثل منح القروض، قبول الودائع، تقديم إرشادات ... الخ.[16]

2-الهيكل التنظيمي لوكالة 281 خميس مليانة:

وكالة خميس مليانة لها هيكل تنظيمي خاص بها كباقي الوكالات الأخرى، حيث تتضمن بداخلها عدة مصالح من بينها نجد:[17]

- **المدير:** يتولى إدارة الوكالة ويعتبر المسئول الأول بحيث له عدة مهام من بينها: رسم وتخطيط السياسة العامة للوكالة لعرض البنك أمام السلطات المحلية باعتباره مؤسسة مالية مهمة؛ تثبيت المهام وإتباع تنفيذها، تمثيل الوكالة أمام الآخرين التطبيق الحرفي للقوانين؛

- **الأمانة:** تقوم بتنظيم وترتيب كل ما يخص مدخلات ومخرجات المدير وعلى رأسها الاستقبال والتوجيه، وتتضمن عدة مهام متمثلة فيما يلي:
  - تسجيل الرسائل الواردة؛
  - استقبال وإرسال المكالمات الهاتفية؛
  - الطباعة على الآلة والكمبيوتر؛
  - تنظيم وترتيب المستندات.
- **المصلحة الإدارية:** تعمل في إطار القرارات المنظمة للخدمات المقدمة للزبائن؛

– **مصلحة القروض:** يتم على مستواها دراسة ومتابعة الملفات وتسيير مختلف القروض مع الاستقبال الحسن للزبائن ومساعدتهم على اختيار القروض المناسبة حسب طبيعة نشاطهم والحالة القانونية لمؤسساتهم، ويرأسها رئيس المصلحة، ويتبعها فرع النزاعات وفرع التحصيل المكلف بالقرض؛

– **مصلحة المراقبة والمحاسبة:** تقوم هذه الخلية بمحاسبة القابض والشباك على كمية الأموال الصادرة والواردة في آخر يوم وخاصة المراقبة الدائمة المفروضة؛

– **مصلحة الاستغلال الخارجي:** هي مصلحة متخصصة في إنجاز عمليات تحويل الأموال من العملة الصعبة إلى الدينار الجزائري (الصرف الأجنبي) والعكس.

الشكل (01): مخطط لهيكل الكوادر البشرية بوكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة رقم281 بخميس مليانة :

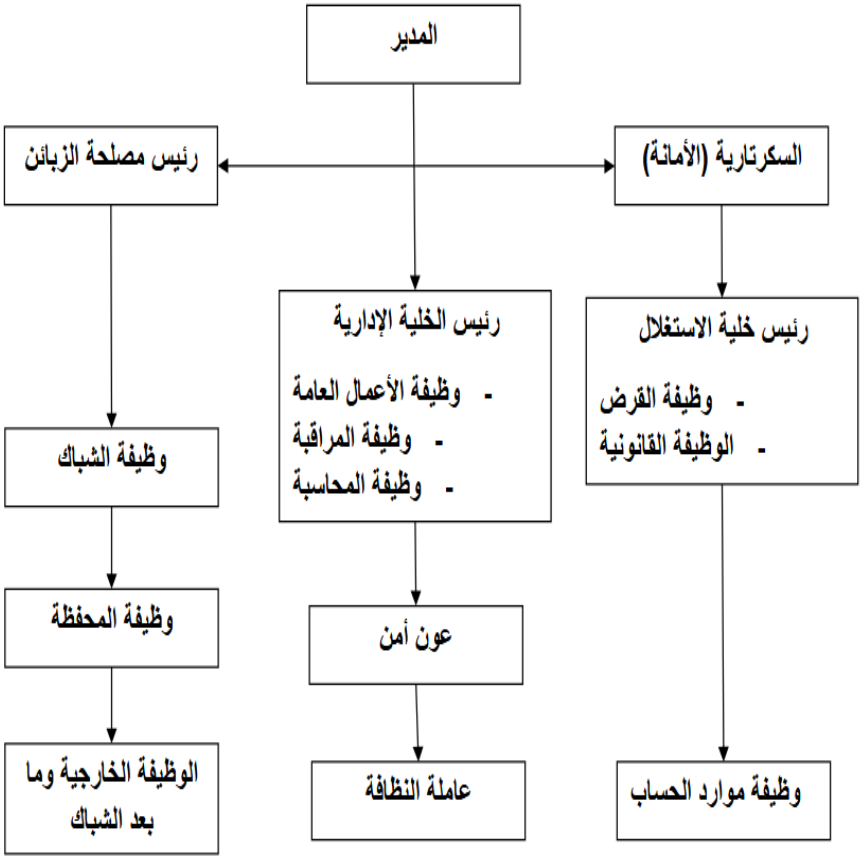

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على وثائق ومعطيات من بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وكالة خميس مليانة

3- البطاقات الالكترونية: هي بطاقات السحب والدفع المغنطة تصدرها شركة SATIM حيث يستفيد منها كل شخص لديه حساب بنكي في أحد البنوك التي تتعامل مع البريد الجزائري، تسمح هذه البطاقة للزبون بتسديد قيمة مشترياته مباشرة من المتجر الذي يقبل التعامل معه.

هذه البطاقة تسمح للزبون بالقيام بعدة عمليات سحب من خلال أجهزة الصراف الآلي داخل القطر الوطني على مستوى البنوك المنخرطة في الشبكة النقدية ما بين البنوك والمتمثلة في BADR بالإضافة إلى البنوك الأخرى CNEP، CPA، BDL، BNA،BEA ، تم التعامل بالبطاقات على مستوى الوكالة سنة 2009 لأول مرة عن طريق بطاقات السحب.[18]

4- وظائف البطاقة الإلكترونية: تعد بطاقة الدفع"BADR " بطاقة وطنية للدفع والسحب، وهي صالحة للاستعمال في الجزائر فقط، إذ توفر للعملاء الخدمات التالية:

- تسديد المشتريات من السلع والخدمات من مختلف المحلات التجارية، فاتورة الفندق أو المطعم. وذلك بمجرد الإمضاء على فاتورة التاجر المشترك في شبكة "BADR"؛
- القيام بسحوبات نقدية من الوكالات البنكية "BADR" والصرفات الآلية للأوراق النقدية الخاصة بشبكة"BADR" أيضا؛

و لها عدة أنواع منها:

– **البطاقة الزرقاء CIB:** هي بطاقة سحب ودفع ما بين البنوك، تصدر من أجل الزبائن ذوي الدخل المحدود سواء أشخاص طبيعيين أو تجار، تستعمل في كامل الأجهزة الآلية GAB، DAB وTPE، بدأت الوكالة التعامل بها سنة 2009، سقف السحب في العملية الواحدة هو 1/3 الدخل الشهري؛

– **البطاقة الذهبية CIB GOLD**: تصدر من أجل الزبائن ذوي الدخل المرتفع الذي يتجاوز 150.000DA والتجار ذوي المعاملات التجارية الكبيرة تتميز بأن السحب بها يكون بقيم كبيرة لكن في حدود العقد المبرم (1/3 حسب العقد)، بشرط أن لا يتجاوز 100.000 دج كحد أقصى في 72 ساعة، حيث بدأت الوكالة التعامل بها سنة 2009.

إذ يستطيع عملاء وكالة 281BADR بخميس مليانة ، القيام بعمليات السحب بالبطاقات الإلكترونية في حدود السقوف التي مُنحِت لهم من أي صراف آلي على مستوى جميع أنواع البنوك الجزائرية التي يتواجد بها أجهزة الـ GAB أو DAB، وتُطبّق عليها نفس شروط السحب في وكالة BADR دون تمييز بينها وبين باقي البنوك الأخرى .[19]

5- خدمة أجهزة الصراف الآلي:

تعد وسيلة دفع الكترونية تتيح للزبون إمكانية السحب بشكل فوري خلال 24 ساعة يوميا وبتكاليف منخفضة، وتساعد على *تسهيل* المعاملات بشكل بسيط دون الحاجة إلى الوقوف على الشبابيك التقليدية وانتظار بفترات طويلة، فهي تتمثل في الموزعات الآلية للأوراق النقدية التي توضع تحت تصرف الزبائن الحائزين على بطاقة السحب المسلمة من طرف الوكالة فهي تعتبر الصندوق الثاني حيث يملأ من طرف الصندوق النقدي للوكالة، موضوع لسحب النقود وهي متواجدة داخل الوكالة، وهي كالآتي:

- **الموزعات الآلية للأوراق النقدية (D.A.B):** هي آلات أوتوماتيكية تسمح للزبون عن طريق بطاقة الكترونية تحمل الرقم السري الخاص به بالسحب المبلغ المحدد دون لجوء إلى البنك ؛

- **الشبابيك الآلية للأوراق النقدية (GAB):** هي آلات أوتوماتيكية تشبه الموزعات الآلية للأوراق إلا أنه بالإضافة إلى خدمة السحب النقدي تقدم خدمات أخرى: كإصدار الشيك، التحويل من حساب إلى حساب، وعلى ذلك فإنها تقدم مجموعة من الخدمات تصل إلى 80 خدمة بما يسمى بـ: "G.A.B. Multifonction 80"
- **نهائي نقطة البيع الالكترونية (T.P.E):** تسمح هذه التقنية بتسديد مشتريات الزبون بواسطة البطاقة الائتمانية يمررها موظف نقطة البيع على القارئ الالكتروني الموصول مع حاسوب البنك الذي يخصم القيمة من رصيد الزبون ويضيفها لرصيد حساب المتجر.

6-عدد المتعاملين بالبطاقات الإلكترونية في BADR 281 بخميس مليانة خلال الفترة (2010-2014): لتوضيح ذلك نستدل بالجدول التالي:

الجدول رقم (1): البطاقات الإلكترونية الممنوحة للعملاء على مستوى وكالة BADR 281 بخميس مليانة خلال الفترة (2010-2014) : (الوحدة: بطاقة)

السنة	CIB	CBRI	CIB gold	TAWFIR
2010	15	160	5	0
2011	24	214	10	0
2012	35	386	17	122
2013	42	495	25	368
2014	50	818	33	705

المصدر: معطيات ووثائق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وكالة خميس مليانة،2017.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن عدد الزبائن الذين يملكون البطاقات الإلكترونية في تزايد مستمر خلال السنوات من2010إلى 2014، وهذا يبين لنا أن البطاقات الإلكترونية أصبحت

تحظى بقبول واسع من طرف زبائن الوكالة، وخاصة بطاقة CBRI التي تزايد مستعملوها من 216 مستعل في 2010إلى 818 مستعمل في 2014، وهي تعتبر بطاقة سحب وتحويل، مخصصة للأجراء، الفلاحون، التجار وكل من يمتلك حساب جاري، و أيضا بطاقة TAWFIR من 122 سنة 2012إلى 705 سنة 2014، وهذا إن دل يدل على التكنولوجيا الحديثة الموجودة داخل الوكالة ،لأجل مسايرة التطورات الحاصلة في مجال الخدمة المصرفية، والسرعة في الأداء. والشكل التالي يوضح لنا وعدد البطاقات الموزعة على الزبائن لوكالة بدر 281خلال الفترة (2010-2014):

الشكل رقم(02) يوضح نوع وعدد البطاقات الموزعة على الزبائن لوكالة بدر281خلال الفترة (2010-2014)

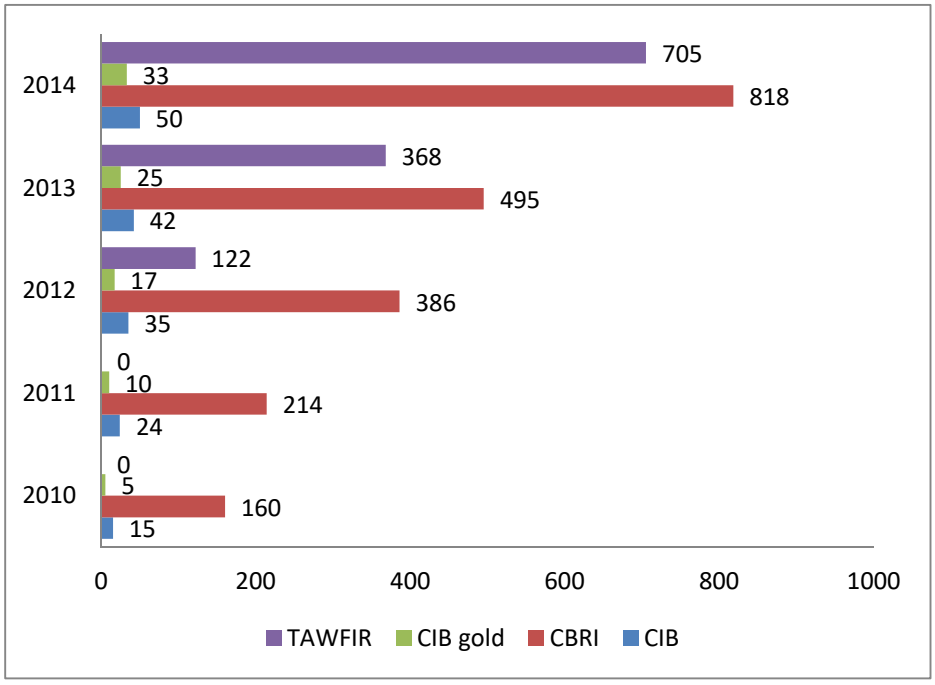

المصدر:من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 01

من خلال ما سبق ذكره توصلنا أنه يستطيع عملاء الوكالة القيام بعمليات السحب بالبطاقات الإلكترونية في حدود السقوف التي مُنحِت لهم من أي صراف آلي على مستوى جميع أنواع البنوك الجزائرية التي يتواجد بها أجهزة الـ GAB أو DAB، وتُطبّق عليها نفس شروط السحب في الوكالة دون تمييز بينها وبين باقي البنوك الأخرى.

خاتـــــمة : من خلال ما تقدم في الدراسة حول " **دور الصيرفة الالكترونية في زيادة كفاءة وأداء الخدمة المصرفية مع دراسة حالة وكالة بدر بخميس مليانة** ، توصلنا إلى أنه رغم كل الجهود المبذولة في معالجة الخدمة الالكترونية التي يقدمها البنك إلا أنها تبقى متواضعة ومتدنية ، و هذا مقارنة بالمصارف الأجنبية التي تتميز بالحداثة والتكنولوجيا الإعلامية، لكن فإنه بالرغم من ذلك توجد بيئة مناسبة لممارسة المصارف الالكترونية نشاطها عن طريق نقل التكنولوجيا.

وعليه فإنه يمكن تقديم بعض الاقتراحات نوجزها فيما يلي:

- إدخال تكنولوجيا حديثة ومتطورة بغية الوصول إلى تحقيق ميزة تنافسية؛
- تطوير إطارات البنك حسب التكنولوجيا المتوفرة؛
- تقديم خدمات على مدار الساعة مما يتيح من توفير الوقت والجهد لأجل جلب المزيد من العملاء؛
- على المصارف التوسع في الخدمات المقدمة وهذا باستحداث منافذ جديدة؛
- نشر ثقافة مصرفية بين المتعاملين، لأجل تقديم خدمات اشمل للصيرفة الالكترونية.

ـ قائمة المراجع:

[1] هالة عبدلي، "**الصيرفة الالكترونية آلية لضمان الجودة المصرفية**"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة عباس لغرور خنشلة، العدد 1 ، جوان 2017، ص385.

[2] سلاوتي حنان ،" **الصيرفة الالكترونية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي**"، مجلة الإبداع ، جامعة البليدة2 ، المجلد 04 ، العدد 04 ، ، 2016 ، ص 24.

[3] رابح زبيري ، ليندة بوزرورة ،" **آفاق الصيرفة الالكترونية في المؤسسة المصرفية الجزائرية**" ، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة البليدة 2،العدد 16 ،2016،ص295.

[4] بن عياد محمد سمير ، سماحي أحمد ،" **التكنولوجيا الالكترونية البنكية : ضرورة أم حتمية بالنسبة المؤسسات المصرفية الجزائرية**" ، جامعة تلمسان، ص4 ، متاحة عبر الموقع : http://elbassair.net/Centre A9minaire/bachar/7.PDF

[5] جلايلة عبد الجليل ، دحو محمد، بن عبد الفتاح دحمان،"**الصيرفة الالكترونية متطلب أساس في نموذج النمو الاقتصادي الجديد في الجزائر**" ، مجلة الاقتصاد و إدارة الأعمال ، جامعة احمد دراية ، أدرار ، المجلد 01 ، العدد 04 ، سبتمبر 2017 ، ص136-137.

[6] نادية عبد الرحيم ،"**تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر**" ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود و بنوك ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011/2010 ، ص 130.

[7]زروقي أمين ، خليفة الحاج ،"**دور استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في تحسين أداء الخدمات البنكية** " ، الملتقى الوطني حول إشكالية استعمال السيولة النقدية في المعاملات التجارية وانعكاساتها على الخدمات المصرفية الجزائرية ، جامعة سيدي بلعباس، 22 و 23 أفريل 2014 ، ص 6 - 7.

[8] فريد النجار، وليد دياب ، تامر النجار ، "**التجارة والأعمال الإلكترونية المتكاملة في مجتمع المعرفة** "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006،ص86.

[9]عبد القادر بريش، "**التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005،ص164.

[10]زروقي أمين ، خليفة الحاج ، مرجع سبق ذكره ، ص 6.

[11]مقدم عبد الجليل ،" **واقع ورهانات تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني وأثرها على أداء البنوك التجارية الجزائرية - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – بشار-**"، Global Journal of Economics and Business– Vol. 5, No. 2, 2018، ص 177.

[12]اوصغير لويزة، "**خدمات الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية** "،مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 07، جامعة برج بوعريرج ،سبتمبر2018، ص375.

[13] بوعافية رشيد، " **الصيرفة الالكترونية والنظام المصرفي الجزائري** "، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة البليدة ، 2005 ، ص 45.

[14] ابراهيم بختي، " **التجارة الالكترونية ، مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة** "، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2008 ، ص 73.

[15]مداح عرايبي الحاج ، بارك نعيمة، " **أهمية البنوك الالكترونية في تفعيل وسائل الدفع الالكترونية في الوطن العربي الواقع والافاق**"، مجلة الاقتصاد الجديد ، جامعة خميس مليانة ، العدد 2، جانفي 2010 ، ص67-68.

[16] معطيات ووثائق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وكالة خميس مليانة، 2017.

[17] معطيات ووثائق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وكالة خميس مليانة،2017.

[18] معطيات ووثائق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وكالة خميس مليانة،2017.

[19] معطيات ووثائق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وكالة خميس مليانة،2017.

التنويع الإقتصادي ضرورة حتمية لإقامة تنمية مستدامة "نماذج لبعض الدول"

د. الوافي خالد

جامعة بسكرة

khaled.louafi1@hotmail.fr

الملخص :

أصبح موضوع التنمية المستدامة أحد المواضيع الهامة التي تراهن عليها جميع الدول دون استثناء ، من خلال الدور الفعال التي تقوم به في بسط الإستقرار الإقتصادي ، الإجتماعي والسياسي ، فهي عملية لتلبية إحتياجات الأجيال المستقبلية والحالية دون التقليل من شأن مرونة الخصائص الداعمة للحياة أو تكامل وتماسك النظم الإجتماعية ومن أجل القيام بها يجب توفير قنوات تمويلية وسياسات اقتصادية تساعد على ذلك ، وبالشكل الذي يحافظ على ديمومة استمراريتها . ومن بين هذه السياسات التنويع الإقتصادي الذي يحتل أولوية كبيرة في معظم الدول التي تعتمد على الإقتصاد الريعي وتعاني الكثير من الهزات و الصدمات ، من هنا دعت الضرورة إلى انتهاج هذه السياسة التي تحد من الكثير من المشاكل والأخطار ، بفضل توسيع قاعدة الإيرادات ، فتح أسواق جديدة ، خلق منتجات جديدة ،...إلخ .

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تبني سياسة تنويع تتوافق مع السياسة العامة للبلاد تكون المخرج للعديد من المشاكل ، كما تكون قناة تمويلية للعملية التنموية بشكل دائم ومستمر ، وتوصي الدراسة بضرورة تنويع القطاعات ، من خلال الإعتماد على القطاع الفلاحي والصناعي .

الكلمات المفتاحية : التنويع الإقتصادي ، التنمية المستدامة ، التمويل الدائم .

Abstract :

Sustainable development has become one of the important issues that all countries are betting on without exception, through their active role in establishing economic, social and political stability. In order to do so, financing channels and economic policies should be provided to help them, in a manner that maintains their sustainability .

Among these policies is economic diversification, which is a high priority in most countries that depend on the rentier economy and suffer a lot of shocks and shocks. Create new products, ... ect.

The study found the need to adopt a policy of diversification consistent with the general policy of the country to be the way out of many problems, and be a funding channel for the development process permanently and continuously, the study recommends the need to diversify sectors, depending on the agricultural and industrial sector.

Key words: Economic diversification, sustainable development, permanent financing.

مقدمة :

إن إعتماد إقتصاد دولة ما على مورد واحد قد يعرضها إلى الكثير من المشاكل ، خاصة إذا كان هذا المورد ريعي ، أين لا تبذل أي جهود لصناعته وإنتاجه سوى تكاليف الإستخراج أو النقل كالنفط والغاز مثلا ، وبالتالي هذا الإعتماد المتفرد على مورد واحد يجعل الإقتصاد يعيش تقلبات وصدمات عديدة ، ويتسم بصفة اللإستقرار سواءا داخل البلد أو خارجه ، ما يسبب حاجز أمام النمو والتنمية .

فالتنويع ضرورة حتمية تسعى معظم الدول النفطية أو غير النفطية إلى تحقيقه ، فهو يزيد من فعالية الإقتصاد ويجعله بعيد عن كل المخاطر ، كما يعطيه المرونة للتكيف مع مختلف الظروف ، والأهم من ذلك أنه يعتبر آلية فعالة للتنمية المحلية ، من خلال خلقه لفرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن العمل ، مما يقلص البطالة ويخفف من الفقر ، كما يؤدي التنويع إلى زيادة القيمة المضافة المحلية ، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال إقامة المشاريع الجديدة ومساهمة العمالة المحلية في إنتاج السلع والخدمات ما يساعد على تحقيق تنمية مستدامة ، يكون تمويلها متنوع ومستدام .

وتعتبر الجزائر من الدول التي تعاني من محدودية مواردها وإقتصاره على الريع البترولي ما سبب لها تذبذب في التنمية وعدم قدرتها على مواكبة الظروف الحاصلة ، واقتصارها على حلول الطبع النقدي أو الإستدانة الخارجية كحل أولوي للمشاكل الإقتصادية ، هذا في غياب بدائل إقتصادية قد تكون الخلاص والمنقذ لمثل هذه الإقتصاديات الهشة .

ـ أهمية الدراسة :

- أصبح موضوع التنويع الإقتصادي من بين المواضيع الهامة ، خاصة في الوقت الحالي أين نشهد تقلبات وصدمات للريع البترولي ، حيث احتل التنويع حيزا كبيرا في سياسات الحكومات ومتخذي القرار .

- الوضعية الحالية التي يعيشها الإقتصاد وجهت الباحثين الإقتصاديين نحو موضوع التنويع حيث أصبح هدفا لأبحاثهم المتنوعة ، والتي قد تقدم الكثير من المقترحات لهذا الشأن .

- موضوع التنويع الإقتصادي يتلاءم مع التغيرات وحالات اللاستقرار التي تعاني منها مختلف اقتصاديات العالم ، فالبرغم من أن موضوع التنويع لا يتسم بالحداثة ، إلا أنه يعتبر من الآليات الفعالة القادرة على مواجهة التغيرات والصدمات .

- تذبذب التنمية ومشاكل النمو نتيجة تتابع أزمات تقلبات اسعار النفط ، حيث كانت الدول الريعية الأكثر تاثرا بالوضع الحالي .

ـ مشكلة الدراسة :

من أجل إدراك الموضوع أكثر ، يستوجب الوقوف على مختلف المجالات المحيطة به لإستجلاء ما أمكن من الحقائق حول التنويع الإقتصادي وقدرته على تمويل التنمية ، وأمام العرض السابق تبرز ملامح إشكالية هذه الورقة البحثية ، والتي يمكن صياغتها على النحو الآتي :

هل يعتبر التنويع الإقتصادي ضرورة حتمية لإقامة تنمية مستدامة ؟

وللإجابة عن الإشكالية تم التطرق إلى المحاور الآتية :

- **المحور الأول :** الإطار النظري للتنويع الإقتصادي .
- **المحور الثاني :** الإطار النظري للتنمية المستدامة .
- **المحور الثالث :** نماذج عن دول منتهجة سياسة التنويع الإقتصادي

أهداف الدراسة :

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى بلوغ عدة أهداف ، أهمها ما يأتي :

- تشخيص واقع الإقتصاد الجزائري من خلال تبيان ظاهرة التنويع الإقتصادي والهدف منها .
- إضهار الإمكانات الحقيقية للتنويع الإقتصادي المتاح في الجزائر .
- عرض وتقييم عملية التنويع الإقتصادي محليا .
- محاولة تقديم وصفة أولية لعملية التنويع الإقتصادي على المدى القصير .

المحور الأول : الإطار النظري للتنويع الإقتصادي

1- مفهوم التنويع الإقتصادي :

يلعب التنويع الإقتصادي دورا رئيسا في النمو الإقتصادي ، كما يساهم في زيادة إنتاجية العوامل ، وتعزيز الإستثمار واستقرار عائدات التصدير خاصة التي تتميز بالتقلبات والصدمات ، لاسيما في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والتي لا تزال تعتمد بشكل كبير على الإيرادات الناتجة عن انتاج النفط أو المعادن .

ويركز الكثير من الإقتصاديين في التنويع الإقتصادي على تنويع الصادرات ، بمعنى السياسات المعتمدة لزيادة أنواع السلع في محفظة التصدير ، وبالتالي التوسع أكثر في الأسواق الخارجية .[1] لكن هناك من يرى أت التنويع الإقتصادي لم يعد منحصرا في توفير أنواع عديدة من المنتجات لتصديرها ، وإنما توسع أكثر ليعرف التنويع الإقتصادي بأنه العملية التي يمكن من خلالها تحقيق مجموعة متزايدة من المنتجات والممارسات داخل النشاط الإقتصادي .[2]

كما يعرف التنويع الإقتصادي على أنه " عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الإعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الإقتصاد ، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أغلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية وبالتالي المساهمة في رفع معدل النمو في الأجل الطويل ".[3]

فالتنويع الإقتصادي هو سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من المخاطر الإقتصادية ورفع القيمة المضافة ، وتحسين مستوى الدخل ، وذلك عن طريق توجيه الإقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة ، بمعنى تنويع الناتج المحلي الإجمالي أو تنويع مصادر الغيرادات في الموازنة العامة ، أو تنويع الاسواق الخارجية .[4]

ومن الناحية المالية يقصد بالتنويع كأحد السياسات أو الإستراتيجيات لإدارة المخاطر ، ويعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة إستثمارية على أكثر من أداة إستثمار وحيدة ، كالأسهم والسندات وصناديق الإستثمار وحتى المعادن والسلع الاساسية .[5]

وبالتالي مما سبق يمكن القول أن التنويع الإقتصادي هو "**عملية تقوم بها الدولة لتنويع منتجاتها وسياساتها الإقتصادية ضمن إستراتيجية هدفها رفع الصادرات وتـ□قيق القيمة المضافة ، مما سيؤدي إلى إنعاش الميزان التجاري وخلق مناصب شغل والمساهمة في تـ□قيق النمو المستدام بفضل خلق منافذ وقنوات تمويلية مستدامة لـ□ ".**

2- دو افع التنويع الإقتصادي :

ربما يكون الدافع الرئيس من التنويع الإقتصادي هو حماية الإقتصاد من الصدمات والتقلبات الناتجة عن الإعتماد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة ، خاصة إذا كانت مادة أولية ، حيث أن على الدول الغنية بالمواد الاولية أن تتبنى سياسة يكون جوهرها إنتاج سلع وتقديم خدمات متنوعة للتصدي أكثر للصدمات الخارجية .[6]

وعموما يمكن إدارج أهم الدوافع فيما يأتي :[7]

- **تخفيف المخاطرة :** حيث تبين الدراسات أن البلدان أقل تحسسا للصدمات هي البلدان الأكثر تنوعا اقتصاديا ، حيث أن المخاطر التي تؤثر على القطاعات المختلفة والمتنوعة ليست مرتبطة ارتباطا إيجابيا .

- **تحقيق النمو الإقتصادي واستدامته :** إن موضوع التنويع الإقتصادي كان حاضرا في وقت مبكر جدا في نظريات النمو من خلال نموذج " Romer "، حيث ركز على تأثير تنويع المدخلات على النمو واستنادا على هذا فإن تنوع المنتجات والتي تعتبر بمثابة المدخلات هي أيضا مهمة لتحقيق النمو، الإقتصادي ، في هذه الحالة فإن الإقتصاد الذي يستطيع إنتاج سلع مختلفة وكثيرة فإن عائدة يكون مرتفعا ، وبالتالي المساهمة في عملية التنمية حيث بينت الدراسات أن النمو والإنتاجية عوامل مرتبطة بشكل كبير وايجابي بالتنويع الإقتصادي .[8]

- تتصف المواد الأولية أنها موارد طبيعية غير كافية ، ومن ثم كان ولا بد من الإعتماد على رمصادر اقتصادية بديلة كافية لضمان تحقيق نمو إقتصادي مستدام .

- يعد استخراج الموارد الطبيعية الأولية كالبترول مثلا نوعا من إستنزاف مخزون راس المال بينما يعتمد تنويع القاعدة الإقتصادية على إيجاد تدفقات داخلية متجددة .

- يعوق تقلب منتجات الدخل القومي الناجم من تذبذب الغيرادات النفطية ، الإستقرار في مستويات الإستثمار وفرص العمل وسوق العمل ، ومن ثم يعرقل خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية التي تحتاج إلى مصادر تمويلية ثابتة ومستقرة .[9]

3- أهداف التنويع الإقتصادي :

للتنويع الإقتصادي أهداف عدة ، يمكن تلخيصها فيما يأتي :[10]

- التقليل من نسبة المخاطر الإقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية بكل مرونة وفعالية .

- تحسين وضمان استمرارية وتيرة التنمية بفضل تنوع القطاعات والتي تعد مصدر للدخل وللنقد الاجنبي ولعائدات الميزانية العامة ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الإستثمار فيها .

- العمل على تجديد قنوات التمويل من أجل ديمومة استمرارية التنمية .

- تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع والخدمات وزيادة الصادرات ، والتقليل من الإعتماد على الخارج في استراد السلع الغستهلاكية ، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى المعيشة .

- تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في عملية التنمية الإقتصادية وتقليص دور الدولة والمؤسسات العمومية .

من زاوية أخرى يمكن التمييز بين أهداف التنويع الإقتصادي من بوابة الزمن ، من خـــــلال ما يأتي : [11]

* فعلى المدى القصير ، قد يكون الهدف من وراء التنويع هو توسيع وتعزيز القطاع الرئيسي ، وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية .

* أما على المدى الطويل فالهدف المنتظر هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الإستثمار في قطاعات اخرى .

4- الحالات والصور الدالة على وجود تنويع اقتصادي :

هناك عدة مؤشرات دالة على وجود تنويع إقتصادي ، نذكر أهمها فيما يأتي : [12]

1-4 معدل ودرجة التغير الهيكلي ، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي ، إضافة إلى زيادة أو إنخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن ن ومن الاحسن أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع ، في حالة توفر البيانات الخاصة بذلك .

2-4 درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي ، وعلاقتها بعدم استقرار سعر المواد الأولية ، ومن المعروف أن التنويع يفترض فيه أن يحُد من عدم الإستقرار هذا مع مرور الزمن .

3-4 تطور إيرادات الموارد الطاقوية كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة ، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الإعتماد على ايرادات قطاع المحروقات .

4-4 نسبة الصادرات غير المرتبطة بموارد الطاقة إلى مجموع الصادرات ، والعناصر المكونة للصادرات الغير ريعية ، وبصفة عامة ارتفاع الصادرات الغير ريعية دلالة واضحة على وجود تنويع إقتصادي .

5-4 تطور إجمالي العمالة بمجملها القطاعي ، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس ويعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي .

5- أنواع التنويع الإقتصادي :

للتنويع الإقتصادي نوعان يسمحان للإقتصاد بالإستقرار والتطور أكثر ، وهما : [13]

1-5 التنويع الأفقي أو التكامل الأفقي : يقصد به ظهور قطاع جديد من النشاط الإقتصادي الذي يسمح بالدخول إلى بعض القطاعات والمجالات الجديدة ، والتي قد تكون مترابطة أو غير مترابطة بقطاع الريع .

2-5 التنويع الرأسي أو العمودي : يقصد به توسيع مجموعة المنتجات المصنعة في قطاع معين الذي يهدف إلى تطوير المنتج وزيادة القيمة المضافة باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة .

6- استراتيجيات التنويع الإقتصادي :

من أجل ضمان نجاح سياسة التنويع الإقتصادي ، من الضروري توافر مجموعة من الخدمات الاساسية كالتعليم ، الصحة ، التطوير والتدريب مما يساهم في تحسين الإنتاجية ورفع الإنتاج ، إضافة إلى البنى التحتية المتطورة ، وإتباع استراتيجية التصنيع التي تعتبر من أهم استراتيجيات التنويع الإقتصادي من خلال إحلال الواردات عن طريق الترويج للمنتوج المحلي والإهتمام بالصناعات المحلية وإستراتيجية تنمية الصادرات ، إضافة إلى دعم القطاعات الغير ريعية من اجل خلق اقتصاديات تنافسية واندماج فعال في الإقتصاد العالمي دون الإعتماد على المحروقات .[14]

7- تقييم درجة التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه:

1-7 تقييم درجة التنويع الاقتصادي :

هناك مجموعة من المعايير التي يتم من خلالها تقييم درجة التنويع الاقتصادي وهي :[15]

- **درجة التغير الهيكلي** : كما تدل عليها النسبة المئوية لإسهام القطاع النفطي مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي ، فضلا عن نمو أو تقلص إسهام هذه القطاعات عبر الزمن .

-**.الايرادات** : تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع الإيرادات الحكومية .

-. **الصادرات :** نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات ، ويدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على زيادة التنويع الاقتصادي ولكن على فترة زمنية طويلة نسبيا . ويمكن أن يمثل التنويع في الواردات وجها مهما للتنويع الاقتصادي ، باعتبار أن الاقتصاد الوطني يستورد من العالم الخارجي السلع والخدمات التي لا تنتجها بصورة تنافسية . وبذلك فإن تطور بنية الواردات يمثل تغير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني .

- الإسهام النسبي للقطاعين العام والخاص في التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت .

2-7 مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

يعد معامل هيرفندال –هيرشمان Herfindahl–Hirschman من أكثر المؤشرات استخداما في قياس التنويع الاقتصادي.يعتمد المعامل على قياس تركيبة وبنية ومدى تنوع عدد من المتغيرات وهي: الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات، الصادرات ، العمالة ، تراكم رأس المال .

استخدم المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير

يعبر عن معامل هيرفندال -هيرشمان بالصيغة التالية

$$\mathbf{H}=\frac{\sqrt{\sum(\frac{Xi}{X})^2}-\sqrt{\frac{1}{N}}}{1-\sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث :

N : عدد النشاطات

Xi : قيمة المتغير في النشاط

X : القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات

-تتراوح قيمة معاملهيرفندال -هيرشمان بين الصفر والواحد ($0 \leq H \leq 1$)

- فإذا كان $H=0$ فان هناك تنوعا كاملا للاقتصاد .

- وإذا كان $H=1$ فإن مقدار التنوع يكون معدوما .

- بمعنى كلما اقتربت قيمة معامل هيرفندال -هيرشمان من الواحد كان ذلك دليلا على ضعف التنويع الإقتصادي [16].

المحور الثاني : الإطار النظري للتنمية المستدامة .

دائما ما إرتبطت التنمية المستدامة بتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين وإشباعها وخاصة الطبقات الفقيرة التي تعاني من تدني مستويات المعيشة الخاصة بها ، غير أن هناك العديد من المجالات التي تساهم فيها هذه الأخيرة ، حيث يتجلى ذلك في الجانب الإقتصادي أو الإجتماعي أو البيئي ، ويظهر ذلك كثيراً في الدول المتقدمة التي تتبنى آلية التنمية المستدامة في تحقيق العديد من أهدافها ، وجعلها من بين أولوياتها .

1- مفهوم التنمية المستدامة :

قدم تقرير الموارد العالمية سنة 1992 م التنمية المستدامة في شكل عشرين تعريفاً واسع التداول ، حيث وزعها على ثلاث مجموعات رئيسة ، فهناك تعريفات خاصة بالشق اللاإقتصادي ، الإجتماعي ، والبيئي ، فاقترن الشق الإقتصادي بمدى تحكم الدول من التخفيض من إستهلاك الموارد الطبيعية والتوجه نحو التصدير ، والعمل على رفع المستوى المعيشي للمواطنين ، أما الشق الإجتماعي فارتبط بالتطوير الصحي والتعليمي ، وتحقيق الإستقرار في النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن . أما على الصعيد البيئي فإن التنمية المستدامة تركز على الإستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية وتعمل على مضاعفة المساحات الخضراء على سطح الكرة الأرضية قاطبة .17

- تعريف التنمية المستدامة :

إستقطب تعريف التنمية المستدامة العديد من المنظمات العالمية والكتاب والباحثين ، لما لها من أهمية وإتساع . ومن بين هذه التعاريف ، " أنها التنمية التي تهيأ للجيل الحاضر متطلباته الأساسية والمشروعة ، دون أن تُخِّل بقدرة المحيط الطبيعي على أن يهيئ للأجيال التالية متطلباتهم ، أو بعبارة أخرى ، إستجابة التنمية لحاجات الحاضر ، دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بنجاحاتها ." 18

وفي تعريف آخر ، حيث تعبر عن عملية لتلبية إحتياجات الأجيال المستقبلة والحالية دون التقليل من شأن مرونة الخصائص الداعمة للحياة أو تكامل وتماسك النظم الإجتماعية ، ويجب التفريق بين أربعة أبعاد للإستدامة ، تتمثل في :

- النظم الإيكولوجية .
- النظم الإقتصادية والأنشطة الإجتماعية .

- الحكم والنشاط السياسي .

- الأداء وقدرات المؤسسات . 19

كما تعرف التنمية المستدامة بأنها " توسيع خيارات الأفراد وقدراتهم من خلال تكوين الرأس مال الإجتماعي لتلبية حاجات الأجيال الحالية بأحسن طريقة ممكنة ، فهي مجموعة من السياسات والأنشطة الموجهة نحو المستقبل ". 20

وهناك من يعرفها بأنها سيرورة تغيير بواسطة إستغلال الموارد وتوجيه الإستثمارات ، والتغييرات التقنية والمؤسساتية التي تساهم في إحداث التناسق والتكامل ، وتدعم الطاقات الحالية والمستقبلية بهدف إرضاء الحاجات البشرية التي قد تكون ضرورية أو كمالية بالشكل الذي يؤدي الى الإرتقاء بالرفاهية الإجتماعية أكبر قدر ممكن . 21

مما سبق يمكن **إعتبار التنمية المستدامة آلية حقيقية لمعالجة قضايا إنسانية وإجتماعية بقدر ماهي قضية تنموية إقتصادية ، حيث تعمل على الإيفاء بالإحتياجات البشرية الحالية دون المساس بالإحتياجات الأجيال القادمة ، بالقدر الذي يساهم في تحسين المستوى المعيشي للأفراد و يحقق الرفاه لهم ، من خلال أبعادها وأساليبها .**

2- أهداف التنمية المستدامة :

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يأتي :22

2-1 تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان :

تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية مستوى حياة السكان في المجتمع إقتصاديا وإجتماعيا ، نفسيا وروحياً ، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو ، وليس الكمية ، وبشكل عادل ومقبول لدى مختلف أوساط المجتمع .

2-2 احترام البيئة الطبيعية :

تركز كثيرا التنمية المستدامة على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل بحذر مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان ، أنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية ، وتعمل على تطوير هذه العلاقة حتى تتمكامل وتنسجم فيما بينها .

3-2 تـ□قيق إستغلال عقلاني للموارد :

تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة ، لذلك تحول دون إستنزافها أو تدميرها وتعمل على إستخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني ، حيث يكون هناك منطق وعدالة في إستغلال الموارد خاصة أن للأجيال القادمة حق كذلك فيها ، لهذا كان التعامل بعناية في هذا الموضوع .

4-2 ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع :

تسعى التنمية المستدامة الى توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع ، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي ، وكيفية إستخدام المتاح والجديد منها في تحسين المستوى المعيشي ، وتحقيق الأهداف المنشودة ، دون أن ينجم عن ذلك آثار بيئية سلبية أو مخاطر ، أو بالشكل القادر على السيطرة على هذه المشاكل والأخطار والتصدي لها بتوجيه مجموعة من الحلول المناسبة لحلها .

5-2 إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع :

وبطريقة تلائم إمكانية وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الإقتصادية ، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ، كما تسعى إلى تطوير إحتياجات الأفراد بالشكل الذي قد يوصلها إلى إحتياجات الرفاه .

ويؤكد ولفنسون (رئيس مجموعة البنك الدولي) أن مؤسستنا تستخدم أهداف التنمية المستدامة كإطار عام مشترك لتوجيه سياستنا وبرامجنا وتقييم مدى فعاليتنا ، وتتمثل تلك الأهداف فيما يأتي : 23

- تخفيض نسبة الأفراد الذين يعيشون في فقر مدقع بمعدل النصف .
- إلحاق جميع الأطفال بالتعليم الإبتدائي .
- التقدم نحو تحقيق هدف المساواة بين الجنسين ، وتمكين المرأة من تحقيق ذاتها وطموحاتها .
- إنقاص معدل وفيات الرضع وأثناء الولادة .
- توصيل خدمات الصحة الى كافة ربوع البلد وجعلها متاحة لكل الافراد .
- ضمان الإستدامة البيئية .

وبالتالي يمكن القول أن أهداف التنمية المستدامة تمس العديد من المجالات إقتصادية ، إجتماعية وبيئية ، يكمن جوهرها في أنها أهداف إنسانية ، تسمح بالرقي والإزدهار خاصة بالنسبة للشعوب التي تعاني البؤس والحرمان .

3- مبادئ التنمية المستدامة :

تتحقق مبادئ التنمية المستدامة عندما نستطيع تحقيق نمو إقتصادي يعتمد على حماية البيئة ويحتاج توفر موارد ، وإذا ما كانت هذه الموارد مدمرة أو مستنزفة ، فإنه لا يمكن أن يتحقق النمو بالكم والكيف الذي نريد ، حيث أن المحافظة على الموارد وإستغلالها بشكل عقلاني يساهم في حصول النمو الإقتصادي ، ويمكن تحديد مبادئ التنمية المستدامة فيما يأتي : 24

1-3 إستخدام أسلوب النظم في اعداد خطط التنمية المستدامة :

يعد أسلوب النظم شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة ، وذلك من منطق أن البيئة الإنسانية لأي مجتمع بشقيها الطبيعي والبشري ما هي إلا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل ، وإن أي تغيير يطرأ على محتوى وعناصر أي نظام فرعي مهما كان حجمه ينعكس

ويؤثر تأثيراً مباشراً في عناصر ومحتويات النظم الفرعية الأخرى ، ومن ثم في النظام الكلي ، لذلك تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب على ضمان تحقيق توازن النظم الفرعية برتبها وأحجامها المختلفة ، وبشكل يفضي في النهاية إلى ضمان توازن بيئة الأرض عامة .

ويمكن القول أن استخدام أسلوب النظم في اعداد و تنفيذ خطط التنمية المستدامة هو اسلوب متكامل يهدف للمحافظة على حياة المجتمعات من خلال الاهتمام بجميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، ودون المساس للجوانب الاخرى بالسلب أو المشاكل التي قد تحدث ، فاجتثاث الغابات والأحراش مثلا يؤدي الى سرعة تدفق المياه السطحية ، وهذا بدوره يزيد من إنجراف التربة وتعريتها ، ويؤدي التلوث الى تدمير الغابات والمسطحات المائية ، وبالتالي أي سياسة منتهجة خاطئة يكون وقعها كبير على المجال بذاته أو المجالات الأخرى .

2-3 المشاركة الشعبية :

التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقِر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في إتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار ، خصوصاً في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذها ، فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى الكلي المحلي ، أي مستوى التجمعات السكانية سواءاً كانت مدناً أم قرى ، وهذا يعني أنها تنمية تحتية أي من الأسفل .

يتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تُمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في خطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها ، ولعل الأسباب التي جعلت من التنمية المستدامة تنمية من أسفل تبدأ من المستوى المكاني المحلي فالإقليمي فالوطني ، تكمُن في الدور المتعاظم للحكومات المحلية والمجالس البلدية والقروية التي تصدر يوميا عشرات القرارات التي تخدم حاجات وأولويات المجتمع المحلي وتعمل على تشكيله وفق نمط معين .

4- أبعاد التنمية المستدامة :

للتنمية المستدامة عدة أبعاد ، وحسب الدراسات السابقة أهمها ، مايأتي : 25

- البعد الإقتصادي .
- البعد الإجتماعي .
- البعد البيئي .

ويمكن توضيح ذلك بالتفصيل في ما يأتي :

4-1 البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة :

نقصد به النظام الإقتصادي المستدام والذي يسمح بإنتاج السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية ، وتحقيق الرفاهية بشكل مستمر ودائم دون الأضرار بالبيئة . وهذا بتغيير أنماط الإنتاج الحالية وكذلك الإستهلاك المعتمد على الموارد الطبيعية بطريقة غير مقبولة عن طريق هدر الموارد الطبيعية ، والبحث عن أساليب جديدة وفعالة لتحقيق إستدامة التنمية الإقتصادية وتلبية الحاجات الإقتصادية دون أضرار بالبيئة والحد من التلوث ، كزيادة عدد المؤسسات المنتجة والتي تراعي وتحترم الجوانب الخاصة بالصحة والتلوث ، كما يجب توفير مناخ إستثماري قادر على جلب العديد من المستثمرين .

4-2 البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة :

نقصد بإستدامة التنمية إجتماعيا تحقيق العدالة في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع وإيصال جميع الخدمات الضرورية إلى جميع الفئات والقضاء على جميع الفوارق بين سكان المدن والأرياف ، والمساهمة في تحقيق التنوع الإجتماعي ، وإتاحة المشاركة في المشاورة للجميع وربطهم بإتخاذ القرارات لتحقيق

الحرية في ذلك ، مع تحديد عامل أساسي في هذا الجانب وهو النمو الديموغرافي المعقول في أي بلد وإحداث التوازن في هذا المجال مع إمكانات الحكومة والدولة ومواردها الطبيعية ، لأن أي زيادة ديموغرافية سريعة لا تحقق التوازن مع تلبية حاجات هذه الكثافة السكانية لعدم قدرة الحكومة في مسايرة هذا النمو السريع ، في ظل محدودية قدراتها في تلبية الحاجات وتقديم الخدمات الضرورية للسكان ، مما يرجح زيادة عدد الفقراء ومن ثم الإستغلال غير الأمثل للثروة ، وبالتالي إستنزاف الموارد الطبيعية وهذا يعيق إستدامة التنمية ، ويثقل على الأجيال المستقبلية ، وبالتالي يمكن حصر الإحتياجات الضرورية الإجتماعية ، فيما يأتي :

- تعميم الصحة وإيتاحها لكل الافراد .
- إجبارية التعليم خاصة للأطفال والمرأة .
- المحافظة وتدعيم التنوع والإختلاف الإجتماعي .

3-4 البعد البيئي للتنمية المستدامة :

تفرض التنمية المستدامة ضرورة المحافظة على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية ، بإتباع أنماط إنتاج وإستغلالها بطريقة عقلانية ، لتجنب إستنزاف الطاقات المتجددة ، وتحقيق التنوع الحيوي ، ونقاء الهواء ، وخصوبة التربة ، والمحافظة على التنوع البيولوجي .

يركز المختصون في مجال البيئة في مراقبتهم للتنمية المستدامة على حدود البيئة والتي تعني أن كل نظام طبيعي له حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الإستغلال والإفراط والإستنزاف ، يعني تدهور هذا النظام البيئي ، ولحماية البيئة يجب تجنب أنماط الإستهلاك والإنتاج القديمة التي تسيء بالبيئة ، والتركيز على بعض الصناعات المعروفة بصداقتها للطبيعة والبيئة ، على غرار الإقتصاد الأخضر ، الطاقات المتجددة ،...،إلخ .

المحور الثالث : نماذج عن دول منتهجة سياسة التنويع الإقتصادي

بالرغم من أنه ليست هناك أمثلة كثيرة عن البلدان النامية التي تبنت الاقتصاديات المتنوعة، إلا أنه هناك بعض الأمثلة الواضحة عن جهود سياسية والنجاحات المحققة في هذا الإطار، فقد درس Coxhead(2007) خبرة طويلة الأجل للبلدان الغنية بالموارد الأولية والموارد الطبيعية. وحدد خمسة من هذه البلدان التي استطاعت تحقيق معدلات نمو مرتفعة على المدى الطويل، وهي ماليزيا وتايلاند وتشيلي وإندونيسيا وسريلانكا، حيث تمكنت من توسيع نطاق صادراتها القائمة على الموارد لتشمل منتجات جديدة وأكثر تطورا .

1- حالة ماليزيا :

بالنسبة لماليزيا فكان لها امتياز متعلق بتنوع مواردها، والتي تتمثل في الموقع الجغرافي الجيد وكذلك منتجات الغابات، التي سبقت النفط والمواد الغذائية من حيث التصدير، حيث قامت باستثمارات ضخمة في تطوير الأراضي وزراعتها بالإضافة إلى مخططات لتوسيع وتحديث إنتاج المطاط وزيت النخيل، زيادة على اهتمامها بمجال التكنولوجيا والبنية التحتية، وخاصة في مجالات الطاقة والاتصالات والنقل. كما شملت تدابير لخفض تكاليف العمالة، حيث تحولت استراتيجيات نحو المنتجات ذات التكنولوجيا العالية ورفع مستوى المهارات، عن طريق إقامة علاقات التبادل مع الجامعات في استراليا وكندا وبرامج تنمية المهارات برعاية مشتركة من قبل اتحاد الصناعة وجامعة العلوم والتكنولوجيا .

2- حالة اندونيسيا :

اهتمت اندونيسيا باستخدام سياسات فعالة لتشجيع الزراعة في مواجهة القطاع النفطي المزدهر والمتقلب، وذلك بخفض التكاليف المحلية لتشجيع الصادرات وتنويعها، تم تمويل هده الاستثمارات بعائدات النفط لتطوير موارد الغاز الطبيعي، سواء للتصدير الى اليابان وكمدخل لإنتاج الأسمدة

التي تم توزيعها بأسعار مدعمة، وتعزيز الزراعة والاقتصاد الريفي عن طريق سلسلة من البرامج من أجل امتصاص البطالة وتوفير المدارس والطرق وغيرها من الهياكل القاعدية المحلية .

3- حالة اندونيسيا :

وعلى العكس من ماليزيا وإندونيسيا، فقد ركزت التشيلي من أجل تطوير وتنويع صادراتها على المنتجات ذات القيمة العالية التي تعتمد على قاعدة مواردها المتنوعة. وكان ذلك من أعم الدعائم الأساسية التي ساعدتها على التنفيذ الناجح لسياستها المالية لمواجهة التقلبات الدورية، وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد من خلال الادخارات المرتفعة خلال سنوات الطفرة المالية .[26]

4- سياسة التنويع في دول الخليج العربي :

لقد أدى انهيار أسعار النفط إلى بروز الحاجة إلى التنويع الاقتصادي في دول الخليج العربي، ورغم أن جهود التنويع الاقتصادي التي بذلتها الحكومات الخليجية حققت بعض التقدم والنتائج الإيجابية في السنوات القليلة الماضية إلا أنها لازالت مطالبة ببذل مجهودات أكبر واتخاذ إجراءات أكثر جرأة في هذا المجال ، لقد بدأت العديد من دول الخليج اتخاذ بعض التدابير

المرتبطة بالتنويع فيالفترة الممتدة ما بين 1970و1980، حيث ركزت على رأس المال، دعم الصناعة، الاستثمار في البنية التحتية (الطرق والمساكن والمستشفيات والمدارس والمياه والكهرباء)؛ ودمج عمل الحكومة والخدمات الخاصة (التعليم، والصحة، والتجارة، والنقل، والخدمات المصرفية)، كما ركزت على البتروكيماويات والأسمدة الكيماوية والصلب والألومنيوم (نظرا لانخفاض تكلفة المواد الهيدروكربونية)

من جهة أخرى،أصبحت المملكة العربية السعودية مكتفية ذاتيا في إنتاج القمح في عام 1984، وبدأت شركة الصلب في البحرين عام 1985واهتمامها بالأعمال المصرفية الخارجية في عام 1975، وإنشاء المناطق الحرة في دبي منذ منتصف 1980، صياغة السياسات كفيلة بتنويع الاقتصاد الخليجي والبحث عن مصادر بديلة في ادارة الاقتصاد وتحقيق الفوائض، ما يؤكد ارتفاع البدائل مع انحصار العوائد من الثروة البترولية خلال الفترة 2000إلى 2010 فقد تراجعت مساهمة النفط من91٪ .[27]

الخاتمة :

حاولنا من خلال هذا البحث إبراز الدور الفعال الذي يلعبه التنويع الإقتصادي في تعزيز التنمية المستدامة ، واعتباره أحد المحركات الإيجابية للإقتصاد ، بفضل الإرادات العالية التي يوفرها ، كما أنه يحد الكثير من المشاكل و الأخطار خاصة كالتقلبات والصدمات .

فالتنويع الإقتصادي سياسة فعالة لتدعيم الدخل القومي ، والقادرة على تعويض القطاع الريعي ، بفضل تنوعها من خلال سلع جديدة ، أسواق جديدة ، صادرات ، ..إلخ . كما بينت الورقة البحثية أن الدول المتطورة والتي تتصف بتنمية مستدامة تتميز بتنوع اقتصادها ، وهذا ما دفع ببعض الدول السائرة نحو النمو إلى انتهاج سياسة التنويع والتي ترى فيه المنقذ لمشاكلها وأزماتها .

التوصيات :

- الإهتمام بالقطاع الفلاحي باعتباره أحد أهم القطاعات التي يمكن الإرتكاز عليها في تحقيق الإكتفاء الذاتي والتصدير للخارج نظرا لما تملكه الدول المعروفة بالتربة الجيدة والمناخ المناسب لإقامة مثل هذه النشاطات .

- تشجيع النشاط الصناعي لا سيما التركيز على الصناعات الغذائية التي يمكن ان تلعب دور كبير في زيادة حجم الصادرات وتصبح مورد هام للعملة الصعبة .

- الإهتمام بالقطاع السياحي باعتباره طريق مضمون لجلب العملة الصعبة .

قائمة المراجع:

[1]Akram Esnov (2009) : **Economie Diversification : Determinants and policy Implication** , Revenue Watch institute ,p4 .

[2] Unated nations Framework Convention on climate change (UNFCCC) (2009) : **economic diversification** , p8.

[3] حامد عبد الحسين الجبوري ، **التنويع الإقتصادي وأهميته للدول النفطية** ، صحيفة الديوان الإلكترونية ، http://www.aldiwan.org تاريخ الإطلاع 2019/10/19 ، ساعة الإطلاع 40: 08

[4] المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، التعريف بمفهوم التنويع الإقتصادي وأهدافه ومحدداته ، http://www.arab-api.org تاريخ الإطلاع 2019/10/19 ، ساعة الإطلاع 22: 10 .

[5] نفس المرجع

[6] Osakwe Patrick , N(2007) : Foreign aid , **Resources and Export Diversification in Africa : A new Test of Existing theories** , United nations Economic Commission For Africa , African Trade Policy Centre , Work in Progress No.61 , p 24 .

[7] Singer.H.w (1950) : **The Distribution Of Gains between Investing and Borrowing Countries** , American Economic Review , vol.40 , No.2 , pp 473-485 .

[8] Berthélmy Jean-Claude (2005) : **Commerce International et diversification économique** , Revue d'économie politique 5/2005 (vol.115) , p 591 .

[9] عاطف لافي مرزوق ، **التنويع الإقتصادي في بلدان الخليج العربي : مقاربة للقواعد والدلائل** ، مجلة الإقتصادي الخليجي ، العدد 2013/24 ، ص7 .

[10] المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، مرجع سابق .

[11] بن قانة اسماعيل ، بخلوة باديس ، مداخلة بعنوان **سياسات التنويع الإقتصادي في نظريات ونماذج النمو الإقتصادي** ، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الإقتصادي في الدول المغاربية بين البدائل والخيارات ، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ، 2و3 نوفمبر 2019 ، ص 3 .

[12] ممدوح عوض الخطيب ، **الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في القطاع غير النفطي السعودي** ، المجلة العربية للعلوم الإدارية ، المجلد 17 ، العدد 52 ، ص 25 .

[13] عدنان محريق ، بن حمودة محبوب ، **التنويع الإقتصادي : المفهوم والأهداف والمبررات ومؤشرات قياسه** ، الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الإقتصادي في الدول المغاربية بين البدائل والخيارات ، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ، 2و 3 نوفمبر 2016 ، ص 8 .

[14] ناجي بن حسين ، **دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه ، قسم الإقتصاد ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 2007 ، ص 78 .

[15] United Nations **Conference on trade and Development (2010) : UNCTAD , Handbook of statistique** , Nations Unies , New York et Genéve , p4 .

[16] ناجي بن حسين ، مرجع سابق ، ص 81 .

[17] G.ferone, D.Debas, A.S. Genin, **Ce que développement durable veut dire** , édition d'organisation , 2005 , p8 .

[18] عثمان محمد غنيم ، ماجدة محمد أبو زنط ، **التنمية المستدامة : فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها** ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 ، ص 28 .

[19] النظام العالمي للتنمية المستدامة ، **شبكة المعرفة الكبرى للقرار والاستراتيجية** ، مأخوذ من مرجع httpp/gssd.nsit.edu بتاريخ 16-08-2019 على الساعة 22:15 .

[20] B.Burgenmeier , **Economie de développement durable** , 2éme éd , Bruxelles , 2005 , p 38 .

[21] G.Ferone , D . Debas , Op Cit , p 9 .

[22] ماجدة أبو زنط ، عثمان محمد غنيم ، **التنمية المستديمة ، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن 2007 ، ص 22 .

[23] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية مستقبلنا المشترك ، ترجمة محمد كامل عارف ، **سلسلة عالم المعرفة** ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، عدد 1998 ، 142 ، ص 83

[24] رحالي حجيلة ، **التنمية في ظل المتغيرات العالمية (من التنمية الإقتصادية الى التنمية المستدامة)** ، مجلة معارف ، العدد 17 ، ديسمبر 2014 ، ص 170 .

[25] مجيد شعباني ، محمد بوستة ، **إدارة رأس المال الفكري والتنمية المستدامة** ، مجلة دراسات ، العدد الإقتصادي ، المجلد 5 ، العدد 2 ، جوان 2014 ، ص 139- 140 .

[26] Gelb , Alan (2010) : **Economic Diversification in ressource rich countries** « center for global development , p13 .

[27] Hvidt , Martin (2013) : **Economic Diversification in GCC countries** :Past record and future trends , p17 .

دورتكنولوجيا المعلومات في تنمية اقتصاد المعرفة

د.عبد القادرخداوي مصطفى د.خلفاوي منية د.صدقاوي صورية

sedkaoui.soraya@gmail.com mouniakhelfaoui@yahoo.fr mustaphalotfi62@yahoo. fr

جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة- الجزائر

ملخص:

يرتكز اقتصاد المعرفة على التنمية البشرية والاستثمار في البحث والتطوير والإبداع التكنولوجي، وقد ضاعفت ثورة التقنيات من المعارف والابتكارات والصناعات الراقية والتكنولوجيات الجديدة. وأهمية تكنولوجيات المعلومات تكمن فيه في كونها منتجًا لابتكارات الأنشطة التي تحددها المعرفة، وهي تدخل أيضا في عمليات خلق المعرفة الجديدة، وتتلقى منتجات جهود الابتكار.

سنسعى في بحثنا إلى استعراض الصلات بين المعارف والأنشطة ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تقود إلى تنمية البحث والابداع وتعين على نشر المعرفة وتجهيزها في سياق إنتاج مادي وفكري، سواء كان ذلك في إطار مدمج أو في هيكلة مناسبة.. وستكون لنا إطلالة على بعض آثار الحراك الرقمي باعتباره يقوم على مبادئ تكنولوجية ويعزز من عمق الاستخدام الإلكتروني وفق رؤية تستند إلى الأعمال الفكرية والبرمجيات والتقنيات.

كلمة مفتاحية: المعرفة، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، اقتصاد المعرفة، مجتمع المعلومات، التعليم الالكتروني.

تصنيفات JEL: C66 ، D83 ، O32

Abstract: *The knowledge economy is based on human development and investment in research and development and technological innovation. The technology revolution has increased knowledge, innovations, high-end industries and new technologies. The importance of information technologies lies in the fact that they are the product of the innovations of activities defined by knowledge. They also enter into new knowledge creation processes and receive products of innovation efforts.*

In our research, we aim to review the relationships between knowledge and ICT-related activities, which lead to the development of research and creativity and help to disseminate and create knowledge in the context of physical and intellectual production, whether in an integrated framework or in an appropriate structure. Digital activity is based on technological principles and enhances the depth of electronic use according to a vision based on intellectual works, software and technologies.

Keywords: Knowledge Economy, Information Technology, Knowledge, Knowledge Economy.

Jel classification codes: D83, D83, O32

1. مقدمة:

لقد نما اقتصاد المعرفة لارتباطه الوثيق بمختلف المنتجات والخدمات الرقمية، كما أدت الأنشطة كثيفة المعرفة إلى تطوير القدرات ونشر المعرفة وزيادة فرص العمل الجديدة في الكفاءات العالية. ويجري ترقية العمل المعرفي وتأمين أساسيات هذا الاقتصاد وخلق القيم من الاستغلال المعرفة والتكنولوجيات. ذلك لأن السمة البارزة في الاقتصاد الرقمي تأتي من الجهود الإلكترونية التي تتطلبها الخبرات والموارد لغرض استغلالها تجاريا. وهذا الاقتصاد يشهد، اليوم، ثورة تكنولوجية شاملة يقودها الاستثمار والاستخدام الضخم للمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، بل وأن هناك حراك شديد في سوق العوامل ومنتجات العولمة، وزيادة في أهمية الأصول غير الملموسة والإنفاق المؤسسي والمشاريع الاستثمارية الرقمية، وهي التي تدفع إلى تنويع آليات توليد المعرفة واستساغتها وتزيد من الابتكارات التكنولوجية، فضلا عن كونها أضحت هي نفسها الداعم الأساسي لترقية أساليب التسيير والتحكم، كما أضحت المساهم الأساسي في ارتقاء المؤسسات الصناعية لتستوعب أنشطتها (الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك) مجمل التطورات التكنولوجية ومرتكزات الجودة الشاملة.

ـ مشكلة البحث : يساعد تقدم تقنية المعلومات في مجالات الإلكترونيات والاتصالات، فضلاً عن التغييرات الجذرية الجارية في النظم والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك توافر تشكيلات غير مسبوقة من المنتجات والخدمات المعرفية.. كل ذلك يساعد في التحول تدريجيا إلى مجتمع المعرفة، والذي من متطلباته تحقيق مستويات عالية في التنمية البشرية وتداول تطبيقات كثيفة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

يمكن صياغة إشكالية بحثنا في السؤال الرئيسي التالي:

كيف يؤدي الحراك الإلكتروني إلى الاقتصاد المعرفي في ظل التطورات التكنولوجية ؟

ويترتب عن هذا السؤال جملة من الأسئلة الفرعية، من أهمها:

- ما هي مستجدات اقتصاد المعرفة ؟ وما هي أهم مكوناته وركائزه ؟ وما دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطويره ؟

- كيف يتم استغلال الحراك الرقمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف قطاعات الاقتصاد والمجتمع ؟

- ما هي اتجاهات تطوير اقتصاد المعرفة من جراء الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ؟

نظرا لاعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع في الحياة اليومية، فإنها تخلق سوقا واسعة للسلع والخدمات الرقمية. وليس عيبا أن نعترف بأن بحثنا تشوبه نقائص في بعض فقراته، كما يتضح ذلك في مؤشرات قياس الاقتصاد القائم على المعرفة.

ـ أهمية البـحث وهدفه: تنبع أهمية بحثنا من خلال النظر في المحددات الأساسية لاقتصاد المعرفة وما يلحقها من تطورات، وكذلك البحث في أولويات السياسة التنموية الرقمية وتوجهاتها الاقتصادية، لغرض تأسيس بيئة تتداول فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنتاجاتها، استنادا إلى المعرفة. فالأمر يحتاج إلى المزيد من التفكير والبحث لاستيعاب مجمل قضايا الأنشطة الرقمية، لتستفيد منها نهضة المجتمع في مجال التكنولوجيا والاقتصاد واكتساب المعارف. كما تكتسب مقالتنا أهميتها أيضا من أهمية الدور الذي تلعبه تقنيات المعلومات والاتصالات في ترقية ودعم مجمل عمليات وأنشطة التنمية والتعليم.

ـ المنهج المتبع وهيكل البـحث : جمعنا فقرات بحثنا بصورة سلسة وبسيطة اعتمادا على مصادر جديدة ومتنوعة، وقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لتحديد طبيعة اقتصاد المعرفة ومفهومه وأنماطه ومدى تأثير مختلف العوامل التكنولوجية في تحول المجتمع نحوه، لأن هذا الأسلوب يناسب تقرير الحقائق وتتبع المفاهيم ذات الصلة. وكان لنا أن نعتمد على نتائج دراسات حالات عرضية لبعض مجالات هذا الاقتصاد، لأخذ فكرة عن أنشطتها ومستجداتها، وهذا لغرض تدعيم هذه الأنشطة التي تخدم المجتمع والاقتصاد الواعد، ومنها الاقتصاد الافتراضي الذي يعتمد كلية على وصلات الانترنت.

تم تقسيم بحثنا إلى أربعة مباحث رئيسية. تضمن المبحث الأول (التنمية الرقمية ومتطلباتها)، الأدبيات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال ودورها في تنمية الاقتصاد والمجتمع، والمزايا التي يمنحها التطبيق الجيد لتكنولوجيا المعلومات والاتصال واستخدامها. وتحدثنا في المبحث الثاني (اقتصاد المعرفة وركائزه)، عن للتكنولوجيات والمعرفة وضرورة زيادة الاستثمار فيهما، وصولا بهما إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، وأثناء ذلك أشرنا إلى الاتجاهات التي تتم فيها خلق المعرفة واستخداماتها. أما المبحث الثالث (مجتمع المعلومات والاقتصاد)، فقد تناولنا فيه مفهوم مجتمع المعلومات توسعه خاصة مع ارتفاع النمو وزيادة الاستثمار الرقمي، وأشرنا إلى قطاعاته ودورها في الإسهام بالتكنولوجيات الجديدة. وأخيرا وفي المبحث الرابع (التعليم الإلكتروني وتطويره)، فقد خصصناه لمزايا التعليم الإلكتروني، بهدف استخدامه في النهضة التعليمية، وفق رؤية تستند إلى الأعمال الفكرية والبرمجيات والتقنيات.

2. التنمية الرقمية ومتطلباتها :

1.2. الاقتصاد الرقمي: أصبح استخدامُ المعارف وسيلةٍ للإنتاج والتّنميةِ، وتعاظَمت تراكماتها كركيزة أساسية للفكر الجديد ومعيار جوهري للتنمية المستدامة[1]. ويعمل الاقتصاد الرقمي على نشر مجتمع المعلومات والمعرفة وتشجيع بناء الحكومة الالكترونية والشركات الالكترونية والتجارة الالكترونية والمصارف الالكترونية والإدارة الالكترونية، وهو ما يؤدي إلى إحداث تغيرات جوهرية في طبيعة العمل بها، ومنها بالخصوص استخلاص العوامل التي تؤثر على طرق استخدام الانترنت، مما يتيح تطوير أساليب استخدامات التقنيات والبرامج الملائمة لخدمة هذا التغير، ذلك لأن هذه العوامل تتدعم بمكانة الانترنت وما توفره من معلومات سريعة ودقيقة، وسهولة الوصول إلى المعلومات. زيادة على عدد المشتركين في الانترنت، واستخدامهم للتعاملات عبره، وتطوير استخدام البرمجيات وإدارة الموارد البشرية والأنشطة التعليمية والتكوينية. وستتيح منصة برمجيات طريق المعلومات السريع، سيطرة كاملة على الكيفية التي تُدار وتُقدم بها المعلومات.

ولتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أثر حاسم في تغيير طريقة خلق واقتناء وجمع ومعالجة المعلومات ونقلها، ويمكن اعتبارها بنية تحتية لتطوير الحاسبات والشبكات وأيضا البرمجيات. فالعامل المحدد للتغيير الاجتماعي هو زيادة دور المعلومات وتوسيع نطاق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى جميع مناحي الحياة والقطاعات، وهي بذلك تتيح فرصا اقتصادية كثيرة من خلال تنويع الإنتاج والسلع، وأيضا من خلال مساهمتها في سلاسل القيم المضافة.

وتعزز ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من مساعي الانتقال إلى اقتصاد المعرفة، بما يضمن شيوع وتداول التكنولوجيات الحديثة للوصول إلى المعرفة الشاملة، وهنا تبرز أهمية التعليم الإلكتروني في كونه يُعد وسيلة لنشر المعرفة في المجتمع، حيث تتحول كافة المنظمات والمؤسسات إلى أداة للتعلم المستمر في أي وقت وفي أي مكان وعلى جميع المستويات ولمختلف القدرات. فالاستثمار في التعليم يعد المطلب الأساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولذل فالاهتمام بتكوين القدرات البشرية عن طريق التعليم والتدريب بهدف اكتسابها المهارات والقدرات اللازمة للمشاركة في العملية التنموية والتي من خلالها يستمد النمو الاقتصادي مادته، لأن الشخصية المتعلمة لابد وأن تكون منتجة ومساهمة في عملية التنمية، كما أن التعليم يتأثر بسياسات التنمية وبأولويات الاستثمار والاستغلال.

كما يؤدي اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تحسين إنتاجية الشركات، حيث ترتبط المكاسب التي تحققها هذه الشركات بتفاعلها بشكل أفضل مع بيئتها، وتختص هذه البيئة بإدارة الموردين والعملاء، وتوسيع نطاق إنتاج المنتجات، وتحسين الخدمات المقدمة، مع الأخذ

بعين الاعتبار خصوصيات الطلب. حيث يسهم انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أن تصبح المنظمات أكثر اهتماماً بالعاملين بها والمتعاملين معها، ومن ثم فالإدارة الالكترونية تُعد وسيلة لتحسين الأداء التنظيمي وتيسير الحصول على الخدمات، لتتيح لأعداد كبيرة من العملاء الحصول على المعلومات باستمرار. كما يتيح تنظيم المعرفة من جهته لتكامل المعرفة وتراكمها وتجهيزها، ويسمح بالوصول سريعا إلى المهارات ويزيد من وتيرة تبادل المعلومات وكفاءة عمليات الابتكار. وكذلك يعين في معالجة خلل نقص المهارات المعرفية المطلوبة في الوظائف التي تتطلب مهارات في تقنية المعلومات، وكذا سد الفجوات التي تعتريها الشبكات الإلكترونية أحيانا من جهة الكفاءات الرقمية، خاصة وأن بعض وظائفها أصبحت تسهل من فرص العمل عن بعد[2].

وتتبنى المؤسسات الرائدة الممارسات المعرفية الأصيلة لتعزيز الاستفادة من جهود التنمية البشرية وتكاملها مع نظمها وسياسات تطويرها. وكذلك الاستفادة من قطاع المعلومات باعتباره صناعات معرفية تضم التعليم والبحوث والتنمية والاتصالات ووسائل المعلومات وخدماتها، وما توفره أيضا من تسهيلات لإيصال المعلومات للمستهلكين وإنتاج الأجهزة والبرامج التي تمكن من معالجة المعلومات، ومن خلال تعليم وتدريب يفيان بتنمية طاقات الإبداع، لتتولد الأفكار وتزداد تطورا إلى الدرجة التي تمكن المنظمة من تعظيم نقاط قوتها الرقمية وإرساء أبعاد استراتيجية لتنمية مواردها، وتعزيز التميز التنظيمي بوسائل معرفية جد راقية. كما أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة لتحسين القدرة التنافسية وتخفيض تكاليف المعاملات التي ينطوي عليها إنتاج السلع وتبادلها، إضافة إلى زيادة كفاءة وظائف الإدارة، وتمكين الشركات ومؤسسات الأعمال من الوصول إلى المعلومات، لإتاحة اطلاق أنشطة جديدة. بل يتعدى الأمر حدود إنتاج الفكرة إلى التجسيد الميداني لها[3]، وهو عملية شاملة تتجاوز تغيرات الخصائص التقنية لتشمل التغيرات التنظيمية والاجتماعية والتجارية.

2.2. تكنولوجيا المعلومات: لقد رافق انتشار فكر العولمة وانفتاح الأسواق عالمياً، تطور مثير وسريع في تقنيات المعلومات، والتي تشتمل مزيجا من تقنيات الإلكترونيات الدقيقة وتقنيات الحاسبات وتقنيات الاتصالات وتقنيات حفظ المعلومات ومعالجتها ونقلها وتوزيعها[4]. وأهميتها المتزايدة تكمن في كونها أصبحت منتجة لابتكار الأنشطة التي تحددها المعرفة، وهي تدخل أيضا في عمليات خلق المعرفة الجديدة، وتتلقى منتجات جهود الابتكار.

ومع تطور نظم المعلومات، وازدهار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ظهرت نظم معلومات مبنية على الحاسبات لسد الاحتياجات الرقمية المتزايدة، حيث أثرت بدورها على الأجهزة التسييرية والإدارية، من حيث كفاءتها وتطوير أدائها.. وبصورة عامة، انعكست هذه التقنيات الجديدة على

منظمات الأعمال، وأنتجت أوضاعاً وممارسات وأساليب اصطبغت آثارها على هياكل الموارد البشرية وفعاليتها في المنظمات والمؤسسات. وتتجلى آثار التقنيات الحديثة بوضوح، في كونها اختزلت فجوات المكان والزمان، وحققت المزيد من الترابط بين مكونات التنظيمات وأسواقها والمتعاملين معها، مما حقق الاستجابة السريعة لمتغيرات السوق والوفاء الآني لمتطلبات الزبائن. وقد انعكست تلك الآثار في تنامي الاحتياج إلى فئات جديدة من المتخصصين في أعمال البرمجة، من أصحاب القدرات في استيعاب التقنيات الجديدة وتطبيقاتها.

إن التكنولوجيات بأنماطها المختلفة تُعد من المتطلبات الرئيسية للنمو على المدى الطويل، وكذلك متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة، مما يوفر للتجار والصناعيين والمستهلكين خدمات وقنوات رقمية عديدة، ويسهل عليهم من إدارة تدفق معلومات أنشطتهم.. وتُطرح المسألة هنا، في كيفية الوصول إلى هذه التكنولوجيات؟ والإجابة ليست بسيطة على الإطلاق، لأنها تتطلب تراكم معرفي مسبق وكبير مع تعبئة رؤوس أموال وفيرة وعلى مدى فترات طويلة، كما أن نجاح هذا الانتقال لا يقتصر على أنشطة تكنولوجية محدودة، لأنه أحوج من أن تكون قادرة على توليد حراك للتنمية ككل، خاصة في قطاع الصناعة. وفي هذا الاتجاه، يتحدد المنهج القائم على الصناعة في اقتصاد المعرفة على أنه تلك الصناعات التي تشارك في إنتاج وتوليد المعرفة باستخدام المعرفة ذاتها وبدرجة كبيرة، وقد حددت منظمة التعاون والتنمية، شروط النهضة الصناعية في اقتصاد المعرفة ليشمل زيادة قيمة الصناعات المتوسطة، وصناعة الخدمات ذات القيمة المضافة العالية (المالية والتأمين، الاتصالات السلكية واللاسلكية، والخدمات التجارية)، وترقية قطاعي التعليم والصحة[5].

3.2. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات : تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هي اختصار لـ"المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا" وهي تغطي هذه المركبات.. وتُستخدم أيضا في سياقات مختلفة، مثل ما قد تشير إليه في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أو ما تشير إليه في التقنيات التي تساعد في الوصول إلى المعلومات من خلال الاتصالات، والتي تستخدم الإنترنت والشبكات اللاسلكية والهواتف المحمولة ووسائط الاتصال الأخرى.. ولا يوجد تعريف متفق عليه لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لأن المفاهيم والأساليب والتطبيقات والمشاركة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتطور باستمرار وبسرعة كبيرة. غير أن من الاتجاهات الجديرة بالاهتمام للإحاطة بمدلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي النظر في استخدامات التكنولوجيا الرقمية المتوافرة لمساعدة الافراد والشركات والمؤسسات على استخدام المعلومات.

وتعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) مصطلحًا موسعًا لتكنولوجيا المعلومات (IT) وهي تتشكل من مجموعة أجهزة وأدوات تساعد في تخزين المعلومات ومعالجتها واسترجاعها، وتوصيلها عبر أجهزة الاتصالات المختلفة إلى أي مكان في العالم[6]. وهذه التكنولوجيات تؤكد على دور الاتصالات الموحدة وتكامل الاتصالات (خطوط الهاتف والإشارات اللاسلكية) وأجهزة الكمبيوتر [7] ، بالإضافة إلى برامج المؤسسات والبرامج الوسيطة الضرورية والأنظمة السمعية البصرية، التي تمكن المستخدمين من الوصول إلى المعلومات وتخزينها ونقلها ومعالجتها[8]. كما يستخدم مصطلح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للإشارة إلى اندماج الشبكات السمعية والبصرية والشبكات الهاتفية مع شبكات الكمبيوتر من خلال نظام واحد للموصلات. وكما نرى فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي موضوع واسع ومفاهيمه في تتطور مستمر[9]، وهو يغطي أي منتج يقوم بتخزين المعلومات أو استردادها أو معالجتها أو إرسالها أو تلقيها إلكترونيًا في شكل رقمي.

من منظور التفاعل بين التكنولوجيا والاقتصاد والمجتمع، يمكن القول بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي تشمل مجموعة متقاربة من المعدات والتطبيقات الرقمية في مجالات الإلكترونيات الدقيقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإلكترونيات الضوئية والبيانات. ويتم استخدامها وتوظيفها على نطاق واسع وبشكل منهجي من جانب الوكلاء الاقتصاديين والاجتماعيين وهي تغطي[10] أي منتج يخزن أو يسترجع أو يعالج أو يرسل أو يستقبل المعلومات إلكترونياً في شكل رقمي. كما تهتم أيضًا بالطريقة التي يمكن أن تعمل بها هذه الاستخدامات المختلفة مع بعضها، حيث أصبحت لها أسس ونماذج تقنية واقتصادية، فضلا عن انعاشاتها التقنية والإنتاجية للقطاعات الصناعية.

وقد شهدت تكنولوجيا الاتصالات تطورات سريعة، شملت المجالات الآتية[11]:

- الكم الهائل من المعرفة في أشكال تخصصات ولغات عديدة،
- تكنولوجيا الاتصال الحديثة التي ابتدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية وانتهت بالأقمار الصناعية،
- توغل الحواسيب في كافة مناحي الحياة وامتزجت بكافة وسائل الاتصال. وهي تحتل مكانة جوهرية في اقتصاد المعرفة، ومن جهة أخرى، فإنّ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي أساس ابتكارات الخدمات والمنتجات في مجمل قطاعات هذا الاقتصاد. حيث يتيح تعدد وسائل الاتصال اقتناص الفرص المعرفية لفائدة النمو والتنمية، ويقوي المنافسة بين النظم الاجتماعية للابتكار

والإنتاج والخدمات.. لتسهم كل هذه المتطلبات في عمليات الاستقطاب الجغرافي للأنشطة الرقمية لصالح الجهات الثرية بالموارد المعرفية، فالابتكار الصناعي على سبيل المثال، يحتاج بدوره إلى ابتكارات تنظيمية ومؤسسية تخص مهارات الموظفين التي تستفيد من تقدم المعرفة، خاصة عندما يتحكم هؤلاء الموظفون في المعلومات التي يحصلون عليها ويتداولونها بكفاءة عالية.

3. اقتصاد المعرفة وركائزه :

1.3 اقتصاد المعرفة: من التعاريف التي تناولت اقتصاد المعرفة ذلك التعريف الذي يشير إلى أن هذا الاقتصاد ينشئ الثروة من خلال عمليات المعرفة وخدماتها (الإنشاء، والتحسين، والتقاسم، والتعّلم، والتطبيق والاستخدام للمعرفة بأشكالها) في مختلف القطاعات، اعتمادا على الأصول البشرية واللاملموسة ووفق خصائص وقواعد جديدة[12]، استنادا إلى القدرات العلمية العالية في استيعاب المعلومات وتحويلها إلى معارف قابلة للاستخدام، وكذلك سرعة تكيفها وتعلمها وامتلاكها للخبرات اللازمة لذلك، مع إتقانها فن التعامل مع تقنية المعلومات وتطبيقاتها[13]. وهو ما يبرز دور اقتصاد المعرفة في اقتصاد الذي تلعب فيه المعرفة دورا محوريا في خلق الثروة وتنميتها، وهو يتسم بأنه اقتصاد وفرة أكثر من كونه اقتصاد ندرة، لأن المعرفة فيه تزداد من جراء الاستهلاك والاستخدام وتنتشر بالمشاركة، غير أن المعارف العملية والمتخصصة منها بالخصوص لا يمكن أن تتوفر إلا من خلال تعليم رسمي ولا يمكن اكتسابها من خلال الاستغلال فقط.

وقد ازداد استخدام المعرفة والمعلومات والتكنولوجيا وأصبح الاستثمار في المعرفة أحد العوامل الانتاج والانتاجية، وبرزت أهمية اقتصاد المعرفة وتأكدت أيضا من خلال الدور الذي تؤديه المعرفة في تحديد طبيعة الاقتصاد وأنشطته وفي تحديد الوسائل والاساليب المستخدمة في هذه النشاطات وفي توسعها وفي ما تنتجه وفي ما تلبيه من احتياجات وما توفره من خدمات وما تحققه من منافع وفوائد للأفراد والمجتمع[14].

يتميز اقتصاد المعرفة[15] بالديناميكية التكنولوجية ويغطي مجمل القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة ومختلف الصناعات، والتي قد لا ترتبط بالضرورة بالابتكار المتطور. ويكون أكثر ازدهارا، عندما يجري في إطار مؤسسي مناسب، ونظام تعليم راقي، وبنية تحتية قوية للاتصالات وأبضا في كنف نظام تمويل داعم وقوي. وهو بحاجة يحتاج إلى بيئة تجارية تحكمها سيادة القانون، وتدعمها حكومة خالية من الفساد.

من أهم خصائص اقتصاد المعرفة[16]:

- دور أكبر لرأس المال البشري وزيادة المعرفة لتوفير مصادر جديدة للنمو الاقتصادي،

- المعرفة هي مورد غير محدود، وهي محرك رئيسي للإنتاجية،
- زيادة أهمية المعرفة الضمنية والمهارات والقدرة على تنفيذ المعرفة المقننة،
- يساعد الشركات على أن تكون أكثر كفاءة وديناميكية وابتكارًا،
- النمو في قطاعات الخدمات كثيفة المعرفة مثل التعليم والاتصالات والمعلومات،
- الاقتصاد المعرفي وصناعة التكنولوجيا الفائقة ترفعان من مجال التشغيل الآلي المتزايد لعمليات الإنتاج.
- النمو في الاستثمار في التكنولوجيا العالية والصناعات،
- يقود الابتكار كل من المنتجين والمستخدمين (الأنظمة الأساسية مفتوحة المصدر وكذلك ملاحظات العملاء)،
- تعزيز توزيع المعرفة والاستفادة من ممارسات العمل الجديدة.

وتشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أن اقتصاد المعرفة يرتبط بـ[17]:

- صناعة التكنولوجيا الفائقة: الكمبيوتر، الالكترونيات، الفضاء،
- صناعات قطاع الخدمات: الرعاية الصحية والتعليم وتصميم البرمجيات،
- خدمات الأعمال: التأمين والمعلومات والاتصالات.

وبصورة عامة، يمكن النظر إلى أي نشاط ينتج معرفة جديدة كجزء من اقتصاد المعرفة[18]، وهو يختص بالمجالات الآتية:

- **التصميم**: ابتكار منتجات وخدمات وبيئات وخبرات جديدة،
- **الهندسة**: فرع من فروع التصميم يتطلب معرفة واسعة بالرياضيات والعلوم الصحيحة،
- **تكنولوجيا المعلومات**: إنشاء وتشغيل أنظمة تعمل على أتمتة تطبيقات الأشياء التي يستخدمها الناس،
- **العمليات التجارية**: تحليل وتحسين العمليات التجارية،
- **التسويق**: التسويق بما في ذلك تطوير المنتجات والتوزيع والمبيعات،
- **تجربة العملاء**: تطوير وتقديم تجارب العملاء،
- **البـ ث والتطوير**: عمليات مكثفة لاكتشاف معارف جديدة أو تطوير قيمة جديدة مثل اختراع نموذج أعمال جديد،
- **التعليم**: تستند المعرفة إلى قوة عاملة متعلمة. التعليم الذي يشجع على الاكتشاف وحل المشكلات والتصميم،

– **الوسائط**: تطوير المعلومات والترفيه مثل الأفلام والفيديو والكتب والصحف والمدونات والألعاب.

وهناك من المقومات ما ترشح قطاع الخدمات ليكون من أكبر المستفيدين من الاقتصاد الجديد، لكونه يعتمد على المعلومات بالأساس وعلى عمليات توليد المعرفة فضلا عن كون القطاع برمته يظل محل منافسة أكثر انفتاحا[19].

2.3 المعرفة والاقتصاد: المعرفة هي مجموعة معلومات مُهيكلة وموجهة حول موضوع ما ومدعمة بقواعد وتجارب، وفي الغالب تندمج ضمن إطار تحصيلها أو هيكل التفكير لصاحبها. وإدارة المعرفة تعني إدارة رأس المال الفكري الذي يعتبر مصدر ثري للأفكار والإبداع، ولها وظائف صياغة وتطبيق استراتيجية استثمار الموارد الفكرية والتنظيمية والإبداعية والتقنية، ثم تنظيم المعرفة وتنسيق عمليات تدفقها. وبالتالي بناء نظم المعلومات والعمل على تنمية وتطوير العقل التجميعي وإنتاج المعرفة لدعم الأنشطة الأساسية[20]. وهي تأخذ صيغا متعددة ووفق ضرورات ثقافية واقتصادية، تشمل ما يختزنه الموروث المعرفي وما تجود به هذه المعرفة نفسها، كما أن لهذه الصيغ قدرات متباينة في توليد الثروة. وتجري محاولات عديدة لفهمها وتحديد قضاياها، وقيمتها وتصانيفها: وفق تشكلها، أو وفق درجة التخصص والتجريد المطلوبة في وظائفها المختلفة.. ومن قضاياها الملحة نسجل أيضا مدى درجة التأثير الذي تبلغه الأعمال المعرفية حتى يتلقفها الاقتصاد الجديد، وفي عديد المنتجين للمعرفة.. فهذا الاقتصاد ينظُر إلى المعرفة على أنها مُحرك العملية الإنتاجية وفي نفس الوقت هي سلعة لها تبعاتها الاقتصادية في الأسواق[21]. ويقتضي التحول إلى اقتصاد المعرفة تبنّي استراتيجية زيادة مصادر إنتاج ونقل المعارف (كالتعليم والتكوين والبحث والتطوير) وإقامة بنى تكنولوجية فوقية وتحتية.

فاقتصاد المعرفة إنما يقوم على فهم مجمل لدور المعرفة ورأس المال الفكري في تطوير الاقتصاد والاجتماع، وهو يعتمد بشكل متزايد على الأنشطة كثيفة المعرفة والشبكات الرقمية والصناعات الراقية والتي تسعى أيضا إلى تحسين الخدمات وتخفيض دورة حياة المنتجات وتطويرها. كما نجد هذا الاقتصاد يهتم أيضا بتوسيع نطاق تسهيل إنتاج السلع على خطوط تجميعها، وكذلك تصميم وتصنيع وتنفيذ أفكار الأنشطة البديعة.

يشير مدلول المعرفة في اقتصاد المعرفة، إلى عنصرين مهمين يجب الوقوف عندهما من وجهة نظر الاقتصاد. أولاً: إن حقيقة المعرفة ترتبط بالعمل البشري وثانياً، إن حقيقة توليد المعرفة ينشأ على أساس التفاعلات بين الأفراد والجماعات والمنظمات والمجتمعات. فالمنهج الاقتصادي يركز على حقيقة أن المعلومات هي مدخلات في العمليات التي يتم من خلالها توليد المعرفة، حيث

توفر المعلومات منظوراً جديداً لتفسير الأحداث والظواهر، وبالتالي فهي مادة ضرورية للحصول على المعرفة وبناءها. وفي فعل المعرفة، يتم إنشاء تدفقات تراكمية بين البيانات والمعلومات والمعرفة، هذا التيار من شأنه أن يولد معارف ويعزز من استخدمها من قبل الوكلاء الاقتصاديين لاتخاذ قراراتهم داخل الهيكل الاقتصادي، وأيضا تمثيل المعرفة المتولدة اقتصاديًا من خلال وظائف الإنتاج والخدمات، وعلى هذا النحو تتعزز مكانة وريادة شركات إنتاج التقنيات اقتصاديا[22].

تنقسم قطاعات الاقتصاد الجديد إلى قطاعات معلومات أولية وقطاعات معلومات ثانوية[23]:

فقطاعات المعلومات الألولية، تشمل:

- قطاعات إنتاج المعرفة والابتكار: أنشطة البحث والتطوير والخدمات المعلوماتية،
- قطاعات توزيع المعلومات والاتصالات: التعليم، خدمات المعلومات الحكومية، خدمات الاتصالات،
- قطاعات إدارة المخاطر: البنوك، وشركات التأمين،
- قطاعات تشغيل المعلومات والخدمات المعلوماتية: الكمبيوتر، البنية الاساسية للاتصالات،
- السلع المعلوماتية: الآلات الحاسبة، أشباه الموصلات،
- الخدمات المساعدة: الخدمات المكتبية، التجهيزات،
- تجارة الجملة في السلع والخدمات المعلوماتية.

وتضم قطاعات المعلومات الثانوية (وفقا للتصنيف الصناعي العالمي الموحد ISIC)، ما يلي:

- قطاعات منتجة لسلع قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات،
- قطاعات منتجة لخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات،
- قطاعات مستخدمة لخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات.

3.3 المعرفة والابتكار: يعتمد اقتصاد المعرفة على تكنولوجيا المعلومات ويستند إلى الابتكار، وكلا المفهومين يؤكدان على أهمية المعرفة والتكنولوجيا، في مفهوم الاقتصاد الجديد، فهما اللذان يتصدران ريادة الأعمال والعولمة[24]. كما يُستخدم مصطلح الاقتصاد المعرفي أيضا لوصف الهيكل الاقتصادي في مجتمع المعلومات الناشئ، والذي يعتمد على النجاح الاقتصادي في الاستخدام الفعال للأصول غير الملموسة مثل المعرفة والخبرات والإمكانات الابتكارية[25]. وقد شهد هذا الاقتصاد نمواً قوياً في العقود الأربعة الأخيرة بسبب ثورة التقنيات التي مكنت من نشر المعارف،

وهو بحد ذاته، يرتكز على كثافة الابتكارات. فالعامل الرئيسي للازدهار والنمو الاقتصادي هو رأس المال المعرفي المتفوق. وهذا هو السبب الرئيسي، الذي يجعل من المعرفة هي القوة الدافعة نحو النمو الاقتصادي والإنتاجية وتثمين والموارد وخلق ميزات تنافسية مستدامة[26].

فاستناد اقتصاد المعرفة إلى الابتكار، يعني تطوير أو تكييف منتجات أو خدمات جديدة (أو محسنة بشكل كبير) أو عمليات أو أساليب تسويق أو هياكل تنظيمية جديدة للشركة أو جديدة في السوق أو جديدة في العالم. وهناك أولويات تخص السياسات المساعدة في تحسين كفاءة وفعالية نظم الابتكار[27]، من أهمها:

- تحسين تنظيم الاتصالات،
- المساعدة في سد الثغرات المحددة في خطط واستراتيجيات الابتكار الوطنية، وتشجيع الاستثمارات في البحث والتطوير،
- تطوير النظم البيئية التي تسمح لرؤوس الأموال الاستثمارية وشركات الأسهم الخاصة بالنمو.

وتعزز ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من وتيرة الانتقال إلى اقتصاد المعرفة، بما يضمن شيوع وتداول التكنولوجيات الحديثة للوصول إلى المعرفة الشاملة، وبذلك تتبوأ هذه المعرفة مكانتها من مقْدِرتها على إنتاج الثروة بحسب حظها من التعلم وجهود المتعلمين المهرة لترقية مستويات البحث الإبداع، حيث يتم التركيز على الأمور الآتية[28]:

- مراكز التميّز المحلية: بتأسيس مراكز متخصصة وذات تميّز مبني على إمكانيات محلية متاحة،
- مجالات التميّز: للارتقاء بمستويات العلم والمعرفة وبالتركيز على الميادين الاقتصادية الحيوية،
- تنمية الكفاءات البشرية لتأهيل السلع والخدمات إلى مستوى راقية.

وتعد شبكات الاتصالات الحديثة والموثوقة: النطاق العريض الثابت واللاسلكي، مكونًا أساسيًا لاقتصاد المعرفة، لأنه يتيح الوصول إلى المعلومات ومشاركتها[29]. كما أن الاستثمار في البنية التحتية للاتصالات يمكن الشركات والمستهلكين من تدعيم الخدمات التي تعتمد على هذه البنية، مثل مراكز البيانات وحدائق التكنولوجيا وإنتاج البرمجيات والأجهزة، مما يخلق ظروفا مواتية تساعد في تطوير الأعمال القائمة على المعرفة. وتعمل العديد من البلدان وفق استراتيجيات تحسين الوصول إلى الإنترنت باستخدام مزيج من الحوافز التجارية وتطوير البنية التحتية، وكذا العمل على تأسيس مراكز الابتكار الرقمي والمجمعات التكنولوجية.

4.3 معيار الانتقال إلى مجتمع المعرفة: تُستخدم معايير ومؤشرات مجتمع المعلومات للوقوف عند مستوى الانتقال إلى مجتمع معلومات، حيث تحتل فيها ثقافة المعلومات وإرسائها في التنمية

الشاملة، والثقافة التي تحيط باستخدام المعلومات، إلى جانب التوعية وتنمية القدرات والمهارات التي تكفل بإدراك الحاجات إلى المعلومات، وتحديد هذه المعلومات والإفادة منها بصورة فعالة وتقييمها. كما تستخدم مؤشرات البنية التحتية للمعلومات، لعلاقتها بجودة المعلومات ذاتها والتطبيقات الإلكترونية والبرمجيات، وهي تقوم على انتشار شبكات المعلومات بمختلف أنواعها. وكذلك تصف مستوى استخدام الخدمات المعلوماتية المطروحة في ظل المجتمع الرقمي.

وقد برزت الحاجة مبكرا إلى استناط معايير ومؤشرات لتقييم الاقتصاد القائم على المعرفة. وتُعَدّ منهجية البنك الدولي، من المبادرات الرائدةِ في تحديد وقياس هذا الاقتصاد، بهدف الوقوف على مدى جهود التوجه نحو اقتصاد المعرفة، ولتكون أيضا مرجعاً لصُنّاع القرار والخبراء ومساعدتهم في رسم الخطط والسياسات التنموية. ويمثل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محورا رئيسا في مؤشر البنك الدولي، مما يؤكد على أن اقتصاد المعرفة يقوم في الأساس على استثمار إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة قطاعات الاقتصاد والمجتمع (جدول1). وهذا المؤشر يرصد حال المعرفة ويقيس مستوياتها عبر مجالات معرفية متنوعة، من خلال مؤشرين رئيسيين، هما مؤشر المعرفة ومؤشر اقتصاد المعرفة، وهما[30]:

- مؤشر المعرفة Knowledge Index: ويهدف إلى قياس قدرة الدولة على توليد المعرفة وتبنيها ونشرها بحث تشكل مستندا جوهريا في نظمها الاقتصادية، وهو يتألف من ثلاثة مؤشرات: التعليم والتدريب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار.
- مؤشر اقتصاد المعرفة Knowledge Economy Index: ويهدف إلى قياس مدى جاهزية البيئة والمجتمعات لاستخدام المعرفة كمقوم اقتصادي في تظمها الاقتصادية، ويتألف من أربعة مؤشرات: نظام الحافز الاقتصادي والمؤسسي والتعليم والتدريب ونظام الابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويتم استخدام متغيرات بطاقة الاداء الرئيسية Basic Scorecard كمؤشرات للتعرف على الأداء الاقتصادي لدولة ما وموقعها في طريق تحويل اقتصادها إلى اقتصاد قائم على المعرفة (جدول2).

وعندما يتأسس مجتمع المعرفة سيرتكز العمل في المعرفة والخبرات التي تمتلكها الشركات وموظفوها ورأس مالها المعرفي المتفوق، وتصبح أنشطة الشبكات القائمة على المعرفة جزء لا يتجزأ من عملها وتطورها، ومن خلالها يتم أيضا صياغة المعارف وتدوينها، لتسهم في ارتقاء المنظمات تكنولوجيا. ويزيد تأثيرها على المنظمات وتدفعها إلى تخزين المعارف الجديدة أو تشارك فيها أو

تنتجها، أو تتجاوب مع المبتكرين والمستخدمين للتكنولوجيات الجديدة، أو تقيم علاقات على أساس الاستخدام الفعال لنوع جديد من المعرفة.

4. مجتمع المعلومات والاقتصاد:

1.4 مجتمع المعلومات: يحتل مجتمع المعلومات مكانة رئيسية في هيكل اقتصاد المعرفة، وهو مؤلف من خمس قطاعات رئيسية، تتعلق بالتعليم والصحة والاتصالات والترفيه وكذلك البنوك والتأمينات. وهو فضلا عن ذلك، يُعد رافد أساسي للاقتصاد، يشمل الأنشطة المعلوماتية فضلاً عن السلع المطلوبة لهذه الأنشطة، ونراه يهتم أيضا بالبحوث والتنمية والاتصالات ووسائل المعلومات وخدماتها. فمؤسسات قطاع المعلومات تنتج المحتوى المعلوماتي وقواعد البيانات والإحصائيات، وتتولى شركات الاتصالات توزيع هذا المحتوى، كما يتولى منتجو الأجهزة تصميم وصناعة وتسويق الحواسيب وتجهيزات الاتصالات والإلكترونيات.. مما يؤدي إلى رواج سوق الحواسب الشخصية والهواتف الذكية في حقل التجارة والأعمال، بوصلاتها العالية، لتصبح المعلومات في بيئة اليوم تمثل ركيزة أساسية للنشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي.

وقد توسع كثيرا مفهوم مجتمع المعلومات مع ارتفاع النمو وزيادة الاستثمار الرقمي. ذلك لأن الوزن الاقتصادي للقطاعات المتعلقة بعلوم الكمبيوتر والاتصالات ومعالجة المعلومات تلعب دوراً حاسماً للأفراد والشركات التي تتألق في سياق ريادي يحددها امتيازها الصناعي والتجاري وكذلك ابتكاراتها التي تشمل أنشطة تصميم المنتجات وتسويقها، لغرض سيطرتها في السوق أو ولوج أسواق جديدة بسلع جديدة (تصميم وتسويق، التسعير..)، فتميزها يستند إلى وجود سلع وخدمات معلوماتية قائمة بذاتها، إلى جانب اعتمادها على التكنولوجيا الفكرية. وتلعب أيضا قطاعات التصنيع والتعمير والزراعية والطاقة والنقل والبنية التحتية دورًا رئيسيًا في اقتصاد المعرفة[31]، لأنها تشكل سوقًا ضخمًا للتكنولوجيات الجديدة وهي تسهم في رفع الإنتاجية وتعزيز كفاءة الطاقة الإنتاجية، وتدعم جهود العملاء الصناعيين لتحديث منتجاتهم وعملياتهم من خلال البحث والتطوير والاستثمار في المعدات والأنظمة والصناعات الحديثة.

وبإمكان الطفرة الإلكترونية المساعدة في إشراك مختلف شرائح المجتمع في الحراك الالكتروني، من خلال التواصل والعمل معا لصياغة السياسات بشكل يستجيب للاحتياجات. مما يؤدي إلى زيادة مستخدمي الشبكات الرقمية وإطلاق مبادرات تأسيس المواقع الالكترونية لتوحيد الرؤى والأهداف من حيث الخدمات. وهو ما يُفترض أن تكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قوية في قطاع التعليم والتكوين، وتكون فيه أجهزة الحاسوب والبرمجيات مُدمجة بشكل كامل في عمليات التعلّم ، يمكن تقسيم اقتصاد المعلومات إلى ثلاثة قطاعات رئيسية، وهي[32]:

– صناعة المحتوى المعلوماتي: Content Information وتتم عن طريق المؤسسات التي تنتج الملكية الفكرية، وشركات الانتاج التي تقتني الملكية الفكرية وتقوم بتجهيزها بطرق مختلفة، ثم تقوم بتوزيعها وبيعها لمستهلكي المعلومات.

– صناعة تسليم بث المعلومات: Delivery Information يتمثل في قطاع إنشاء وإدارة شبكات الاتصال، والبث الذي يتم من خلال توصيل المعلومات إلى شريحة عريضة من المستفيدين، وتشمل شركات الاتصالات والشركات التي تدير محطات البث.

– صناعة معالجة المعلومات: Processing Information تقوم هذه الصناعة على معالجة البيانات والمعلومات وإنتاج منتجات معرفية ذات قيمة مضافة عالية تتمثل في برامج الكمبيوتر ونظم التشغيل المختلفة للأجهزة والشبكات.

2.4 توسع مجتمع المعلومات: يمكن حصر هيكل الاقتصاد الرقمي في الحكومة الإلكترونية التي تعاظم شأنها، حيث يُفترض أن تستمر في طرح تطبيقاتها، استنادا إلى شبكات الاتصال التي تربط مختلف الهيئات المنضوية تحتها، ومنها بالدرجة الأولى قطاع التعليم. والعمل في هذا الشأن يحقق بامتياز مقاييس الإنتاجية والكلفة والجودة، ويسري تشجيع الاستثمار الرقمي وتوفير بيئة مواتية، لتتأسس الشركات المختلطة أو تتأسس فروع للشركات الرائدة، لتستفيد منها القوى العاملة المتخصصة تكنولوجياً، وينتعش قطاع البرمجيات، ويتم تدعيم قطاع تكنولوجيا المعلومات بحدائق تكنولوجيا التجهيزات الإلكترونية، والاشتراك في مشروعات التنمية ذات صبغة الإلكترونية، مع توفير خدمات الاتصالات والبنى التحتية، والاستفادة من وصلات المعطيات العالية السرعة.

على امتداد العقود الأربعة الماضية تنامي الاقتصاد الخدمي العالمي خاصة مع ثورة المعلومات والاتصالات وتسارعت وتيرة تجارة الخدمات بمستويات عالية، وقد بلغ إجمالي الإنفاق السنوي في عام 2017 في سوق التجارة الإلكترونية للسلع الاستهلاكية ما يقرب من 1.5 تريليون دولار. حيث يستعمل حوالي 1.8 مليار شخص من مستخدمي الإنترنت مواقع التجارة الالكترونية بنسبة 45 %. وتعد تقنيات المعلومات والاتصال من الأدوات الأساسية للمجتمعات الناهضة المؤسسة على المعرفة، وهي تمثل تحولاً جوهريا من استغلال الموارد الطبيعية والمادية إلى انتشار البيانات والمعلومات، وما يتصل بهما من ممارسات، وما يصاحبها من اتجاهات اقتصادية. فتقنيات المعلومات والاتصال وفرت الأدوات والوسائل التي حسنت كثيرا من مناحي الحياة الإنسانية.

إضافة إلى الإنترنت التي أحدثت تغييراً جذرياً في أساليب التجارة، وسهّلت من الإصدارات الإلكترونية.

فالشركات والعلامات التجارية والناشرون والإعلاميون يلجؤون بشكل متزايد إلى الانترنت للوصول إلى العملاء، علما بأن الشركات العالمية تحوز على قدرات عالية للوصول إلى الأسواق. ويعمل الاقتصاد الافتراضي على خلق فرص جديدة للعمل لفائدة عمال وأصحاب مشاريع ذوي خبرات متقدمة في مجالات التكنولوجيا والتسويق، من خلال المواقع الإلكترونية والخدمات الجديدة، ونظم أخرى تهدف إلى كسب المستهلكين. كما تنامى التسويق عبر الإنترنت، وتطورت أدوات تصميم السلع الافتراضية. وفي هذا المعنى الافتراضي، فأن تصميم السلع وتطوير التطبيقات يظل جزء من الاقتصاد الرقمي التقليدي بدلا من الاقتصاد الافتراضي.

لقد أدى اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع إلى تسهيل العمل للشركات الرقمية لتولي المهام والعمليات التجارية في مواقع مختلفة، فمنذ ثلاثة عقود فقط، برز نموذج جديد يسمى حشد المصادر[33] CrowdSourcing إلى جانب نموذج التعهيد[34] Outsourcing التقليدي. كما تمت الاستعانة في هذه التعاملات بمصادر خارجية تنطوي على مهام يؤديها موظفون أو مقاولون عبر الإنترنت. ويمكن هنا، النظر إليها كامتداد لحملات التسويق المألوفة. نشير إلى بعض أنشطته الأساسية، مع استشراف إمكانات تنميتها، من خلال مشاريع العمل التي تتيحها فرصه، ومزايا تطوير الاقتصادات المحلية والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والفرص التجارية والخبرات المطلوبة لها.

وهناك تزايد مُلاحظ في الاعتماد على المصادر الخارجية وفي حشد المصادر وصناعة الخدمات المصغرة microwork، وبالرغم من أن خدمات هذه الأخيرة لا تتطلب خبرة تكنولوجية عالية، حيث يتم اللجوء إلى توظيف عمال (عاديين) كثيرين في المهام الرقمية، بهدف تسويق السلع الافتراضية. وتعمل اليوم الكثير من الشركات لتوسيع نطاق حل المشاكل التي يمكن معالجتها بهذه التقنية. ويمكن لاستراتيجيات تحسين طرق فاعلة في سلسلة القيمة أن تزيد من القيمة المضافة ونطاق النشاط، اعتمادا على خدمات الدعم المتراكمة وخبرات خدمة تنويع المنتجات[35].

يتضمن Microwork تقسيم الأنشطة المستندة إلى البيانات إلى مهام صغيرة ليجري توزيعها على الموظفين عير تعاقد من الباطن، وهي تتعلق بمقاطع الصوت والفيديو والتصنيف لمحركات البحث أو تحديث قواعد البيانات، بمهارات منخفضة وبأجر زهيد، وغالباً ما توجد في أماكن محدودية التعلم والتقدم الوظيفي. وتشير التقديرات إلى أن صناعة microwork ستحوز على سوق كبيرة في غضون السنوات القليلة المقبلة. كما هو الحال مع الخدمات والصناعات

الافتراضية، غير أنه من المهم، من منظور التنمية، البحث في كيفية تقييم وتوزيع هذه العائدات، من بين الروابط المختلفة في سلسلة القيمة. حيث يقع أغلب حلقاتها العليا من سلسلة القيمة في البلدان المتقدمة.

يتم تنظيم الأنشطة في الاقتصاد الافتراضي في سلاسل قيم تشمل وظائف العمل والتسويق والجودة. حيث يتعين على أصحاب مشاريع الخدمات الجزئية ابتكار طرق تُحسن من مراكزهم في سلاسل القيم، وذلك بتقديم تشكيلات متنوعة من الخدمات والسلع الإلكترونية. ويبقى الأمل معقودا في زيادة الطلب على المهام الإلكترونية، وبناء القدرات لمزاولة هذه الصناعة، ومساعدة المنتجين في تطوير الأعمال التجارية الرقمية. والتي بإمكانها أن تعزز من التنمية الرقمية وتفسح المجال للتدخلات المجدية لتطوير الشبكات والخدمات الرقمية المُنشِئة لفرص عمل في إطار اقتصاد رقمي.. والأمر يصدق أيضا عند تطوير شبكات النطاق العريض والأقمار الصناعية، وكذلك أية حيازة لثروات جديدة يجلبها الاقتصاد الافتراضي عبرهما، وعندئذ يكون من السهل الوصول وبسرعة عالية إلى وصلات الانترنت.

فنحن على أبواب ثورة صناعية جديدة، تتسم ببزوغ تقنيات ومحركات علمية راقية، من بينها تقنية الذكاء الصناعي، الروبوتات، انترنت الأشياء، علم الجينات الوراثية، الحاسوب الكمومي، تقنية النانو.. وعند انتشارها ستزداد تأثيراتها وقدراتها في إحداث التغييرات الجذرية على أنظمة الانتاج والعلاقات الاقتصادية وطريقة تسيير المجتمعات، وستكون هذه الثورة دافعة إلى تحول قطاعات كثيرة إلى محاضن لإنتاج المعارف والتكنولوجيات العالية القيمة المضافة. كما سيصاحب هذه الثورة نمو مستويات الطلب على العمالة المتخصصة في مجالات التقنية والهندسة والرياضيات والعلوم[36].

6. الخلاصة :

تدفع الحاجة اليوم، كافة أطياف المجتمع إلى العمل الدؤوب لمراجعة الأسس التي قامت عليها المنظمات والصناعات ومختلف قطاعات الاقتصاد العيني ونماذج التنمية السابقة، وكذلك السياسات التعليمية والتكنولوجية بغرض زيادة مصادر إنتاج ونقل المعارف واستغلال التطور التكنولوجي في هذا التحول، لأن المراهنة تكمن في إعادة صياغة أسس النهوض بقطاعات التنمية كافة، وتمكين البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية منها، اعتمادا على الفرد الذي يتفاعل مع المعرفة ويستسيغها. لأن المعلومات والمعارف والبنى والشبكات التحتية والفوقية، لم تعد مجرد مدخل عادي في الاقتصاد المعرفي الزاحف للإسهام في إنتاج الثروة، بل غدت محركا أساسيا للاقتصاد، نتيجة الثورة التكنولوجية العارمة التي مست كافة أنظمتها.

ومن الفوائد التي يمكن أن نجنيها من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو أن نوجهها لخدمة تشجيع الإنتاج الفكري وتعزيز المحتوى الرقمي وتشجيع البحث والإبداع، وليس فقط اقتناء التجهيزات أو مد الشبكات.. فأية خطة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجب أن تكون مدمجة ضمن استراتيجية تهدف إلى تحقيق نهضة تتكامل فيها المشروعات والرؤى في جميع القطاعات. لتحسين ونشر الخدمات الإلكترونية والرفع من كفاءتها، والعمل على تطوير وتحسين إجراءات المعالجة وإنجاز المعاملات.

ومع التطورات العلمية والتقنية واستخدام تكنولوجية تقنية المعلومات والاتصالات في المؤسسات التعليمية والجامعية تبرز الحاجة لوضع استراتيجيات تطوير التعليم الإلكتروني، حيث فرضت هذه التقنيات نفسها كمؤشر لتقدم المجتمع وتطوره وتحددت كإحدى ركائز التنمية. فتوطين ثقافة التعليم الالكتروني، وتحديث اعتماداتها وسياساتها وتنظيمها بطريقة تساعد على الإفادة من توظيف تقنيات المعلومات والاتصالات في مختلف مستويات التعليم والتعلم.

ملاحق : جدول1. المؤشرات المباشرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في تقييم اقتصاد المعرفة

الركيزة	المؤشر
البنية التـ تية والمحتوى الرقمي	انتاج الكهرباء
	مدى تغطية العاتف النقال
	النطاق الترددي للانترنت
	عدد الخوادم الخادمة المؤمنة للانترنت
	آلية الوصول إلى المحتوى الرقمي
مدى تـ مل تكلفة الاتصال	تعريفة اتصال الهاتف النقال المدفوع مسبقا
	تعريفة اتصال النطاق العريض الثابت للانترنت المدفوع مسبقا
	مدى التنافسية في قطاع الاتصال والانترنت
استخدامات الأفراد والشركات والحكومة	اشتراكات الهاتف الثابت
	اشتراكات الهاتف النقال
	اشتراكات الانترنت ذات النطاق العريض

	نسبة الأسر التي لديها مذياع، هاتف، حاسوب
	نسبة الأسر التي لديها خدمة الانترنت
	نسبة الأفراد المستخدمين للانترنت
	مدى استخدام شبكات التواصل الاجتماعي
	مدى استيعاب المؤسسات للتكنولوجيا الحديثة
	مدى استخدام الانترنت للتعامل بين الشركات
	مدى استخدام الانترنت للتعامل بين الأفراد والشركات
	مدى تدريب العاملين
	وضع مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الرؤية المستقبلية للدولة
	خدمات الحكومة الالكترونية
	مستوى نجاح الحكومة في الارتقاء بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

المصدر: مؤشر المعرفة العربي 2015، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، المكتب الإقليمي للدول العربية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، طبعة دبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 209-210

جدول2. مؤشرات بطاقة الأداء الرئيسية Basic Scorecard

الركيزة	المؤشر
الحاكمية الرشيدة والأداء المؤسساتي	النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي
	مؤشر التنمية البشرية
	القيود الجمركية وغير الجمركية
	جودة التنظيم
	سيادة القانون
التعليم وتنمية الموارد البشرية	الالمام بالقراءة والكتابة للبالغين
	الالتحاق الاجمالي بالتعليم الثانوي
	الالتحاق الاجمالي بالتعليم العالي
الابتكار (البحث والتطوير)	الباحثين العاملين في البحث والتطوير

	الاصدارات العلمية والتقنية
	براءات الاختراع الممنوحة من (USPTO)
البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	مجموع خطوط الهاتف لكل نسمة شخص
	حاسوب لكل 1000 نسمة
	مستخدمي الانترنت لكل 1000 نسمة

Source: The Knowledge Assessment Methodology, World Bank (KAM 2012)

ـ قائمة المـــراجع :

[1]- مؤشر المعرفة العربي 2015، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، المكتب الإقليمي للدول العربية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، طبعة دبي، الإمارات العربية المتحدة

[2]- هبة عبد المنعم و سفيان قعلول: اقتصاد المعرفة: ورقة إطارية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي –الإمارات العربية المتحدة، العدد 51، 2019، ص 14-15

[3]- Bertrand. Jacquillat: Encourager l'innovation des entreprises, rapport adapter par l'assemblée générale, Chambre de commerce et industrie, Paris, 1997, p.10

[4]- مؤشر المعرفة العربي 2015، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، المكتب الإقليمي للدول العربية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، طبعة دبي، الإمارات العربية المتحدة

[5]- Ian. Brinkley: *Defining the Knowledge Economy*. The Work Foundation (July 2006)

[6]- خديجة بلعلياء و صورية معموري، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اكتساب مزايا تنافسية في منظمات الأعمال، الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الاعمال العربية في ظل الاقتصادات الحديثة, جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف 13 و 14 ديسمبر 2011 ، ص 7

[7] - James Murray (2011-12-18). *"Cloud network architecture and ICT - Modern Network Architecture"*. TechTarget=ITKnowledgeExchange

[8] - "Information and Communication Technology from". FOLDOC. 19-09-2008

[9] - "ICT - What is it?". www. tutor2u. net. Retrieved 01/09/2015

[10] - tutor2u Business, What is ICT?, https: //www. tutor2u. net/business/reference/what-is-ict

[11]- صورية صدقاوي، أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تعزيز القدرات الابتكارية للمؤسسة وتأثيرها على إدارة الجودة الشاملة، رسالة دكتوراه علوم، تخصص :تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,جامعة الجزائر 03، الجزائر ،2014-2015، ص 16

[12]- عبود نجم، إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، ط1 ، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص25

[13]- هبة عبد المنعم و سفيان قعلول: اقتصاد المعرفة: ورقة إطارية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي –الإمارات العربية المتحدة، العدد 51، 2019، ص 14

[14]- محمد جبار الشمري و حامد كريم الحدرلااوي: عمليات إدارة المعرفة واثرها في مؤشرات الاقتصاد المعرفي: دراسة تحليلة لآراء عينة من المؤسسات الرقمية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج. 7، رقم 18/ 2011

[15] - European Bank: Knowledge economy, https: //www. ebrd. com/what-we-do/sectors-and-topics/ebrd-knowledge-economy-innovation. html

[16] - Tejvan Pettinger June 26, 2017: The knowledge economy, Economics help. https: //www. economicshelp. org/

[17] -Tejvan Pettinger June 26, 2017: The knowledge economy, Economics help. https: //www. economicshelp. org/

[18] - John Spacey, 20/01/2018, 11 Examples of the knowledge Economy, https: //simplicable. com/new/knowledge-economy

[19]- هبة عبد المنعم و سفيان قعلول: اقتصاد المعرفة: ورقة إطارية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي –الإمارات العربية المتحدة، العدد 51، 2019، ص 20

[20]- سعد غالب ياسين: **المعلوماتية وإدارة المعرفة**، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، عدد 260 بتاريخ 2000/10 ص 125

[21]- أحمد أبو زيد: **المعرفة..صناعة المستقبل**، مجلة العربي، نوفمبر 2003

[22]- هبة عبد المنعم و سفيان قعلول: اقتصاد المعرفة: ورقة إطارية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي –الإمارات العربية المتحدة، العدد 51، 2019، ص 15-16

[23]- هبة عبد المنعم و سفيان قعلول: اقتصاد المعرفة: ورقة إطارية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي –الإمارات العربية المتحدة، العدد 51، 2019، ص 18-19

[24]- Robert D. Atkinson & Scott. Andes: *The 2010 State New Economy Index*, The Information Technology and Innovation Foundation, Benchmarking Economic Transformation in the States, IRIF, KAUFFMAN, November 2010, Washington

https://www.kauffman.org/-/media/kauffman_org/research-reports-and-covers/2010/11/snei_2010_report.pdf

[25]- Joanne. Roberts: *The Global Knowledge Economy in Question*. Critical Perspectives on International Business, Vol. 5, No. 4, 2009, p. 287

[26]- Madalina Cristina. Tocan: *Knowledge Based Economy Assessment*, Issue 5, October, Journal of Knowledge Management, *Economics and Information Technology*, Scientific Papers, 2012

[27] - European Bank: Knowledge economy, https: //www. ebrd. com/what-we-do/sectors-and-topics/ebrd-knowledge-economy-innovation. html

[28]- تقرير التنمية الإنسانية العربي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2002، ص 47-59

[29] - European Bank: Knowledge economy, https: //www. ebrd. com/what-we-do/sectors-and-topics/ebrd-knowledge-economy-innovation. html

[30]- إهداء صلاح ناجي محمد، مؤشرات قياس الاقتصاد القائم على المعرفة :دراسة مقارنة مع نظرة لوضع مصر واستراتيجياتها في التحول إلى اقتصاد المعرفة، Cybrarians Journal، العدد 44، ديسمبر 2016، ص 10

http://journal.cybrarians.info/images/044/Cybrarians_Journal_Issue_044_Papers_03.pdf

[31] - European Bank: Knowledge economy, https: //www. ebrd. com/what-we-do/sectors-and-topics/ebrd-knowledge-economy-innovation. html

[32]- هبة عبد المنعم و سفيان قعلول: اقتصاد المعرفة: ورقة إطارية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي –الإمارات العربية المتحدة، العدد 51، 2019، ص 19-20

[33]- مع تطور شبكة الإنترنت وظهور خدمات كثيرة تفاعلية على السطح، تجلت ظاهرة متميزة أصبحت لاحقاً إحدى سمات الجيل الثاني من الويب. فظاهرة حشد المصادر، تقوم على الاستفادة من حِنكة متصفحي شبكة الإنترنت وإشراكهم بشكل كلي أو جزئي في عملية سير مواقع الخدمات. وتعدى الموضوع ذلك لاحقاً ليصبح، تظاهرة ومبدأ يتخذه كثير من أصحاب المواقع لبدء مشاريع مواقعهم. فالموقع بشكل عام يقوم على تلك الفكرة/الميزة. فحشد المصادر يمكن تفسيره على أنه الاستفادة من عقول الناس وخبراتهم والبناء عليها للوصول في النهاية إلى نتيجة أفضل كنتيجة للأفكار المجمعة.

[34]- تعهد طرف ما بتقديم خدمة أو عمل إلى طرف آخر بمقابل مادي يتفق عليه الطرفان، من منظور تقني: يتعهد ذوي الخبرات والذين لديهم قدرة علي الإبداع والابتكار في مجالات البرمجة وتكنولوجيا المعلومات بنقل خبراتهم من دول غنية بالخبرات إلى دول أخرى غنية بالمال وتعتبر هذه المنظومة المتحضرة بمثابة صناعة، وهي تعتمد على عقول المبدعين الذين يأتون بمنتجات في شكل رقمي له قيمة فعالة في النهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي.. ومجالات صناعة التعهيد كثيرة تتناول برمجة العمليات الإدارية والهندسية والصناعية والاتصالات.

[35]- Vili. Lehdonvirta & Mirko. Ernkvist: *Knowledge map of the virtual economy, converting the virtual economy into development potential*, Connect series, infoDev, Washington, April 2011, p. 4

[36]- هبة عبد المنعم و سفيان قعلول: اقتصاد المعرفة: ورقة إطارية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي –الإمارات العربية المتحدة، العدد 51، 2019، ص 28-29.

بنية التعليم وفق منظور المقاربة بالكفاءات

د. عثماني مصطفى ، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة،mustapha87la@gmail.com
د.خالف كاتبة ، جامعة لونيسي علي البليدة 2 ، khalefkatba2016@gmail.com

الملخص :

إن التعليم هو حجر الزاوية في بناء المجتمعات إذ يعتبر المسؤول الأول عن توفير أفراد فاعلين في المجتمع لقيادة العملية البنائية و الحفاظ على إستقرار و نمو و تطور و إزدهار المجتمع، لذا يسعى الباحثين في مختلف بقاع العالم نحو العمل على وضع أسس العملية التعليمية التي يمكن التوصل من خلالها إلى الطريقة المثلي لإكتساب المعارف و المعلومات و المهارات اللازمة و التي من شأنها الرفع من القدرات العقلية و العملية للمجتمع، و توفير الكفاءات اللازمة للنهوض بالمجتمع، و من هنا نجد أنفسنا أمام التساؤل حول طبيعة التعليم و المقاربة المعتمدة في تصميم البرامج التعليمية و المناهج من أجل تحقيق العناصر سالفة الذكر،و بالتالي يظهر أنه من بين أهم المقاربات التي يعتمد عليها في بناء البرامج التعليمية نجد نهج المقاربة بالكفاءات،و من خلال هذه الورقة البحثية سنتعرف على بنية التعليم وفق منظور المقاربة بالكفاءات

الكلمات المفتاحية: التعليم، العملية التعليمة، الكفاءات، المقاربة بالكفاءات

Abstract:

Education is the cornerstone of community building as it is the primary responsibility for providing active members of society to lead the structural process and maintain the stability, growth, development and prosperity of society. Therefore, researchers in different parts of the world are working towards laying the foundations of the educational process that can be achieved Through which the ideal way to acquire the knowledge, information and skills necessary to increase the mental and practical abilities of the community, and to provide the necessary competencies for the advancement of society, and here we find ourselves in front of the question about the nature of education and the approach adopted in the design of educational programs And the curriculum to achieve the above elements, and thus shows that one of the most important approaches on which to build the educational programs, we find a approach to competencies, and through this paper we will learn the structure of education according to the approach of competency approach.

key words: Education, teaching process, competencies, competency approach

مقدمة :

توضح الاتجاهات الحديثة في التعليم تحولًا في فلسفة التعليم، حيث يتأثر هذا الأخير بمجموعة العناصر التي يتشكل منها فنجد أن الأدوار تتداخل فيما بينها لإنجاح العملية التعليمية، كما أصبح من الواجب تحديث المناهج و الطرق التعليمية بغية مواكبة التطورات الحديثة و المتسارعة التي يشهدها عصرنا و التطور الذي عرفته المناهج و البرامج و الوسائل التعليمية و التي تمهد الطريق نحو التوجه نحو مجتمع المعرفة مع مراعاة أن تأخذ بعين الاعتبار القدرة على تحويل المعارف و تجسيدها بالشكل الذي يسمح بخدمة ونفع الفرد والمجتمع بحيث يتم تنمية كفاءات الأدائية و التطبيقية للمتعلم ليتمكن من تجسيد المعارف التي تلقاها من خلال العملية التعليمية في شكل ممارسات تسمح له بالاندماج و التلاؤم مع الواقع الاجتماعي بمختلف مجالاته، كما تعد المقاربة بالكفاءات من جملة ما استحدث في المجال التعليم،حيث يوجد اليوم تفسيرات مختلفة لمفهوم نهج "المقاربة بالكفاءة"، لكنها تهدف جميعها إلى تزويد المتعلم بالمهارات اللازمة لحل مجموعة من المشاكل و التكيف مع ما حوله بشكل مستقل، بما في ذلك المشاكل ذات الطابع الشخصي و ما يصادف الفرد في حياته اليومية، لذا تبحث هذه الدراسة في الطرق المختلفة للتعليم و طبيعة التعليم وفق منظور المقاربة بالكفاءة والذي يتمثل في الهدف الرئيسي و هو تعليم كيفية الحصول على المعلومات ومعالجتها وتطبيقها، و لتوضيح مختلف الجوانب المحيطة بالموضوع ارتأينا التطرق إلى جملة العناصر المشكلة للتعلم و العملية التعليمية و تقديم نهج المقاربة بالكفاءات للوصول إلى فهم التعليم من خلال المقاربة بالكفاءات حيث سنستعرض العناصر السابقة بنوع من التفصيل على النحو التالي:

1: ماهية التعليم

سنستعرض من خلال هذا المحور مفهوم التعليم و مختلف العناصر المرتبطة به كالتالي:

1.1تعريف التعليم : توجد تعاريف عديدة التعليم إلا أنها تشير على وجه العموم إلى الجهود الموجهة للحصول على المعرفة وزيادة مستوى الثقافة واكتساب المهارات الضرورية للحصول على عمل مناسب، وترسيخ بعض القيم المرتبطة بمجتمع معين تحدث فيه عملية التعليم .وعلى هذا الأساس فكل مجتمع أو جماعة بشرية كان يحمل نوعاً من التعليم إذا كان المقصود بذلك نقل المعرفة والمهارات والقيم الخاصة بمجتمع معين أو جماعة معينة من جيل إلى آخر[1] و وفق ما جاء في مشروع التأسيس للجودة والتأهل للاعتماد المؤسسي و البرامجي لجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن عرف التعليم على أنه التصميم المنظم المقصود للخبرة (الخبرات) التي تساعد المتعلم على إجناز التغيير المرغوب فيه في الأداء، ويعنى بإدارة التعلم التي يقودها عضو هيئة التدريس. وهو

عملية مقصودة ومخططة يقوم بها ويشرف عليها عضو هيئة التدريس داخل المؤسسة التعليمية أو خارجها بقصد مساعدة المتعلم على تحقيق أهداف ونواتج التعلم المستهدفة[2].

2.1عناصر التعليم: تتكون العملية التعليمية من مجموعة من العناصر التي تتفاعل مع بعضها البعض و يؤثر و يتأثر كل عنصر في الآخر و ترجع أهمية هذه العناصر في كونها الأساس التي تعتمد عليه العملية التعليمية لكل تنجح ،و تحقق الأهداف المرجوة و العناصر كالتالي[3]:

1.2.1 الطالب : هو المتعلم الذي تقوم تقوم العملية التعليمية من أجله ،و لذلك من الضروري أن يكون لديه رغبة لتلقي العلم ،و مستعداً للتعلم ،و يمتلك القدرات و المهارات التي تعينه على التفاعل الإيجابي ،و بالطبع وفقاً لاستعداد الطالب ،و ما يملكه من قدرات و مهارات تتحد الأنشطة ،و الأساليب التي سيتم الإعتماد عليها من أجل الوصول للأهداف المرجوة.

2.2.1المحتوى التعليمي : يمكن تعريفه على أنه مجموعة أفكار ،و حقائق معبرة عن الثقافة التي تنتشر في مجتمع ما ،و في التعليم يعرف ذلك المحتوى بالمناهج أو المقررات الدراسية و يتم تصنيفها كالتالي (اللغات ،و الدراسات الإجتماعية ،و الفلسفة ،و من الضروري أن تكون هذه المناهج تناسب مستوى الطلاب ،و تراعي كافة الفروق بين كل طالب ،و آخر

3.2.1الطريقة: يمكن تعريف الطريقة على أنها الأسلوب المميز الذي يعتمد عليه المعلم لتحقيق أهداف عملية التعلم و من الضروري أن يترك للمعلم حرية اختيار الأسلوب التعليمي المتبع و عليه أن يراعي أن هذا الأسلوب لابد أن يكون متفقاً مع رؤية ، و فكر المعلم ،و أهداف العملية التعليمية، و المستوى الفكري للطلاب و وعيهم.

4.2.1المعلم : يلعب المعلم دوراً جوهرياً في هذه العملية ،و ذلك لأن يقوم بتحديد نوع المادة الدراسية ،و ما تشتمل عليه من اتجاهات ،و أفكار ،و من الضروري أن تكون المعلومات الموجودة بها هادفة للغاية ،و لذلك يجب أن يتوافر به مجموعة من الشروط من أبرزها أن يكون المعلم متخصصاً ،و على دراية تامة بكل ما يتعلق بالتدريس من مفاهيم ،و نظريات ،و أيضاً أن يتمتع بشخصية قيادية تعينه على إدارة الحصة الدراسية بشكل فعال ،و من الضروري أن يكون قادراً على توفير الجو الملائم للطلاب و لديه قدرة على الإستماع إليهم ،و إدراك الفروق بينهم

5.2.1البيئة التعليمية : يجب توافر بيئة تعليمية مناسبة ،و ذلك لأن لها أثر فعال في جذب الطلاب لتلقي العلم و تشتمل البيئة التعليمة على الحجرات الدراسية ،و التي يتم خلالها التواصل بين المعلمين و الطلاب ، و شرح الدروس ،و تصحيح الأخطاء ،و غير ذلك من العمليات الفعالة.

6.2.1الوسائل التعليمية و مصادر المعرفة : تعتبر الوسائل التعليمية ذات أهمية كبيرة حيث يعتمد عليها في شرح ،و توصيل المعلومة للطلاب و يعد الإعتماد على هذه الوسائل أمر هاماً لتحفيز الطلاب ،و جذب انتباههم و جعلهم أكثر تفاعلاً مع المعلم أثناء الشرح و تعرف مصادر المعرفة المساعدة بأنها مجموعة الكتب التي يمكن للطلاب ،و المعلمين الإستعانة بها و تعتبر ذات أهمية كبيرة لكل من الطرفين.

3.1العملية التعليمية: من أجل فهم وابراز العملية التعليمية والدور المنوط بها نتطرق الى العناصر التالية:

1.3.1تعريف العملية التعليمية: و هي "عبارة عن مزيج متجانس يتكون من الأستاذ و الطالب و المادة العلمية(المحتوى) لتحقيق الأهداف الآتية (كفاءة عمل التدريس، إستيعاب المادة العلمية من قبل الطالب، الهدف التربوي المنشود)".[4]كما تعرف على أنها كل تأثير يحدث بين الأشخاص ويهدف إلى تغير الكيفية التي يسير وفقها الأخر، والتأثير المقصود هو الذي يعمل على إحداث تغيرات في الأخر بفضل وسائل تصورية معقولة، إي بطريقة تجعل من الأشياء و الإحداث ذات مغزى[5].

2.3.1طريقة التدريس: هي أداة مهمة لتوضيح المادة العلمية إلى أفراد المجتمع إذ هي الأسلوب الذي يستخدمه المعلم في معالجة النشاط التعليمي لتحقيق وصول المعارف إلى المتعلمين بأيسر السبل[6].

3.3.1تعريف المنهج: مجموعة متنوعة من الخبرات، التي يتم تشكيلها،وإتاحة الفرصة للمتعلم للمرور بها، وهذا يتضمن عمليات التدريس التي تظهر نتائجها فيما يتعلمه التلاميذ، وقد يكون هذا من خلال المدرسة أو مؤسسات اجتماعية أخرى، تتحمل مسؤولية التربية، ويشترط في هذه الخبرات أن تكون منطقية وقابلة للتطبيق والتأثير[7]، كما تم تعريف المنهج على أنه" تتابع الخبرات المحتملة التي يتم تقديمها داخل المدرسة بهدف تنظيم تفكير الأطفال و تفكير الشباب و سلوكهم على نحو جماعي و هذه الخبرات التعليمية التي يمر بها المتعلمون هي النهج"[8] و في التعريفين نلاحظ أنه تم ربط المنهج بالخبرات المتنوعة و المتاحة داخل المدارس .

4.3.1 تعريف المدرسة: هي مكان التّعليم والتّدريس، فالمدرسة مؤسسةٌ أسّسها وأنشأَها المجتمعُ بهدفِ تربيةِ وتعليم من يشترك فيها، ففي بداية كلّ عامٍ دراسيّ يدخل فوجٌ جديدٌ للتعلّم وإكمال المسيرة التعليميّة، فالمدرسة هي اللبنة الأساسيّة في المجتمع لخلق أجيالٍ تَنهَضُ بالأمّة وتواكِبُ العلمَ والتطوّرَ والحضارة[9].

4.1طرق التعليم: لا توجد طريقة واحدة للتعليم بل عدة طرق و التي نذكرها كما يلي:

1.4.1طريقة المحاضرة : من الطرق التي يكون دور المعلم فيها أكثر من دور المتعلم، هي الطريقة الإخبارية أو طريقة العرض أو المحاضرة، وقد غلب إسم المحاضرة عليها نظرا" لأنها استعملت في تعليم الطلبة في المرحلة الثانوية وفي الجامعة وتعتبر طريقة المحاضرة والإلقاء من أقدم الطرق التدريسية وهناك عدة تعريفات لها، فهي عرض المعلومات في عبارات متسلسلة، يسردها المدرس مرتبة مبوبة بأسلوب شائق جذاب، و هي طريقة يتولي فيها المدرس بتهيئة المادة العلمية لإلقاءها على طلبته ويدونون ما يرغبون تدوينه [10].

2.4.1طريقة حل المشكلات: تقوم هذه الطريقة على أساس النشاط الذي يقوم به المعلم و المتعلم لمواجهة مشكلة من المشكلات التي تجابه الطلاب، حيث تعتمد على إثارة المشكلات أمام الطالب تدفعه إلى بذل مجهود يقود في النهاية إلى إيجاد الحل المناسب، و من هنا كان خلق الحافز و الدافع و توظيفه لدى الطالب من أهم العوامل التي تساعد على فهم القواعد النحوية و تعلمها أو دوام أثرها[11].

3.4.1الطريقة التكاملية: هي طريقة تعتمد فكرا على الخصائص النفسية لعملية التعلم وللمتعلم نفسه، وترتقي بالتعلم إلى مستوى التجريد وتراعي الخصائص المميزة للغة، سميت بالطريقة التكاملية لأنها تعلم اللغة كوحدة تتكامل أجزاؤها منذ الخطوة الأولى لتعليمها، وتنمو في مدارجها المتتابعة ككل له وحدته لا كأجزاء منفصلة[12].

4.4.1طريقة المناقشة : هي السبيل إلى تحسين عقول ومدارك الطلاب بعد أن كانت الطريقة التقليدية تعتمد علي التسميع وتلقي علي عاتق المتعلم ، وتتميز طريقة المناقشة الجماعية بإثارة التفكير والإبداع والابتكار عند المتعلم وتدربه علي حل المشكلات وخلق روح المعاونة والأعمال الجمعية عنده حيث تعرف طريقة المناقشة على أنها التي ينظر مستخدمها إلى المتعلم باعتبار انه الغاية من التعليم لا مادة الدرس التي كان السابقون يعتبرونها هي الغاية من التعليم ومن نتائج المناقشة الجماعية الاتي [13]:

- إمداد التلاميذ بمعلومات عن الموضوع .
- تحويلهم الي مجموعه متعاونة للحصول علي المعلومات المطلوبة.

5.4.1طريقة المشروع: هي من أهم الطرائق الحديثة في التدريس، تهدف إلى تكوين شخصية المتعلم وتعويده الاعتماد على النفس في علاج المشكلات ودراستها والتفكير في حلها، كما تقوم على تقديم مشروعات للتلاميذ في صيغة وضعيات تعليمية تعلمية تدور حول مشكلة اجتماعية،

أو اقتصادية، أو سياسية، مما يجعلهم يشعرون بميل حقيقي إلى دراسة هذه المشكلة والبحث عن الحلول المناسبة لها بحسب قدرات كل واحد منهم[14].

6.4.1الطريقة الإستقرائية: سميت هذه الطريقة " بالهابارتية" نظرا إلى أنها نشأت على يد الألماني (فريدريك هربارت)، في نهاية القرن التاسع عشر و مستهل القرن العشرين، و تعد الطريقة الإستقرائية من الطرائق التي تشدد على إثارة التفكير لدى المتعلم و مشاركته في العملية التعليمية، مشاركة حقيقية من خلال بناء المفاهيم بناءا منطقيا متدرجا، إذ تقوم هذه الطريقة على التدرج المنطقي في الوصول إلى نتيجة أو مجموعة نتائج عن طريق الملاحظة، و إكتشاف العلاقات المتشابهة و المختلفة بين أجزاء المادة التعليمية، من خلال الأمثلة المتعلقة بالموضوع، أو من خلال مشاهدة التجارب العلمية، ثم يتم إستخلاص القانون، أو التعميم و تتم صياغته بلغة واضحة محددة[15].

7.4.1الطريقة الحوارية: هي طريقة ابتدعها "سقراط"، إذ كان يهاجم الناس ساخرا متهكما من عقائدهم التي كونوها على غير أساس، فيزلزل ما في نفوسهم من عقيدة ثم يأخذ في الحوار والأخذ والرد، وتقوم هذه الطريقة على الحوار والنقاش بالأسئلة والأجوبة للوصول إلى حقيقة من الحقائق، ويشترط لنجاحها أن تكون واضحة بسيطة، ومن محاسنها [16]:

- أن تشع جو من الحيوية في القسم فتكسر الجهود وتدفع الملل وتثير الدافعية.
- تثبت المعلومات في ذهن الطالب وتجعله شديد الانتباه.

2. مدخل للمقاربة بالكفاءات: من خلال هذا المحور سنسعى للتعريف بمفهوم الكفاءات و نهج المقاربة بالكفاءات من خلال العناصر التالية:

1.2تعريف الكفاءات: في مجال الإدارة فإن الكفاءة تختلف عن الملامح الشخصية والقدرات التي تسمح لنا بالتمييز بين الأشخاص، فهي ترتبط باستعمال الملامح الشخصية والقدرات، بالإضافة إلى المعارف المكتسبة وذلك لإنجاز المهام المعقدة كما ينبغي، في إطار ثقافة المؤسسة و إستراتيجيتها[17]، و حسب عالم الإجتماع **Philipe Zarifian** تعرف الكفاءة : على أنها " ذكاء عملي للحالات التي ترتكز على المعارف المكتسبات وتحويلها بنفس قوة تعددية الحالات المتزايدة المتنامية" [18]، أما برنامج التعليم في كيبيك ، تُعرَّف فيه الكفاءة بأنها "مجموعة من السلوكيات القائمة على التعبئة الفعالة لمجموعة من الموارد. تشير مجموعة السلوكيات إلى القدرة على استخدام مجموعة متنوعة من الموارد بشكل مناسب داخليًا وخارجيًا ، وخاصة التعلم المكتسب في المدرسة أو في الحياة اليومية. لا يشير مفهوم الموارد إلى كل شيء تعلمه الطلاب في المدرسة

فحسب ، بل يشير أيضًا إلى خبراتهم ومهاراتهم واهتماماتهم وما إلى ذلك ... قد يعتمد الطلاب على العديد من الموارد ، مثل زملائهم في الفصل ، ومعلمهم ، والتوثيق .." [19] ، و من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الكفاءة كمصطلح يمكن إيجادها في مختلف المجالات لكن كمفهوم فهي في الغالب تستخدم للتعبير عن قدرة الفرد على توظيف مختلف المهارات و المعارف و المعلومات التي إكتسبها في مساره التعليمي في تنفيذ الأعمال الموكلة إليه.

2.2أنواع الكفاءات : يمكن التمييز بين أربعة أنواع من الكفاءات وهي[20]:

– الكفاءات المعرفية :وتتضمن المعلومات والمعارف والقدرات الفعلية الضرورية لأداء الفرد مهمة معينة.

– الكفاءات الأدائية :وتمثل المهارات النفسحركية، خاصة، في حقل المواد التكنولوجية والمواد المتصلة بالتكوين البدني والحركي، وأداء هذه المهارات يعتمد على ما حصله الفرد من كفاءات معرفية .

– الكفاءات الوجدانية :وتشير إلى آراء الفرد واتجاهاته وميوله ومعتقداته وسلوكه الوجداني، وتغطي جوانب كثيرة منها .

- اتجاهاته نحو المهمة أو المهارة التي عليه إتقانها .
- تقبله لنفسه .
- ميوله نحو المادة التعليمية..

– الكفاءات الإنتاجية :ويتعلق الأمر في هذه الكفايات بالإثراء ونجاحاته في الميدان، أي نجاح المختص في أداء عمله (ليس ما يؤديه لكن ما يترتب عن ما يؤديه).

3.2مفهوم المقاربة بالكفاءات: يقول Richards and Rodgers أن المقاربة بالكفاءة تركز على نتائج التعلم، أي إنه يتناول ما يتوقع من المتعلمين فعله وليس ما يتوقع منهم أن يتعلموا عنه، تدعو المقاربة بالكفاءات إلى تحديد الأهداف التعليمية من حيث الأوصاف الدقيقة القابلة للقياس للمعرفة والمهارات والسلوكيات التي يجب أن يمتلكها الطلاب في نهاية الدورة الدراسية[21]. كما تشير إلى "التأكيد على الكفاءات التي يجب على الطالب إتقانها في نهاية كل عام دراسي وفي نهاية التعليم الإلزامي، بدلاً من التأكيد على ما يجب على المعلم تدريسه، حيث دور هذا الأخير هو تنظيم نتائج التعلم بأفضل طريقة من أجل رفع مستوى طلابهم إلى المستوى المتوقع "[22] .

و بالنضر في التعريفين السابقين نجد أنه وفق المقاربة بالكفاءات يمكن القول أن تقييم الطالب سيتم بناءً على قدرته على التصرف بدلاً من تقييمه من حيث المعرفة التي لا تؤثر على المواقف الحقيقية التي يواجهونها و هذا ما يفسر أهم الإختلافات بين المقاربة بالكفاءات و المقاربة التقليدية و للتوضيح أكثر حول الفرق بين هاذين الأخيرين نستعرض الجدول الموالي:

الجدول رقم (1): الفرق بين المقاربة التقليدية و المقاربة بالكفاءات

المقاربات التقليدية	المقاربة بالكفاءات
منطق التعليم والتعلم.	منطق التعليم والتكوين.
مبدأ الاكتساب للمعارف	مبدأ حل المشكلات.
الاعتماد على جميع الوضعيات القريبة والبعيدة.	الاعتماد على وضعيات ذات دلالة.
الاهتمام بالنتيجة.	أهمية المسار تسبق أهمية النتيجة.
الاهتمام بالعمل الفردي أولا ثم الجماعي.	الاهتمام بالعمل الفردي والجماعي معا.
الربط الآلي والتراكمي.	الإدماج الفعلي الأفقي والعمودي.
أولية الجزء عن الكل.	النظرة الشمولية والكلية.
غياب ربط المعلومات بالواقع وان كان فهو شكلي.	ربط المدرسة بالواقع.
اعتماد المعيار كمرجع.	اعتماد المحك كمرجع.
نتعلم لنتعرف.	نتعلم لنتصرف.

المصدر: الأخضر عواريب ، إسماعيل الأعور، التقويم في إطار المقاربة بالكفايات، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، عدد خاص : ملتقى التكوين بالكفايات في التربية، جامعة قاصـــدي مرباح ورقلة، 04 جانفي 2011، ص 568.

4.2مبادئ المقاربة بالكفاءات : تقوم بيداغوجية المقاربة بالكفاءات على جملة من المبادئ نذكر منها[23] :

1.4.2مبدأ البناء : أي استرجاع التلميذ لمعلوماته السابقة، قصد ربطها بمكتسباته الجديدة وحفظها في ذاكرته الطويلة .

2.4.2مبدأ التطبيق : يعني ممارسة الكفاءة بغرض التحكم فيها. بما أن الكفاءات تُعرف عند البعض على أنها القدرة على التصرف في وضعية ما ، حيث يكون التلميذ نشطا في تعلمه .

3.4.2مبدأ التكرار : أي تكليف المتعلم بنفس المهام الإدماجية عدة مرات، قصد الوصول به إلى الاكتساب المعمق للكفاءات والمحتويات

4.4.2مبدأ الإدماج : يسمح الإدماج بممارسة الكفاءة عندما تُقرن بأخرى .كما يتيح للمتعلم التمييز بين مكونات الكفاءة والمحتويات، ليدرك الغرض من تعلمه .

5.4.2مبدأ الترابط : يسمح هذا المبدأ لكل من المعلم والمتعلم بالربط بين أنشطة التعليم و أنشطة التعلم و أنشطة التقويم التي ترمي كلها إلى تنمية الكفاءة .

5.2مميزات نهج المقاربة بالكفاءات: يتمتع نهج المقاربة بالكفاءات بمجموعة من المميزات و التي نلخصها في ما يلي[24]:

- يتم تحديد الكفاءات في شروط سلوكية محددة وقابلة للقياس.
- تستند المحتويات إلى أهداف المتعلمين، أي النتائج أو الكفاءات.
- يستمر المتعلمون في التعلم حتى يتم إتقانهم.
- النهج يستخدم مجموعة غير محدودة من التقنيات التعليمية والعمل الجماعي.
- إنه يركز على ما يحتاج المتعلم إلى تعلمه ، وهو تطبيق المهارات الأساسية في سياق لغة المهارات الحياتية مثل الاستماع أو التحدث أو القراءة أو الكتابة.
- يستخدم النهج على نطاق واسع النصوص ، ووسائل الإعلام ، ومواد الحياة الواقعية المتكيفة مع الكفاءات المستهدفة.
- يزود المتعلمين بتعليقات فورية حول أداء التقييم.
- التعليم أو التدريس يسير حسب احتياجات المتعلمين.
- يحصل الطلاب على إثبات التمكن من بيانات أو أهداف الكفاءة المحددة. تعيين بعض أهداف أو بيانات الكفاءة.

6.2خصائص المقاربة بالكفاءات: يتميز نهج المقاربة بالكفاءات بجملة من الخصائص و التي نستعرضها على النحو الموالي[25]:

- التركيز على الأداء الناجح في المجتمع: الهدف من ذلك هو تمكين الطلاب من أن يصبحوا أفرادًا مستقلين قادرين على مواجهة متطلبات العالم.

– التركيز على المهارات الحياتية: بدلاً من تدريس اللغة بمعزل عن غيرها، يتم تدريس اللغة كوظيفة تواصل في مهام ملموسة

– التركيز على المهام أو التركيز على الأداء: ما يهم هو ما يمكن للطلاب القيام به نتيجة للتعليم، ينصب التركيز على السلوكيات العلنية بدلاً من التركيز على المعرفة أو القدرة على التحدث عن اللغة والمهارات.

– التدريس المعياري: يتم تقسيم الأهداف إلى أهداف فرعية مركزة بشكل ضيق بحيث يمكن لكل من المعلمين والطلاب الحصول على إحساس واضح بالتقدم.

– النتائج التي يتم إجراؤها بشكل واضح مسبقًا: النتائج هي معرفة عامة، معروفة ومتفق عليها من قبل كل من المتعلم والمدرس، يتم تحديدها من حيث الأهداف السلوكية بحيث يعرف الطلاب بالضبط ما هي السلوكيات المتوقعة منهم.

– التقييم المستمر والمستمر: يُطلب من الطلاب تحديد المهارات التي يفتقرون إليها ونشرها بعد التدريس، إذا لم يحققوا المستوى المطلوب، فسيواصلون العمل على الهدف ويتم إعادة اختبارهم، يستند تقييم البرنامج إلى نتائج الاختبار، وعلى هذا النحو، يُعتبر قابلاً للقياس الموضوعي.

– إتقان أهداف الأداء: بدلاً من الاختبارات التقليدية للورق والقلم، يعتمد التقييم على القدرة على إظهار السلوكيات المحددة مسبقًا.

– التعليم الفردي، المتمحور حول الطالب: في السياق والمستوى والسرعة، يتم تحديد الأهداف من حيث الاحتياجات الفردية، يؤخذ التعلم والإنجاز المسبق في الاعتبار عند تطوير المناهج الدراسية، التعليمات ليست قائمة على الوقت، يتقدم الطلاب بمعدلات خاصة بهم ويركزون فقط على المجالات التي يفتقرون فيها إلى الكفاءة.

3 التعليم من خلال المقاربة بالكفاءات: يشير البعض إلى أن التعليم المبني على المقاربة بالكفاءات هو عبارة عن "نظام تعليمي حيث يتقدم الطلاب إلى مستويات أعلى من التعليم عندما يظهرون إتقان للمفاهيم والمهارات - بغض النظر عن الوقت أو المكان أو الوتيرة"[26]

1.3خصائص بيداغوجيا المقاربة بالكفاءات: إن بيداغوجيا المقاربة بالكفاءات تتميز بالخصائص التالية[27]:

– تفريد التعليم أي أن التعليم في إطار هذه المقاربة يدور حول المتعلم وينطلق من مبدأ الفروق الفردية بين التلاميذ كما يشجع على استقلالية المتعلم ويفسح المجال أمام مبادراته وآرائه وأفكاره.

– حرية المدرس واستقلاليته، تمتاز هذه البيداغوجيا بأنها تحرر المدرس من الروتين وتشجعه على إختبار الوضعيات والنشاطات التعليمية التي تؤدي إلى تحقيق الكفاءات المستهدفة.

– التقويم البنائي، أي أن التقويم وفق هذه البيداغوجيا لا يقتصر على فترة معينة وإنما يساير العملية التعليمية، والمهم في العملية التقويمية هنا هو الكفاءة وليس مجرد المعرفة.

– تحقيق التكامل بين المواد أي أن الخبرات التي تقدم للمتعلم تقدم في إطار مندمج لتحقيق الكفاءات المستعرضة(وزارة التربية الوطنية 2004 ص17).

2.3دواعي اختيار المقاربة بالكفاءات في بناء المناهج التعليمية : إن عملية بناء المناهج التعليمية تعتبر كقاعدة التعليم بشكل عام و لذا يجب مراعاة العديد من العناصر و هنا تتجسد دواعي إختيار المقاربة بالكفاءات و التي سنتطرق لها في ما يلي[28]:

– الانفجار المعرفي الذي يشهده العالم اليوم جعل خبراء التربية يفكرون في إعادة بناء المناهج التعليمية على مبادئ مبنية على ما هو أنفع وأفيد بالنسبة إلى المتعلم وأكثر اقتصادا لوقته.

– المناهج التعليمية السابقة مثقلة بمعارف غير ضرورية للحياة ولا تسمح لحاملها أن يتدبر أمره في الحياة العملية.

– النظر إلى الحياة من منظور عملي.

– التخفيف من محتويات المواد الدراسية.

– تفعيل المحتويات والمواد التعليمية في المدرسة وفي الحياة.

– التكوين المتمحور حول الكفاءة طموح، لأنه يستدعي القدرة على استعمال المعارف المكتسبة بفاعلية، فمن وجهة نظر الجانب التعليمي يشكل اكتساب الكفاءات تحديا أكبر من اكتساب المعارف.

3.3خصائص البرنامج التعليمي القائم على الكفاءات: يوجز برات Pratt خصائص البرنامج التعليمي القائم على الكفاءات في ما يلي [29]:

– تحديد كل النواتج التعلمية الرئيسة المتوخاة تحقيقها من البرنامج.

– ضبط المستويات الدنيا للإنجاز المتوقع من التلميذ .

- ربط تقدم تعلم التلميذ و إنتهائه من البرنامج بإنجازه الكفايات المحددة.
- تقويم التلميذ وفقا لإنجازه للأهداف- وليس وفقا لإنجاز أقرانه.
- الاحتفاظ بتوقعات عالية لأداء التلميذ في كل هدف، وإدراكه لعدد من الأهداف، وإحراز عدد كبير من التلاميذ نجاحا عاليا في تحقيق الأهداف خطوات بناء برنامج تنمية الكفاية.

4.3عناصر العملية التعليمية وفق نهج المقاربة بالكفاءات: تكون عناصر العملية التعليمية وفق نهج المقاربة بالكفاءات أكثر وضوحا و تطلبا و هذا ما نوجزه في الآتي:

1.4.3المدرس: وعموما، إنّ المدرّس يكون في وضعية التدريس بالمقاربة بالكفاءات متى عمل في تنشيط درسه على [30]:

- إثارة التساؤلات لدى المتعلمين.
- توجيه المتعلمين إلى بناء معارفهم بأنفسهم بمختلف أنواعها.
- الاقتصاد في التلقين والإكثار من دفع المتعلمين إلى البحث والاكتشاف والتقصي.
- إكساب المتعلمين قدرات ومهارات ومعارف، ومعارف فعلية، ومعارف سلوكية.
- تدريب المتعلمين على الاستقلالية في العمل والمبادرة إلى الإنتاج.
- تدريبهم على إدماج مكتسباتهم أثناء العمليات التقييمية.
- وعند الإقبال على تقييم حصيلة تعلمات المتعلمين، يعمد المدرس إلى بناء وضعية تقييمية تتصف بالشمولية، ولا تنحصر في المعارف وحدها، بل تتعداها إلى المعارف الفعلية والسلوكية، فيوجه التلاميذ إلى توظيف قدراتهم ومهاراتهم في تمثل الوضعية التقييمية ومعالجتها بتجنيد معارفهم ومواردهم والنجاح فيها.
- وأخيرا، ينجح المدرس في تفعيل فعله التربوي في ظلّ التدريس بالمقاربة بالكفاءات متى تخطّى بالمتعلمين دائرة المعرفة المتراكمة إلى المعرفة المنتجة.

2.4.3المنهج التعليمي: تنطلق المقاربة من العناصر التالية[31]:

- **المضامين:**

- تجاوز التراكم الكمي باعتباره يعكس الحفظ والتبعية للملخصات ويهدم بناء استقلالية المتعلم.

- استحضار البعد المنهجي عند تقديم المعرفة ومعالجتها، بما يمكن المتعلم من الاكتشاف وبناء المعرفة انطلاقا من دعامات ووثائق، وعبر سيرورة التفكير ذات الصلة بنهج المواد ودورات تعلمها.
- اعتبار المضمون المعرفي وسيلة تسهم في تحقيق أهداف التعلم وبالتالي بناء القدرات و الكفايات.
- اعتبار كتاب التلميذ مصدرا من مصادر المعرفة، التي يتوزع حضورها في صلب الدعامات والوثائق، وفي المصطلحات والمفاهيم.
- التحرر من الملخصات الجاهزة التي تتعارض مع مبدأ الاستقلالية والتعلم الذاتي وتعويضها بالإنجازات والاستنتاجات المتوصل إليها عبر العمليات الفكرية في ضوء الأسئلة المرافقة للدعامات والوثائق، مع الحرص على تدوين ذلك في دفاتر المتعلمين.

– **الدعامات والوثائق:** انتقاء الدعامات والوثائق لتكون في خدمة أهداف التعلم وذلك وفق ما تقتضيه الخصوصية المنهجية لكل مادة في استثمار الدعامات والوثائق التربوية في بناء أنشطة التعلم حسب ما هو مضمن في مرجعياتها الديداكتيكية.

– **التقويم:** تستدعي طبيعة المقاربة المعتمدة، الاعتماد على التقويم التكويني باعتباره يعطي الأسبقية لوتيرة التعلم والإجراءات والمهام أكثر من النتائج.

3.4.3التلميذ الكفء: حتى نستطيع القول أن الطفل كفء يجب أن يكون يتميز بالميزات التالية: [32]

– انه التلميذ الذي له الرغبة في التعلم .

– انه المتمدرس الذي يسعى إلى تنمية قدراته و مهاراته و توظيف استعداداته .

– انه المتمدرس الذي يريد أن يتعلم كيف يتعلم وفق قدراته تحت الإشراف النوعي لمدرسه .

– انه المتمدرس الذي لا يكتفي بفهم معنى المفاهيم بل ينبغي أن يتمكن من توظيف المعلومات و القدرات في وضعيات معينة وفي أوقات مختلفة .

– انه المتمدرس الذي يتمكن من حل وضعيات إشكالية في الحياة اليومية .

– انه المتمدرس الذي يحب الاستقلالية و المبادرة الشخصية في عملية التعلم.

– انه المتمدرس المدرك لدلالة و لأهداف الأنشطة التي يقوم بها .

- انه المتمدرس الذي يفكر في تعلمه نضريا و كيف يحوله إلى معرفة علمية لها صلة بالحياة اليومية .

- انه المتمدرس الذي يدرك بأن ما تعلمه يعود عليه بالنفع أولا و على مجتمعه ثانيا و بذلك يجد مكانا له في الحياة الاجتماعية ككل .

الخاتمة:

و ختاما لما قمنا بذكره نجد أن التعليم يعتبر عملية إجتماعية إنتقائية تتفاعل فيها كافة الأطراف التي تهمهم العملية التربوية، لذا جاء نهج المقاربة بالكفاءات و الذّي لا يزال يبحث عن تحقيق أهدافه، حيث يسعى إلى تطوير العملية التعليمية بشتّى الطرق والوسائل، بتوفيرها واختيار الأجدر منها، من خلال العمل على صياغة طرق تعليمية أكثر كفاءة و فعالية و تتلاءم مع طبيعة المجتمع و الأفراد، كما يسعى نهج المقاربة بالكفاءات إلى جعل التعليم أكثر كفاءة حيث تضمن أحسن حفظ للمكتسبات، لاعتمادها أسلوب حل المشكلات وتنمية قدرات المتعلمين كلما واجهوا وضعيات جديدة، صعبة ومتنوعة ، كما أن التعليم وفق نهج المقاربة بالكفاءات يجعل الفرد لا يتوقف عند مجرد فهم معنى المفاهيم و تجميعها بل ينبغي أن يتمكن من توظيف تلك المعلومات و القدرات في وضعيات معينة و في أوقات مختلفة ، و بالتالي يمكن صياغة الفكرة الأساسية للتعليم وفق المقاربة بالكفاءات على أنها تلك العملية التي تسعى لتطوير البرامج و المناهج التعليمية و تعمل على توفير مختلف المتطلبات التي من شأنها تزويد الطالب بمختلف المعارف و المهارات و تنمية قدرته في تحويلها إلى سلوكيات يعتمدها في مجال دراسته و حياته اليومية.

ـ الهوامش:

[1]- حارث حازم أيوب، أحمد عبد العزيز عبد العزيز، **أسباب عدم ملاءمة مخرجات العملية التعليمية مع متطلبات التنمية**، دراسات موصلية، العدد الثالث عشر، تموز 2006، ص 170

[2]- استراتيجيات التعلم والتعليم والتقويم، مشروع التأسيس للجودة والتأهل للاعتماد المؤسسي والبرامجي، عمادة ضمان الجودة و الإعتماد الأكاديمي، كتيب رقم 3، سنة 1435/1434هـ، ص 13

[3]- هاجر، 2017، ما هي عناصر العملية التعليمية ؟، https://www.almrsal.com/post/444782)

[4]- حسين نعمة عبد الحسيني، تقويم طرائق التدريس السائدة و أثرها على العملية التعليمية(دراسة تطبيقية في جامعة الكوفة)، مجلة مركز دراسات الكوفة ، **المجلد1، الإصدار** 3، سنة ، 2004ص 259

[5]- كمال روبيخ، سعيد محمد مصطفى، العملية التعليمية التعلمية بين النظرية والتطبيق في ظل المقاربة بالكفايات النشاط البدني الرياضي المدرسي أنموذجا، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الإجتماعية، العدد 33، مارس 2018، ص 373

[6]- شذى مثنى علوان الجشعمي، **الطريقة التدريسية وعلاقتها باركان العملية التعليمية**، العدد السادس والعشرون،مجلة الفتح، سنة 2006، ص 244

[7]- ناجي تمار، عبد الرحمن بن بريكة، المناهج التعليمية والتقويم التربوي، مجموعة أساتذة اللغة العربية في الجزائر، ص 3، متاح على الموقع http://ecoledz.weebly.com، تاريخ الإطلاع 2019/05/14، على الساعة 22:46

[8]- jon w.w iles, joseph c. bonondi, ترجمة مجدي سليمان المشاعلة، تطوير المنهج دليل للممارسة، دار الفكر ناشرون و موزعون، الطبعة الأولى، 2015، عمّان الأردن، ص 23

[9]- كفاية العابدي، مفهوم المدرسة لغة و إصطلاحا، متاح على الموقع https://mawdoo3.com، تاريخ الإطلاع 2019/05/15، على الساعة 23:30

[10]- بدر الدين محبوب عثمان، توظيف الأساليب الحديثة لتكنولوجيا التعليم في العملية التعليمية، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد 15، العدد 4، سنة 2014، ص 248

[11]- ليلى سهل، واقع العملية التعليمية بين مطرقة القديم و سندان المعاصرة، مجلة المخبر، العدد العاشر، سنة 2014، ص 81

[12]- العالية جبار، دور المعلم في اختيار الطرائق التعليمية الناجحة في التدريس، جسور المعرفة، المجلد 2، العدد 6، جوان 2016، ص 162

[13]- بدر الدين محبوب عثمان، توظيف الأساليب الحديثة لتكنولوجيا التعليم في العملية التعليمية، مرجع سابق، ص 248

[14]- العالية جبار، دور المعلم في اختيار الطرائق التعليمية الناجحة في التدريس،مرجع سابق، ص 162

[15]- ليلى سهل، واقع العملية التعليمية بين مطرقة القديم و سندان المعاصرة، مرجع سابق، ص 75-76، بتصرف

[16]- العالية جبار، دور المعلم في اختيار الطرائق التعليمية الناجحة في التدريس، مرجع سابق، ص 162

[17]- حمودي حيمر، أهمية تنمية كفاءات الموارد البشرية بالنسبة للمنظمات -دراسة حالة مستشفى الإخوة مغلاوي بميلة-، مجلة إقتصاديات المال و الأعمال، المجلد 1، العدد 4، ديسمبر 2017، ص 162

[18]- شرياف وحيدة، الوصول إلى الكفاءات البشرية عن طريق تكامل إستراتيجيتي التحفيز و التكوين دراسة حالة منظمة طيبة فود كمباني لإنتاج عصير رامي، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المنظمات،شعبة علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، السنة الجامعية 2015-2016، ص 72

[19]- شلي صليحة، The competetency-based Aproach in Algeria A Necessity in the Era of Globalization، مجلة كلية الأدب و العلوم الإنسانية و الإجتماعية، كلية الأدب و اللغات، جامعة محمد خيظر، بسكرة، العدد السادس، جانفي 2010

[20]- محمد بن يحي زكريا، عباد مسعود، التدريس عن طريق: المقاربة بالأهداف و المقاربة بالكفاءات- المشاريع و حل المشكلات، المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية و تحسين مستواهم، سنة 2006، ص 94

[21] -Carlous Muluh Nkwetisama, The Competency Based Approach to English Language Education and the Walls between the Classroom and the Society in Cameroon: Pulling Down the Walls, Theory and Practice in Language Studies, Vol. 2, No. 3, March 2012 , p 519

[22]- AIT HADDOUCHANE Zineb, BAKKALI Soumia, AJANA Souad, GASSEMI Karim, THE APPLICATION OF THE COMPETENCY-BASED APPROACH TO ASSESS THE TRAINING AND EMPLOYMENT ADEQUACY PROBLEM, International Journal of Education (IJE), Vol.5, No.1, March 2017, p 3

[23]- **شرقي رحيمة، بوساحة نجاة، بيداغوجية المقاربة بالكفاءات في الممارسة التعليمية**، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، عدد خاص : ملتقى التكوين بالكفايات في التربية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،04 جانفي 2011، ص 59 .

[24] - Carlous Muluh Nkwetisama, The Competency Based Approach to English Language Education and the Walls between the Classroom and the Society in Cameroon, op cit, p 520

[25] - Faiza BADER, Hacene HAMADA, Competency Based Approach between Theory and Practice, Revue sciences humaines, n°44,–Vol A - décembre 2015, p 9

[26]"- Olga BERNIKOVA, Competency-Based Education: From Theory to Practice, Proceedings of The 8th International Multi-Conference on Complexity, Informatics and Cybernetics (IMCIC 2017) p 316

[27]- الأخضر عواريب ، إسماعيل الأعور، التقويم في إطار المقاربة بالكفايات، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، عدد خاص : ملتقى التكوين بالكفايات في التربية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 04 جانفي 2011، ص 567

[28]- بوبكر جيلالي، **المقاربات التربوية في الجزائر بين الأهداف والكفاءات**، صحيفة المثقف، متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.almothaqaf.com، تاريخ الإطلاع 2019/05/15، على الساعة 23:56

[29]- محمد بن يحي زكريا، عباد مسعود، التدريس عن طريق: المقاربة بالأهداف و المقاربة بالكفاءات- المشاريع و حل المشكلات، مرجع سابق، ص 98

[30]- شلوف حسين، من أجل فهم صحيح للمقاربة بالكفاءات المعتمدة في بناع المناهج الجديدة، محاضرة في الملتقى الوطني الأول للمعهد الخاص بـ"التعليمية واقع وآفاق" (28-29 ماي 2014)، المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية و تحسين مستواهم

[31]- بوبكر جيلالي، المقاربات التربوية في الجزائر بين الأهداف والكفاءات، مرجع سابق

[32]- **شرقي رحيمة، بوساحة نجاة، بيداغوجية المقاربة بالكفاءات في الممارسة التعليمية**، مرجع سابق، ص 58/57